

العنوان

فعالية السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي (حالة الجزائر للفترة 1990-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و نقود

إشراف الاستاذ:
د. سنوسي علي

إعداد الطالبة:
سعدى حنان

لجنة المناقشة

د . بوعبدالله علي رئيسا.
د . بن عبيد فريد مناقشا.
د . سنوسي علي مشرفا.

2015/2014

كلمة شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا راجين منه التوفيق و السداد

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور السنوسي علي على إسهامه الكبير في انجاز هذا العمل، بتوجيهاته و نصائحه، كما أتقدم بخالص شكري إلى لجنة المناقشة، و إلى كل من مد لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجزيهم خيرا.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما،
اللذان كانا ورائي دائماً يحثاني على العمل أكثر وعلى الصبر كما اهدي هذا
العمل إلى إخوتي و إلى كل من ساعدني على انجازه.
و لله الحمد من قبل و من بعد .

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| | الإهداء |
| | شكر وعرقان |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الأشكال |
| | قائمة الجداول |
| أ - ح | المقدمة العامة |
| أ - ب | إشكالية البحث |
| ج | فرضيات البحث |
| ج | أهمية البحث |
| د | حدود البحث |
| د | دوافع اختيار الموضوع |
| د | المنهج والأدوات المستعملة |
| هـ - و | الدراسات السابقة |
| ز | صعوبات البحث |
| ز - ح | خطة وهيكل البحث |
| | الفصل الأول: الجانب النظري للانفتاح الاقتصادي |
| 19 | تمهيد |
| 20 | المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي |
| 20 | المطلب الأول: تعريف الانفتاح الاقتصادي |
| 23 | المطلب الثاني: مظاهر الانفتاح الاقتصادي |
| 25 | المطلب الثالث: آثار الانفتاح الاقتصادي |
| 27 | المبحث الثاني: طرق الانفتاح الاقتصادي و المؤسسات المدعمة له |

| | |
|----|--|
| 28 | المطلب الأول: تجربة الانتقال الكامل |
| 29 | المطلب الثاني: تجربة الانتقال الجزئي |
| 29 | المطلب الثالث: المؤسسات المدعمة للانفتاح الاقتصادي |
| 32 | المبحث الثالث: أشكال الانفتاح الاقتصادي |
| 32 | المطلب الأول: الانفتاح الاقتصادي من جانبه التجاري |
| 37 | المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري |
| 39 | المطلب الثالث: الانفتاح الاقتصادي من جانبه المالي |
| 47 | المطلب الرابع: مؤشرات الانفتاح المالي |
| 49 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية |
| 51 | تمهيد |
| 52 | المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية |
| 52 | المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و أنواعها |
| 56 | المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية |
| 62 | المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية |
| 71 | المبحث الثاني: الإطار الفكري للسياسة النقدية |
| 71 | المطلب الأول: تحليل السياسة النقدية عند الكلاسيك |
| 77 | المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية عند الكينزيين |
| 85 | المطلب الثالث: تحليل السياسة النقدية عند النقديين |
| 88 | المطلب الرابع: تحليل السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد (مدرسة التوقعات) |

| | |
|-----|--|
| | الرشيدة) |
| 92 | المبحث الثالث: السياسة النقدية و البنك المركزي |
| 92 | المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي |
| 94 | المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي و مؤشرات |
| 96 | المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي و مصداقية السياسة النقدية |
| 97 | المبحث الرابع: السياسة النقدية و السياسة المالية |
| 97 | المطلب الأول: تعريف السياسة المالية |
| 98 | المطلب الثاني: أدوات و أهداف السياسة المالية |
| 101 | المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية و النقدية |
| 104 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثالث: اثر الانفتاح الاقتصادي علي السياسة النقدي في الجزائر |
| 106 | تمهيد |
| 107 | المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر |
| 107 | المطلب الأول: السياسة النقدية قبل قانون 10/90 |
| 108 | المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال قانون 10-90 |
| 110 | المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية بعد 10/90 |
| 117 | المبحث الثاني: مؤشرات انفتاح الاقتصاد الجزائري |
| 117 | المطلب الأول: سياق انفتاح الاقتصاد في الجزائر |

| | |
|-----|--|
| 125 | المطلب الثاني: قياس الانفتاح الاقتصادي في الجزائر |
| 129 | المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر |
| 133 | المبحث الثالث: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر |
| 133 | المطلب الأول: هدف النمو الاقتصادي |
| 136 | المطلب الثاني: هدف استقرار الأسعار |
| 138 | المطلب الثالث: هدف التشغيل |
| 140 | المطلب الرابع: هدف توازن ميزان المدفوعات |
| 144 | خلاصة الفصل |
| | الخاتمة العامة |
| 146 | الملخص |
| 146 | نتائج البحث |
| 147 | الاقتراحات |
| 148 | أفاق البحث |
| | المراجع |

قائمة الجداول:

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01 | تطور العرض النقدي M2 في الجزائر من 1990-2013 | 116 |
| 02 | تطور أسعار الفائدة في الجزائر للفترة 1990-2010 | 119 |
| 03 | تطور معدلات أسعار الصرف في الجزائر للفترة 1990-2013 | 121 |
| 04 | تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر للفترة 1990-2013 | 123 |
| 05 | نسبة GDP / M2 في الجزائر للفترة 1990-2010 | 125 |
| 06 | نسبة QM/ GDP في الجزائر للفترة 1990-2010 | 126 |
| 07 | نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP في الجزائر للفترة 1990-2013. | 126 |
| 08 | تطور نسبة التجارة في الجزائر للفترة 1990-2010 | 127 |
| 09 | تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1990-2014 | 130 |
| 10 | معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر 2001-2014 | 132 |
| 11 | معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2011 | 135 |
| 12 | تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013 | 137 |
| 13 | تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2014 | 139 |
| 14 | تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2014 | 142 |

قائمة الأشكال:

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 54 | آلية عمل السياسة النقدية التوسعية | 01 |
| 55 | آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية | 02 |
| 69 | مجمل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في المربع السحري لنيكولاس كالدور | 03 |
| 70 | إستراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية | 04 |
| 74 | العلاقة بين عرض النقود و مستوى العام للأسعار عند الكلاسيك | 05 |
| 75 | معادلة كميردج للأرصدة النقدية | 06 |
| 77 | عرض النقود حسب التحليل الكينزي | 07 |
| 79 | الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز | 08 |
| 81 | الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز | 09 |
| 82 | الطلب الكلي على النقود عند كينز | 10 |
| 83 | منحنى IS-LM عند كينز | 11 |
| 84 | اثر السياسة النقدية في التحليل الكينزي | 12 |
| 87 | أثر السياسة النقدية في التحليل النقدي | 13 |
| 90 | منحنى فليبس عند الكلاسيك الجدد | 14 |

| | | |
|-----|--|----|
| 103 | منحنى فليبس | 15 |
| 117 | تطور العرض النقدي M2 في الجزائر للفترة 1990-2014 | 16 |
| 120 | تطور أسعار الفائدة في الجزائر للفترة 1990-2010 | 17 |
| 122 | تطور معدلات أسعار الصرف في الجزائر للفترة 1990-2013 | 18 |
| 124 | تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر للفترة 1990 - 2013 | 19 |
| 136 | تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 | 20 |
| 138 | تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013 | 21 |
| 140 | تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | 22 |
| 143 | تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2014 | 23 |



المقدمة



مقدمة:

يعيش العالم في الوقت الحالي تغيرات واسعة النطاق و موجة تحررية واسعة خاصة في المجال الاقتصادي، فقد اتجهت معظم دول العالم لتطبيق و إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي تدعو إلى رفع الحواجز و تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد، وبلا شك أن لهذه التغيرات والتوجهات المختلفة على مستوى العالم أثر على تطور الكتلة النقدية و على النمو والتشغيل والدخل و النشاط الاقتصادي ككل، مما يؤثر بدوره لا محالة على السياسة النقدية داخل البلد و خاصة على تلك الدول التي تشهد تحولا في نظامها الاقتصادي.

و بما إن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، التي تحافظ علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع و التحكم في توازناته، و ذلك بالمحافظة علي استقرار قيمة النقود و ضبط العرض النقدي بما يتماشى و النشاط الاقتصادي، فان تأثير هذه السياسة يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى، و ذلك بتوفير السيولة اللازمة عن طريق تكييف عرض النقود للطلب عليه، كما تقوم بوضع حدود للتوسع النقدي باستخدام أدواتها اللازمة من اجل تحقيق أهدافها المنشودة.

شهدت معظم الدول النامية عدة إصلاحات اقتصادية، والتي تسعى من خلالها لنهوض باقتصادها وجعله منافسا لاقتصاديات العالم، عرف الاقتصاد الجزائري تطورات اقتصادية وتحولات عميقة هامة منذ الشروع في الإصلاحات، والتي تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي سنة 1986 ثم إصلاح 1988 ووصولاً إلي إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وذلك بغية توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.





وعلى ضوء هذه التغيرات التي يشهدها العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة يجب على السلطات النقدية تحقيق أهدافها وذلك بإتباع سياسة نقدية رشيدة تضمن لها تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها و ذلك بتفعيل أدواتها وجعلها مرنة تتماشى و الوضع الاقتصادي العالمي.

ففي ظل تحول العالم إلى كوكبة موحدة في التعامل الاقتصادي من جانبه المالي والتجاري والنقدي يجب البحث على كيفية استيعاب الآثار المفيدة للانفتاح الاقتصادي، وخصوصا على سياستها النقدية وذلك بجعلها مرنة وقابلة للتغيير في اي وقت و تكييفها حسب ظروف الاقتصاد العالمي.

إشكالية البحث:

وانطلاقا مما سبق نصيغ إشكالية البحث كالتالي:

- كيف يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر؟

و للوصول إلى الإلمام الجيد و التحليل الدقيق هذه الإشكالية استوجب الأمر تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالانفتاح الاقتصادي و إلى ماذا يهدف؟
- ماذا نقصد بالسياسة النقدية و ماهي أدواتها؟
- كيف يمكن الوصول إلى سياسة نقدية فعالة في الجزائر؟
- ما اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر؟



فرضيات البحث:

ولمعالجة إشكالية البحث و الإجابة على الأسئلة المطروحة يقوم بحثنا على عدة فرضيات تتمثل في:

- فعالية و نجاعة السياسة النقدية في الجزائر تعتمد على مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي؛
- تعتبر السياسة النقدية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي؛
- نجاح السياسة النقدية في معالجة المشاكل الاقتصادية يعود إلى درجة نمو و تطور الجهاز المصرفي و المالي؛
- الإصلاحات النقدية و المالية في الجزائر ضرورة حتمية للانفتاح الاقتصادي الجزائري على الاقتصاد العالمي؛

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية وفعالية السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وعلى مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تفعيل أدوات الكيفية و النوعية، و تتزايد أهميته أكثر من خلال المكانة التي تحضي بها السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و دفع عجلة النمو باعتبارها أهم أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، خصوصا مع تزامن هذا الموضوع وما يشهده العالم من التطورات الاقتصادية.





حدود البحث:

يتعلق إطار البحث بالانفتاح الاقتصادي و السياسة النقدية هذا من الجانب النظري، و يتعلق الجانب التطبيقي بدراسة التطورات التي حصلت في السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ويرجع اختيار الفترة لكونها تتسم بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع وفق اعتبارات عديدة منها:

هو يندرج في نطاق تخصصنا (النقود والمالية) ونظراً للقيمة العلمية والحديثة للموضوع خاصة وأنه من ابرز المواضيع المطروحة على الساحة الدولية، بالإضافة إلى رغبتنا في الوقوف على الجوانب العامة للموضوع و التوصل إلى فهم أكثر لماهية الانفتاح الاقتصادي، وآثاره على السياسة النقدية عموماً وعلى السياسة النقدية في الجزائر بصفة خاصة.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، و تحقيق أهداف البحث تم استخدام المناهج التي عادة ما تستخدم في البحوث الاقتصادية، كالمنهج التحليلي في جل الموضوع، إضافة إلى المنهج التاريخي عند دراسة تطور السياسة النقدية و الكتلة النقدية في الجزائر بالإضافة إلى سياق الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، كما استخدمنا المنهج الوصفي خلال تعرضنا لمفاهيم عامة خاصة على السياسة النقدية و أفكار المدارس و بنية الاقتصاد الجزائري، وكذا استخدمنا المنهج الإحصائي نظراً لضرورة الاستعانة ببعض الجداول و الإحصائيات و الأشكال بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية و الدولية.



الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا و ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث، هناك دراسات وبحوث تناولت هذا الموضوع ومن بين هذه الدراسات نذكر مايلي:

1. **دراسة سليم موساوي 2007**، قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير بكلية العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية بجامعة الجزائر، تحت عنوان فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، وركز الباحث في دراسته علي مدى فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية كما ركز أكثر على تطور أهداف السياسة النقدية عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من النظام المركزي إلى نظام السوق، ومن بين النتائج التي توصل إليها مايلي:

- إن وضع سياسة اقتصادية تتطلب من الاقتصادي أن يكون رجلا ملما بأوضاع المجتمع الذي يعمل فيه، فينبغي أن تكون له توليفة نادرة المواهب، وينبغي أن يخاطب الناس ويفكر في المشاكل الخاصة في إطار المشاكل العامة، ينبغي أن يدرس الحاضر في صورة الماضي ليعرف المستقبلي؛

- تؤثر المتغيرات الحديثة على السياسة النقدية، وهذه المتغيرات متمثلة في الثورة العلمية والتكنولوجيا في مجال الاتصال وعولمة وتحريك أسواق رأس المال وتحريك الخدمات المالية، بالإضافة إلى اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانتشار البنوك الإسلامية.

2. **دراسة رسول حميد 2008**، قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير بكلية العلوم الاقتصادية فرع تحليل الاقتصادي بجامعة الجزائر، تحت عنوان العولمة و ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، ركزت هذه الدراسة على محاولة رسم سياسة نقدية تواكب العولمة و تقييم أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، ومن بين النتائج التي توصل إليها مايلي:





- للعولمة آثار سلبية كذلك على الجهاز المصرفي ، وهذا ما ظهر في الأزمات النقدية التي عرفها العالم، وتزايد أنشطة غسل الأموال كما أن آثارها السلبية تمس بالدرجة الأولى الدول الإسلامية؛

- كلما توفر البنك المركزي على استقلالية أكبر، فإنه يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأن مقدرة البنك المركزي على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة، يفرض عليها العمل على التفكير لإيجاد مصادر إيرادية جديدة والتسيير الكفء للنفقات .مما يضمن لها توازن الميزانية ، وبالتالي عدم اللجوء إلى البنك المركزي؛

- إن عدم توفر إستراتيجية واضحة في الجزائر أدى بها إلى انتهاج عدة إصلاحات تهدف إلى إعادة التوازنات الكلية من جهة، وتنشيط الجهاز الإنتاجي وجلب موارد أجنبية من خلال فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

3. **دراسة مختار بوضياف 2012**، قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، فرع الاقتصاد و المالية الدولية بجامعة الدكتور يحي فارس المدية، تحت عنوان اثر التحرير المالي علي السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، ركزت هذه الدراسة على الإحاطة بمفهوم التحرير المالي و سياساته، و توضيح اثر التحرير المالي على السياسة النقدية كما ركز في الجانب التطبيقي على مسار التحرير المالي في الجزائر مع محاولة تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر، ومن بين النتائج التي توصل إليها مايلي:

- التحرير المالي من الإفرازات و التطورات النقدية و المالية العالمية التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين؛

- التحرير المالي يندرج ضمن سياق الإصلاحات المالية و المصرفية، وذلك بإلغاء القيود المفروضة على العمل المالي و المصرفي، من خلال تحرير أسعار الفائدة و تخفيف القيود على تعامل البنوك، ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال من وإلى البلد؛



صعوبات البحث:

أما صعوبات البحث، فهي صعوبات عامة تواجه كل باحث، بالإضافة إلى صعوبات وظروف خاصة، نجد أهمها قلة الدراسات السابقة في موضوع السياسة النقدية وعلاقتها بالانفتاح الاقتصادي.

خطة و هيكل البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية و التوصل إلى صحة أو عدم صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم بحثنا إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي، الذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول نتناول فيه ماهية الانفتاح الاقتصادي، وفي المبحث الثاني طرق الانفتاح الاقتصادي و المؤسسات الداعمة له، وفي المبحث الثالث أشكال الانفتاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية، حيث نتناول في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية و تطورها من منظور المدارس الاقتصادية، كما سنتعرض للبنك المركزي في هذا الفصل باعتباره الهيئة التي تقوم بتنفيذ و رسم السياسة النقدية، وكذا سنتطرق إلى علاقة هذه السياسة بالسياسة المالية ووجوب التنسيق بينهما باعتبارهما من العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة و ارتباطهما ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا.

الفصل الثالث: اثر الانفتاح الاقتصادي علي السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، و سنتطرق فيه إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر، ومن ثمة سنرى مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وفي الأخير سنتطرق إلى فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تقييمنا لأداء أهدافها.

الفصل الأول

الإطار النظري

للإنتفاع الإقتصادي



تمهيد:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين عدة تحولات و تغيرات شملت جميع المجالات خاصة منها الاقتصادية، حيث عملت جميع دول العالم المتقدمة منهم و المتخلفة بالاتجاه إلى الانفتاح الاقتصادي، و ذلك بتخفيض و إزالة القيود في المجال الاقتصادي. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم و مظاهر الانفتاح الاقتصادي وكذا آثاره علي الاقتصاد في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنتعرف علي طرق الانفتاح الاقتصادي، و سنتناول في المبحث الثالث أشكال الانفتاح الاقتصادي، و سنركز أكثر على الانفتاح المالي.



المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي.

شهد العالم متغيرات شتى وأبرزها التغيرات الاقتصادية، فقد انتهجت جميع دول العالم اليوم سياسة الانفتاح الاقتصادي سواء كانت دول متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية والذي ينطوي على الإنفتاح على العالم الخارجي من حيث حرية الاقتصاد وحرية التجارة وفتح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: تعريف الإنفتاح الاقتصادي.

يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل الفعل فتح، يفتح، ضد أغلق، و فتح الباب أي أشرعه ضد أغلقه، و فتح المغلق أي أزال إغلاقه، ويتضح من التعريف اللغوي لانفتاح أنه يستخدم في أكثر من مجال للتعبير عن معاني مختلفة، فينصرف اللفظ إلى استعماله في العلوم الاجتماعية أكثر من استخدامه في العلوم التجريبية، و بما أن علم الاقتصاد من بين أهم فروع العلوم الاجتماعية، فإن توظيف لفظ الانفتاح من قبل الاقتصاديين يشمل معاني كثيرة، منها¹:

- **فتح حساب جاري:** بمعنى أن يبدأ أو ينشئ البنك حساب جاري بالتزامه بدفع مبلغ من النقد القانوني لأصحاب الحسابات الجارية المفتوحة لديه، و ينشأ هذا الالتزام إما بإيداع كمية من النقد من طرف الوحدات الاقتصادية لدى البنك أو قيام هذا الأخير بتقديم قروض لعملائه بفتح حساب جاري لهم.

¹ طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح الاقتصادي علي النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، 2012، ص ص 4-5.



- فتح رأسمال شركة: أي أن تطرح الشركة أسهمها للبيع بصورة علنية إلى الجمهور للاكتتاب الأولي فيها في السوق الأولي، أو أن يقتصر هذا الطرح فقط على مالكي الأسهم الحاليين.

- سوق مفتوح: بمعنى وجود حرية لدخول و خروج البائعين و المشترين إلى هذا السوق دون تمييز، حيث أن كميات و أسعار السلع تتحدد بقوى العرض و الطلب.

- اقتصاد مفتوح: يبنى أي نموذج من النماذج الاقتصادية الكلية على مجموعة من الفرضيات منها اعتبار الاقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، أي وجود اعتماد متبادل مع الخارج في شكل صادرات أو واردات أو دخول أو خروج رأس المال بمختلف أشكاله، و هو ما يصطلح عليه بالانفتاح الاقتصادي.

بعدها تناولنا التعريف اللغوي للفظ الانفتاح، نتطرق إلى تعريف الانفتاح الاقتصادي، فقد تعددت و تباينت التعاريف المقدمة لانفتاح الاقتصادي بسبب تطور هذا المفهوم في حد ذاته و اختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية التي تطبقه من جهة أخرى.

يعرف بعض الاقتصاديين الانفتاح الاقتصادي بأنه فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي و الاستيراد و حرية التبادل في المعاملات مع الخارج، أما البعض الآخر فيرى أنه يعني تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد و الصرف الأجنبي و الاستثمارات الأجنبية والأجور و الضرائب¹.

كما يقصد بالانفتاح ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع، بل أيضا على الخدمات و التكنولوجيا و الاستثمار الأجنبي و رأس المال²، و هناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة و تشجيع رؤوس

¹ محمود درويش، الانفتاح الاقتصادي إستراتيجية للتنمية، مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع ، مقال من إصدارات الأهرام المسائي، بدون عدد.

² غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 187.



الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج الوطني يتضح من هذه التعاريف أن ثمة إجماعاً على أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي مرتبط بمدى الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد المحلي و العالم الخارجي سواء تعلق الأمر بدخول أو خروج السلع و الخدمات أو رأس المال، إلا أن هذا الإجماع لا يعني عدم وجود تباين في آراء الاقتصاديين، فيرى البعض أنه أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني على أساس تحقيق التعامل الإيجابي بين الاقتصاد الوطني و الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لبلوغ أهداف التنمية، وينظر البعض الآخر إليه على أنه مصدر تمويلي يسمح بجذب رؤوس أموال أجنبية إلى الاقتصاد الوطني للمساهمة في تمويل الاستثمارات المحلية، و هناك من يراه مرادفاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي عادة ما ترتبط بتحرير التجارة الخارجية بإلغاء كافة القيود على المبادلات الدولية.

و خلاصة للتعاريف السابقة، يمكن ان نعرف الانفتاح الاقتصادي انه يعبر عن مجموعة السياسات الاقتصادية التي تعمل على تخفيف أو إلغاء كافة القيود على حركة السلع و الخدمات و انتقال مختلف أشكال رأس المال عبر الحدود بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية خلال فترة معينة من الزمن.

و من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص الملاحظات التالية¹:

- يعتبر الانفتاح الاقتصادي مفهوم متغير و نسبي؛
- إن اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الانفتاح الاقتصادي يجعله ظاهرة متعددة المظاهر مما يزيد من صعوبة وضع تعريف شامل له؛

¹ طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 09.



- يعبر مفهوم الانفتاح الاقتصادي على مجموعة من الظواهر الاقتصادية مما يجعله يضيق و يتسع في مفهومه ليشمل إلى جانب حركة السلع و الخدمات و رأس المال كل من التكنولوجيا و العمالة والاستثمار الأجنبي؛

- لا يعد الانفتاح الاقتصادي غاية في حد ذاته بل مدخلا أو أسلوبا لتحقيق النمو الاقتصادي و التنمية؛

- يعبر الانفتاح الاقتصادي عموما على مدى الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد المحلي و باقي العالم الخارجي، و يتجلى ذلك في حركة السلع و الخدمات و رأس المال من و إلى خارج الاقتصاد؛

المطلب الثاني: مظاهر الانفتاح الاقتصادي.

تتمثل الأبعاد الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي في مجموعة من المظاهر نلخصها في مايلي¹:

- نمو السريع في معدلات التجارة الدولية، حيث أن معدلات نمو التجارة الدولية أصبحت تزيد بكثير عن معدلات نمو الإنتاج العالمي ففي 1997 قدرت قيمة المبادلات التجارية العالمية حوالي 8000 مليار دولار محققة بذلك نموا بلغت نسبته 8.6 % مقابل 6.2 % في 1996؛

- النمو السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة ففي 1997 قدر حجم الاستثمار الأجنبي حوالي 364 مليار دولار مقابل 350 مليار دولار في 1996 بزيادة 4% ؛

- تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أنها تتعدى الجنسيات و القوميات للدول ذات السيادة؛

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، كلية التجارة عين شمس، 2001، ص20.



- التحرير المتزايد للاقتصاديات الوطنية وزيادة التوجه نحو اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وقد ساد هذا الاتجاه جميع أنحاء العالم شماله وجنوبه، شرقه وغربه باستثناء كوريا وكوريا الشمالية؛
- تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولاسيما بعد انتشار الخصخصة وانسحاب الدولة من إنتاج السلع و أداء الخدمات؛
- تعاضم دور التكتلات الاقتصادية (التجمعات الإقليمية) وتزايد أعدادها؛
- تعاضم دور قوة ونفوذ المؤسسات الدولية، وبصفة خاصة المثلث الذي أصبح يحكم العالم من الناحية الاقتصادية وهو: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة؛
- ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالعقود المستقبلية، وعقود الخيار كالأسهم والسندات وغيرها؛
- تعاضم دور رأس المال، وزيادة صناعة الخدمات المصرفية وغير المصرفية بحيث أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه مؤشرات البورصات العالمية مثل داو جونز ناسدك نيكاي، داكس وغيرها التي بواسطتها تنتقل الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات؛
- تزايد حجم عمليات الاندماج العالمية تحقيقا لمبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج يزيد عن إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين لقد شهد عام 1997 تنامي حجم عمليات الاندماج العالمية إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات قد تتجاوز 900 مليار دولار خلال العام منها 400 مليار دولار صفقات في أوروبا.



المطلب الثالث: آثار الانفتاح الاقتصادي.

هناك عدة آثار للتحويل أو الانفتاح الاقتصادي سلبية و ايجابية سنحاول حصرها فيما

يأتي¹:

- **التضخم:** مع التحويل أو الانفتاح الاقتصادي سيزداد الاستثمار وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار التغير في الاستثمار الذي سيولد زيادة بالطلب على السلع والخدمات بمقدار التغير بالدخل ولأنه بداية الانفتاح لا يمكن لكل الاستثمارات أن يتم انجازها في آن واحد فلا يمكن زيادتها في الأجل القصير لكي يزيد الإنتاج فيغطي الطلب مما يشكل خلل أو قصور بالعرض وضغط على الأسعار فترتفع وتولد تضخم الذي يقود إلى المطالبة بزيادة الأجور ليظهر التضخم اللولبي ثم ينتقل إلى باقي القطاعات عن طريق المحروقات والنقل فيكون التضخم الزاحف، وهكذا فان التضخم غالباً ما يرافق عملية التنمية أو بعد المرحلة الثانية من الانفتاح الاقتصادي؛

- **تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة:** وهذا يعني إن القطاع الخاص سيتحكم بالكمية وبالسعر وبالسياسة الاقتصادية ومن ثم حركة التنمية و وتأثرها بل يصبح القطاع الخاص صاحب النفوذ حتى على القرار السياسي وقد لا يكون وطني بل يمكن أن يكون أجنبي؛

- **حرية حركة رؤوس الأموال:** سيؤدي إلى نقل عكسي إلى راس المال الوطني لان راس المال الأجنبي سيحل محله والوطني لا يستطيع أن ينافس راس المال الأجنبي المعلوماتية والتكنولوجية و الخبرات؛

¹منى يونس حسين، اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح و التحويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، سنة 2011، ص 147.



- حرية الاستثمار: سيجعل المستثمر يختار مشاريعه وبالطبع سيختار الربح السريع والمضمون وغالباً ما يكون في الأوراق المالية والمضاربة بالعملة ولن تكون استثمار مجدية للبلد بحيث تعزز مقدرته الإنتاجية والتنمية فيبقى المستهلك متخصص بالمواد الأولية؛
- حرية نقل عوائد الاستثمار خارج البلد ستؤدي إلى استهلاك رأس مال البلد وثروته.
- الاستثمار الأجنبي عندما يأتي سيأتي بكوادره ولا توجد قوانين تفرض عليه استخدام كفاءة البلد المستضيف، مما يقلل من فرص العمل وخلق أو زيادة دخول؛
- تبعية السوق المحلية إلى السوق العالمية: وهذا مرتبط بطبيعة حركة الأسعار الدولية وانعكاسها من خلال التجارة الخارجية واعتماد البلد على المنتجات المستوردة لأنه لن يكون منتج بل مستهلك مما يعرضه للآزمات التي تصيب العالم؛
- الإغراق: وفق الانفتاح الاقتصادي ينبغي رفع الحواجز الجمركية وهذا يعني إغراق الأسواق المحلية بالسلع والخدمات دون ضوابط و فحص وقد تكون سامة أو تنقل أمراض أو تخلق سلوكيات غير موجودة سابقاً أو كمالية مما يعني خروج جزء من القوة الشرائية عن طريق الاستيراد؛
- حرية دخول السلع الأجنبية قد يقضي على الصناعة الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة في بداية الانفتاح نظراً لوجود الماركة وانخفاض التكاليف مما يقلل سعرها أمام المنتج الوطني؛
- رفع الدعم عن القطاع الخاص سيجعل القطاع الخاص ينتج بكلفة أعلى مما يقلل فرصه في المنافسة مع المنتج الأجنبي إلى جانب عدم توفر الإمكانيات التقنية والمعلوماتية و الخبرات؛
- انتقال ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى ظهور التقسيم الطبقي بين فئات الشعب؛



- الانفتاح أو التحول إلى اقتصاد السوق يفرض نموذج واحد للتنمية وهو النموذج الرأسمالي في حين هناك عدة نماذج موجودة قد تكون أكثر ملائمة وأقل ضرراً؛
- التناقض الواضح هو إن الاستثمار الأجنبي سيحظى بالحماية والرعاية وتسهيل كل عقباته بينما يترك رأس المال الوطني دون ذلك قد يجعل رأس المال الوطني يبحث عن أماكن أخرى للاستثمار؛
- ما حدث في بلدان التي قامت بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي (مصر و العراق) هو غلق المعامل ليحل محل إنتاجها المنتج الأجنبي حتى وان كان رديء ثم تعرض للبيع على إنها مهدامة وغير صالحة للعمل؛
- توقف المعامل و المزارع والاعتماد على المستورد وهجرة الفلاح للأرض والكفاءات للبلد وهذا يعني خروج القوة العاملة من سوق العمل والشيء الأصعب يطلبون قوى عاملة مستوردة؛
- واكب الانفتاح الاقتصادي ظهور طبقة من المفسدين والوسطاء والسماسة مما يجعل البضاعة تنتقل لأكثر من تاجر قبل أن تصل إلى المستهلك فتكون قد أضيف عليها الربح عدة مرات فتكون غالية وكذلك ولد الفساد بكل أنواعه وبأنواع جديدة.
- المبحث الثاني: طرق الانفتاح الاقتصادي و المؤسسات المدعمة له.**
- إن عملية الانفتاح أو الانتقال تأخذ طرق معينة سنحاول طرحها وفق التجارب العالمية التي تبنت هذه الطرق كأساس لمعرفة ما نحن عليه وما نرغب في التحول إليه أو نجد الأنسب لنا وفق الأهداف والطموحات والإمكانات الفعلية والممكنة التي نتقلنا إلى وضع أفضل وحياة رغيدة واقتصاد متمكن لرفع مستوى المعيشة وإيجاد مكانة مناسبة بين دول العالم.



المطلب الأول: تجربة الانتقال الكامل.

من خلال هذه التجربة يتم الانتقال أو التحول أو الانفتاح بشكل واسع يشمل كامل القطاعات وفي آن واحد يجري خلالها تحويل الملكية العامة إلى ملكية الخاصة وهذا ما يسمى بالخصوصية وإصلاح آليات الاقتصاد الكلي عبر السياسة المالية وأدواتها والنقدية وأدواتها من حرية أسعار الصرف والفائدة مما يتطلب ذلك وضع تشريعات تحكم الوضع الجديد وتجربة الانتقال الكامل و يؤخذ على هذا الانتقال مايلي¹:

- عامل الزمن إن الانتقال مرة واحدة من نظام إلى آخر مهما كان نوع النظامين يتطلب وقت فان العامل الزمني يسمى بلغة الاقتصاد الكلي فترات التأخير مابين التفكير بالانتقال ووضع القرار ثم اتخاذه ثم اختيار الجهة المنفذة بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتي غالباً ما تأخذ وقتاً، ثم عملية التنفيذ هذا إذا كانت عملية التخطيط والدراسة سليمة فمن يضمن سلامة التنفيذ والعقبات (الميدانية،الدينية والعادات والتقاليد والإيديولوجيات المحلية التي تشكل ثقافة البلد) بعد ذلك من يضمن الفترة الزمنية اللازمة لذلك؛

- هذا النوع من الانفتاح يتطلب معرفة مسبقة بعملية الانتقال أولاً ثم معرفة ما ينتقل إليه لضمان عدم الوقوع بالأخطاء التي تجر إلى الأزمة الاقتصادية وخصوصاً إن القطاعات أو الاقتصاد المتحول هو اقتصاد عانى من الأزمات الاقتصادية التي اضطرت القائمين عليه إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق قد تتفاقم مع عملية الانتقال وتسبب فشلها؛

- المؤسسات العامة غالباً ما يكون هدفها خدمة اجتماعية وإيجاد فرص عمل ممكنة وتوفير سلع رخيصة وان انتقالها بشكل كامل وعلى مستوى الاقتصاد ككل من خلال عملية الانفتاح قد يعرض كل هذه الأهداف إلى الانهيار وبدل من أن تصلح الاقتصاد نجد الأزمة الواسعة النطاق التي تشمل الاقتصاد كله لان الانفتاح والتحول في كل الاقتصاد في وقت واحد؛

¹منى يونس حسين، مرجع سابق، ص 152.



- الانفتاح أو التحول مرة واحدة وفي آن واحد وبشكل كامل قد يعرض الاقتصاد إلى عملية الإغراق ودخول استثمارات غير مرغوب فيها ولا في أصحابها ولا في الدول القادم منها لان سرعة الانتقال لا تتيح عملية التدقيق والتحري حول أمانة هؤلاء أو كفاءتهم أو ارتباطاتهم والأهداف الحقيقية كما إن الخطورة في امتلاك الأراضي والمباني والمؤسسات التي تؤدي إلى إخضاع القرار السياسي.

ومن بين الدول التي طبقت هذه التجربة روسيا و بولندا، حيث فشلت في روسيا ونجحت في بولندا.

المطلب الثاني: تجربة الانتقال الجزئي.

هذا النوع من الانتقال أو الانفتاح على اقتصاد السوق يكون خطوة بعد خطوة أي يتم نقل إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية كأن يكون الأسعار أو يكون الانتقال جزء بعد جزء بمعنى وضع خطة للوصول لهدف ما في جزء أو مجال من مجالات الاقتصاد وإجراء عملية الانتقال أو الانفتاح على اقتصاد السوق وانتظار نتائج العملية ومحاولة امتصاص القدر الأكبر من آثارها السلبية لتجنبها عند الانتقال في جزء آخر من الإقتصاد ثم يتبع ذلك الأجزاء الأخرى وحسب ما وضع من أهداف وحسب الوقت أو الفترة الزمنية المخصصة لكل جزء و عادة ما يطلق على هذا النموذج بالأسلوب التدريجي، ومن أشهر البلدان التي استخدمت هذا النموذج مصر والصين¹.

المطلب الثالث: المؤسسات المدعمة للانفتاح الاقتصادي.

يمكن القول أن الانفتاح الاقتصادي ينطوي على ثلاث نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة

¹منى يونس حسين، مرجع سابق، ص ص 152-153.



ثلاث منظمات اقتصادية عالمية وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة،
فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة
المالية ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة السياسة التجارية العالمية.

وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على هذه المنظمات الثلاث:

أولاً: صندوق النقد الدولي¹.

برزت هذه المؤسسة للوجود بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29
دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في 22
جوان، وبدأت ممارسة أعمالها في الأول من مارس 1947 وبلغ عدد أعضائه 189 دولة
وتختص هذه المؤسسة بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في
موازين مدفوعاتها، كما تقدم هذه المؤسسة " وصفات " للإصلاح الهيكلي للدول التي تعاني
من المديونية وهي الوصفات التي تتميز بتخفيض النفقات العامة ومنح الفرص أمام القطاع
الخاص وضمان التسديد للممولين الدوليين أي الديون المنفقة في الدول النامية مهما كانت
الظروف والنتائج المترتبة مع التزام الدول النامية بتطبيق السياسة التي يفرضها عليها
الصندوق ويطلق على هذه الوصفات أو السياسات الاقتصادية الإصلاحية بـ " البرمجة
المالية " وذلك عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي وعند اختلال ميزان
مدفوعات تسمى بـ "برامج الاستقرار " وقد أدت هذه السياسات في بعض الأحيان إلى انهيار
مالي في الدول النامية وذلك لأن:

- إن إجراءات التكيف الانكماشية إلى ضغوط على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي نقل
حصيلة الدولة من الضرائب المفروضة على الدخل العالية وعلى الأرباح التجارية
والصناعية، الأمر الذي سبب زيادة في عجز الميزانية؛

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 58.



- يتم تخفيض الواردات كإجراء لتقليل عجز ميزان المدفوعات، كما يتم تخفيض الرسوم الجمركية بهدف تفادي نزعة الحماية، وكلا الإجراءين يعملان على تخفيض الضرائب الواردة من الواردات ؛

- التخفيض الحاد في قيمة العملة الوطنية، أدى إلى زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجة مقدرة بالنقد المحلي، وكذلك زاد من تكلفة واردات القطاع العام ومن ناحية أخرى فاقم من الضغوط التضخمية.

ثانياً: البنك الدولي¹.

أنشئ هذا البنك في أعقاب الحرب العالمية وتحديداً في 27 ديسمبر 1945 بهدف مساعدة الدول الأعضاء لتخطي الصعوبات التي تواجهها، وحتى تصبح أي دولة عضواً في البنك يجب أن تنضم أولاً إلى صندوق النقد الدولي، وأن تكتتب في رأس مال البنك ذهباً أو دولارات أمريكية ما يعادل 18 % من عملتها الخاصة، وقد بدأ البنك الدولي نشاطه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بالتوجه نحو دول أوروبا المنكوبة من الحرب ولكنه انتقل بسرعة للعمل في الدول النامية وتمثل الوظيفة الأساسية للبنك الدولي بتقديم الضمانات التي تحتاجها للإقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية.

وقد وصل طلب القروض من البنك الدولي حتى ارتضخت مديونية الدول النامية خلال عقد السبعينات من 12 مليار إلى 110 مليارات دولار ووصلت إلى 440 مليار دولار عام 1992، وتمت إعادة جدولة هذه الديون بنسب فائدة عالية مما زاد من المستحقات المترتبة على كاهل الدول المقترضة التي باتت مهددة بالعجز عن دفع التزامها وتطبيق سلسلة الإجراءات المالية المعروفة لصندوق النقد الدولي والتي ترهن الاقتصاد الوطني بالرأسمالية العالمية وتحكم بالإعدام على أية تنمية مستقلة في الدول النامية.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 60.



ثالثا: منظمة التجارة العالمية¹.

يمكن القول أن المنظمة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي. وسنتعرض للمنظمة العالمية أكثر في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: أشكال الانفتاح الاقتصادي.

تتعدد أشكال الانفتاح الاقتصادي تبعا للمعايير التي يتم على أساسها تقسيم الانفتاح الاقتصادي و الهدف من هذا التقسيم، ويبقى معيار طبيعة العناصر القابلة للتبادل الدولي و التي يتم تصنيفها و ترتيبها في ميزان المدفوعات فوفقا لهذا المعيار نجد أن الانفتاح الاقتصادي يشمل الانفتاح التجاري و الانفتاح المالي.

المطلب الأول: الانفتاح الاقتصادي من جانبه التجاري.

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن الماضي تحولات كثيرة حيث عرف موجة تحرير التجارة العالمية بكافة جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، بهدف إزالة كافة العوائق أمام حركة السلع والخدمات، كما كان يدعم ذلك التوجه نحو ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وكذا التحول الى اقتصاد السوق الذي يولي أهمية كبيرة للقطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 58.



أولاً: تعريف الانفتاح التجاري.

لقد وردت عدة مصطلحات في الأدبيات الاقتصادية حول هذا الموضوع، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري أو الانفتاح التجاري أو مصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية، وكلها مصطلحات يقصد بها تحرير سياسة التجارة الخارجية، التي تعددت التعاريف الاقتصادية حولها ونذكر منها مايلي:

تعرف سياسة تحرير التجاري على انها "إزالة كل القيود والعقبات المفروضة على التجارة بين المقيمين في الدول المختلفة"¹، وقد نادت هذه السياسة منذ ظهورها بحق الأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك².

كما تعرف سياسة الحرية التجارية أيضا بأنها "تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتخفيف القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي".

كما تتلخص فكرة تحرير التجارة الخارجية في إلغاء جميع القيود والعقبات التي تعوق من تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات وذلك بتخفيض الحواجز الجمركية والغير الجمركية، الكمية والغير الكمية، المباشرة والغير

¹ عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، 1996، ص 244.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 413.



المباشرة، بقصد إفساح المجال لتدفق التجارة الخارجية عبر الحدود من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية معينة¹.

ولفهم تحرير التجارة الخارجية أو ما يطلق عليه بالانفتاح التجاري وإلى ما يهدف نتعرض إلى المنظمة العالمية للتجارة "GATT":

لقد شهد العالم تغييرات جذرية في بنيته الاقتصادية حيث بدأت الدول العظمى وضع أسس للعلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944، والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) عام 1947، بمثابة تدشين لنظام عالمي جديد ورغم أن المؤسستين البنك الدولي و صندوق النقد قد أصبحتا كيانين دائمين، إلا أن الاتفاقية العامة للتجارة ظلت كيانًا مؤقتًا نظرًا لأنها عبّرت عن مصالح الدول المتقدمة بينما المؤسستان الأخريان على حد قولهما يعبرا عن مصالح الدول النامية.

وكان الهدف الأساسي من التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة هو: تحرير التجارة الدولية، ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء، وهذه الأهداف تختلف عن أهداف صندوق النقد الذي يهتم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية للدول، والبنك الدولي الذي يهدف بالأساس لمساعدة الدول المتعثرة في برامجها التنموية.

ولقد شهدت اتفاقية الجات منذ عام 1947 عددًا من التطورات التي آلت في النهاية لإنشاء ما يُسمى بمنظمة التجارة العالمية بدءًا من مفاوضات جنيف عام 1947 وانتهاءً بجولة أوروغواي الأخيرة 15 افريل 1994 والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث أكدت ذلك الوثيقة الختامية للجولة، والتي ورد في مادتها الأولى أن ممثلي

¹ العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 57.



الحكومات والجماعات الأعضاء في لجنة المفاوضات اتفقوا على إنشاء "منظمة التجارة الدولية"، وقد حددت الوثيقة: نطاق عمل المنظمة، ومهامها، وهيكلها التنظيمي، وعلاقتها بالمنظمات الأخرى، وطرق اكتساب العضوية.

وبالفعل تم تنفيذ هذا الاتفاق في يناير 1995 حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة ويمكن حصر مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية¹:

1. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

- مبدأ عدم التمييز أي عدم التمييز بين الدول الأعضاء؛
- منع القيود الكمية في المبادلات التجارية بين الأعضاء؛
- يكون حل الخلافات عن طريق التشاور بين دول الأعضاء؛
- مبدأ التحفظات الجمركية المتبادلة، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة؛
- مبدأ الشفافية؛
- مبدأ المفاوضات التجارية؛
- مبدأ المعاملات التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال و الجنوب.

2. اهداف المنظمة العالمية التجارية.

- ان الهدف الرئيسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الخارجية و هذا من خلال:
- تقليص الحقوق التعريفية (الجمركية) و غير التعريفية بين البلدان أو الأطراف المتعاقدة؛

¹ محفوظ لعشيب، سلسلة القانون الاقتصادي، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، الطبعة الثانية، ص ص 30-31.



- الغاء الكميات القصوى التي يمكن استيرادها و تصديرها خلال فترة ما.

كما لها أهداف أخرى يمكن سردها فيما يلي:

- تكوين نظام تجارة دولية؛

- رفع مستوى المعيشة بين الدول الأعضاء؛

- ضمان التشغيل الكامل للقوى العاملة و رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي؛

- استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و العمل على زيادة الإنتاج؛

- تشجيع التجارة على المستوى العالمي و الذي يتم من خلال إزالة العوائق التي تقف في

طريق التجارة الدولية، و تعتبر الجات إطار المفاوضات من خلال فتح الأسواق الدولية أو

من خلال تعزيز أو تطوير الاتفاقية نفسها؛

- مراقبة الاتفاقيات التجارية؛

- التحكيم في حالة منازعات تجارية بين الدول يتم في إطار الجات.

ثانيا: حجج تحرير التجارة الخارجية.

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بوجود القيام بالمبادلات الدولية في نظام

دولي خال من القيود والعراقيل استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها¹:

1. الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج: حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج

السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فنتوسع في إنتاج تلك السلعة بم يفوق احتياجاتها

المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على

احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها؛

2. الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية: استنادا إلى مبدأ التخصص

وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن

¹ محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، 1986 ، ص132.



إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، لأن هذه السلع تنتج في الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محلياً بسعر مرتفع؛

3. الحرية حافز للتقدم الفني: تسمح الحرية التجارية في ظل المنافسة الحرة، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم، ويؤدي هذا إلى الابتكار وتطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة؛

4. الحرية تحد من قيام الاحتكارات: لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعد، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي له؛

5. الحرية تساعد على ارتفاع الإنتاج: يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لمساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة، فإذا كان الطلب المحلي منخفضاً فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي، فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

إن صعوبة قياس درجة الانفتاح التجاري دفعت الاقتصاديين إلى البحث عن الأسلوب الأفضل في القياس، ومن بين المؤشرات التي اعتمدها عليها في قياس الانفتاح التجاري مايلي:

أولاً: مقياس نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعرف أيضاً بدرجة الانكشاف التجاري، ويعتبر المقياس الأساسي للتعبير عن الانفتاح التجاري، واستخدمت معظم الدراسات هذا المقياس في تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ويتمثل هذا المقياس في مجموع الصادرات زائد الواردات



الى نسبة الناتج المحلي الإجمالي، كما يتم أيضا استخدام نسبة الصادرات والواردات كلا على حدا إلى الناتج المحلي الإجمالي في قياس الانفتاح التجاري¹.

ثانيا: مؤشرات التوجه التجاري.

وهي عبارة عن مؤشرات أعدها بعض الباحثين لاختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو مثل مؤشر (lamer(1998)، dollar(1992)، Sachs et Warner (1995) ، وتم استخدام هذه المؤشرات المركبة بسبب أن معظم المقاييس السابقة الذكر غير مرتبطة أو ضعيفة الارتباط فيما بينها رغم أنها مؤشرات تعبر عن نفس الظاهرة، إلا أن هذه المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين لا يمكن الاعتماد عليها في قياس آثار السياسات التجارية كونها مرتبطة بمتغيرات اقتصادية أخرى و ليس بالضرورة أن تعبر عن مدى حرية التجارة².

ثالثا: مؤشر قيود التجارة.

وهو عبارة عن مؤشر يتضمن جميع القيود التي تشوه التجارة الدولية، ويشمل كل من متوسط معدلات التعريفات الجمركية، والضرائب على الصادرات، ومجموع الضرائب على التجارة الدولية، وهناك مؤشر آخر لقياس الانفتاح التجاري يتمثل في مؤشر القيود غير التعريفية (كإعانات الدعم، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والاتفاقيات التجارية)، وقد استخدم (Edwards (1992 - 1998)، القيود غير التعريفية كمقياس لقيود التجارة واعتبرها مؤشرات ضعيفة للتوجه التجاري رغم زيادة استخدام بعض هذه الأدوات في العقود الأخيرة، وقد قام كل من (Anderson and Neary(1992) بإعداد مؤشر القيود التعريفية و غير التعريفية إلا أن هناك صعوبة في تجميع هذه القيود في رقم قياسي واحد³.

¹ طيبة عبد العزيز، ص 33 .

² مرجع نفسه، ص33.

³ مرجع نفسه، ص 33.



المطلب الثالث: الانفتاح الاقتصادي من جانبه المالي.

يعد التحرير المالي او ما يسمى بالانفتاح المالي ظاهرة حديثة نسبيا وقد بدأت منذ بداية عقد الستينات في العديد من الدول المتقدمة ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال الإصلاحات والتحويلات الاقتصادية، يشتمل على مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، و تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية وحرية سعر الفائدة وتحرير أسعار الصرف وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال.

أولاً: تعريف الانفتاح المالي.

تعددت التعاريف لمصطلح الانفتاح المالي او التحرير المالي و نذكر منها مايلي:
ويمكن تعريف التحرير المالي على أنه " مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة¹، وذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض، وخصوصة المؤسسات المالية والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وتخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب، والاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لتنفيذ السياسة النقدية² ".

يمكن تعريف التحرير المالي على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي و المصرفي، أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة

¹ بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، الجزائر، 2006، ص 37.

² محلوس زكية، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة ورقلة، 2009، ص 13.



الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي¹.

ويعرف التحرير المالي بالمعنى الشامل بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي².

ثانياً: نشأة التحرر المالي³:

نستطيع القول أن مفهوم التحرير المالي بدأ يتبلور منذ بداية السبعينات و كان اول من أشار إليه كل من الاقتصاديين ماكنون (1973) R.Mc-kinnon و شو(1973) E. Shaw والذان اعتبرا التحرير المالي وسيلة لتطوير القطاع المالي ولرفع وتيرة النمو خاصة في الدول السائرة في طريق النمو، خاصة بعد سياسيات الكبح المالي التي كانت تطبقها هذه الأخيرة والمتمثلة في مجموع القوانين والضوابط والقيود الكمية والنوعية المفروضة من طرف

¹ بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، ص 477.

² عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009،

³ بربري محمد أمين، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي

الدولي الثاني حول، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، 11-12 مارس 2008، بجامعة

قاصدي مرياح ورقلة. ص 4 .



الحكومة و التي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة، وقد ترتب على سياسات الكبح المالي الآثار السلبية التالية¹:

- تدني أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض إلى حد أضحت معه أسعار الفائدة الحقيقية في ظل تزايد معدلات التضخم السلبية الأمر الذي انعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى ومن ثم على أسعارها؛

- أدى إلى سوء تخصيص الائتمان الموجهة للقطاعات المفترض دعمها وتوجيه الائتمان لها، وقد تزامن الائتمان الموجه للقطاع العام وتلبية لاعتبارات سياسية، مع حدوث نسبة مرتفعة للقروض غير المستردة قد أدى ذلك إلى ممارسة ضغوط سلبية على كل من ربحية البنوك والقاعدة الرأسمالية لها؛

- أصبحت الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من البدائل الأخرى من الأصول الأجنبية، و أدى ذلك إلى تقلص رقعة النظام المالي الرسمي مقاسا بنسبة الأصول المالية المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في مواجهة تزايد حجم القطاع المالي غير الرسمي الذي نشأ نتيجة لتلاقي رغبات الطلب المحيط غير الملبى على الأموال في السوق الرسمية مع رغبات عارضي الأموال في عوائد حقيقية ايجابية أعلى من العوائد السلبية في السوق الرسمية (بفعل التضخم)؛

- افتقر القطاع المالي إلى التنوع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع الأهمية النسبية لأسواق الأوراق المالية؛

- انخفاض درجة العمق المالي التي تشير إلى الحجم النسبي للسيولة العامة وتقاس بنسبة M3 (العملة والنقود والودائع لأجل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كصناديق التوفير والبريد) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعني انخفاض تلك النسبة انخفاض الأرصدة القومية

¹ مختار بوضياف، اثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بجامعة يحي فارس، المدينة، 2012، ص 16 .



القابلة للإقراض، ومن ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل الاستثمارات، بينما ارتفاع النسبة يبين أن ثمة تدفقات كبيرة في الأرصدة الوطنية القابلة للإقراض من أجل استثمارات جديدة.

وقد أدى ضعف القطاع المالي على النحو المتقدم إلى سوء تخفيض في الموارد المالية وضعف القدرة على حشد الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات في الدول النامية، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل خططها التنموية، وذلك خلال عقد السبعينات من القرن العشرين في جو يتسم بسيولة مالية مفرطة ورخيصة، غير أن سوء استخدام تلك القروض مع ارتفاع أسعار الفائدة العالية وانخفاض الموارد الذاتية للصرف الأجنبي في الدول النامية، أسهم في عدم قدرة تلك الدول على خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف الدائنة، الأمر الذي دفع البنوك العالمية إلى ترشيد الاقتراض لها وتبعاً لذلك توقف أهم مصدر لتمويل التنمية في تلك الدول¹.

نتيجة لآثار سياسات الكبح المالي دفع بالعديد من الدول في أواخر السبعينيات بالشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية، وبإيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، اتخذت العديد من هذه الدول إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وتحريره من كل أشكال الكبح المالي وذلك بالاعتماد على منهج ماكنون و شو.

حيث تعتبر أعمال ماكنون وشو الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي إن المساهمة الرئيسية لماكنون تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود بحيث تتلاءم مع وضعية اقتصاد الدول النامية الذي يتميز بضعف هيكله المالية و تخلف نظامه المصرفي وعدم تطور و تنوع الأدوات المالية فيه، و في ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي و الادخار من الدخل الجاري، و يرى

¹ مختار بوضياف، مرجع سابق، ص 17.



ماكنون إن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، و بهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال¹.

ويرى شو إن الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية و التي يجب إن تتحدد في السوق حسب العرض و الطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار.

ويشير كل من ماكنون و شو إن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة و متطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى وجود قطاع مالي مقيد يتميز بـ:

- انخفاض الحافز على الادخار و تشجيع الاستهلاك؛
- انخفاض الاستثمار اقل من مستواه التوازني و توجيهه نحو مجالات غير منتجة؛
- ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة الادخار و التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة؛

وعلى العكس من ذلك فانه عند تحرير معدلات الفائدة يرتفع حجم الادخار المحلي والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية وتطور النظام المالي والمصرفي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

وقد لقيت أعمال ماكنون وشو المتعلقة بالتحرير المالي تاييدا من طرف العديد من الاقتصاديين الذين اقتنعوا بتحليل ماكنون فنجد إن ماكسويل فراي قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية و توصل إلى إن هناك علاقة ايجابية بين معدلا النمو الحقيقي في الإنتاج و معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الايجابي

¹ عبد الغني حريري، مرجع سابق، ص 16.



لارتفاع معدلات الفائدة و توصل إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 0.5%.

أما Gelb (1989) فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع و الناتج الداخلي الخام لعينة تتكون من 34 دولة نامية في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985 فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج المحلي الخام في هذه الدول زاد بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية السالبة.

ثالثا: إجراءات التحرير المالي و أهدافه.

1. إجراءات التحرير المالي.

تشتمل سياسات التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب التحرير المالي المرور بها وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي والإجراءات التحرير على مستوى الخارجي.

1.1 إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي: وهو يتضمن في تحريره ثلاثة متغيرات أساسية وهي أسعار الفائدة، الإعتمادات والاحتياطات الإلزامية والمنافسة المصرفية.

- **تحرير أسعار الفائدة:** يتضمن تحرير أسعار الفائدة بإزالة الرقابة والتثبيت، و تحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالية بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها والاتجاه نحو تحديدها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين؛

- **تحرير الإعتمادات والاحتياطات الإلزامية:** و هذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، و كذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي



القطاعات الأخرى، و ثانيا إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك¹. والاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة للتأثير على العرض النقدي أي استخدام الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية (المباشرة) التي تكون عادة معيقة لإستراتيجية التحرر، إذ يعد استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة جزءا مهما من مجموعة أوسع من الإصلاحات لم تشمل تحرر القطاع المالي فحسب، بل تتناول أيضا تحرر الاقتصاد بوجه عام؛

- **تحرير المنافسة المصرفية:** تتضمن بإلغاء القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك ومؤسسات المالية بإلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض.

2.1 **إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي:** تتضمن سياسات التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالآتي:

- **إلغاء ضوابط الصرف:** وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية؛

- **فتح الحساب رأس المال:** ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين لأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية، وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية الدخول السوق المالية المحلية، وهذا يتضمن تخفيف العقوبات

¹ عبد الله المنصوري، انعكاسات موجة التحرير المالي على العمل المصرفي في الدول النامية، إشارة إلى سياق التحرير المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية ، 09-10 نوفمبر 2010، ص 6.



التي توقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال؛

- فتح أسواق الأوراق المالية: وهذا بتخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها، لأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية، والعمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية، و السماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية وفسح المجال لها إصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المال أضف إلى ذلك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربيين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

و يشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين¹:

- انه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

- إن التحرير الشامل لمعاملات و تحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحويلية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

2. أهداف التحرير المالي.

¹ عبد الله منصور، مرجع سابق، ص 07.



وينطوي التحرير المالي على مجموعة من الأهداف تتمثل في ¹ :

1.2- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛

2.2- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب رؤوس الأموال لتمويل الاستثمار؛

3.2- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل

تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

4.2- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية و التي تمكنها من فتح

مصادر إقراضية و تمويلات أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة؛

5.2- تحرير التحويلات الخارجية، مثل تحرير العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال

خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف و الفائدة.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الانفتاح المالي.

ثمة مؤشرات يمكن الاسترشاد بها لتقويم التأثير التحرير المالي أهمها ²:

اولا: درجة العمق المالي: والتي تشير إلى درجة السيولة النقدية بالنسبة لحجم الاقتصاد

الوطني، و يساعد درجة العمق المالي على نقل القرار النقدي من منبعه الأساسي إلى

مختلف القطاعات الاقتصادية و بانتشار واسع، و يتحقق هذا الانتشار عن طريق التأثير على

احتياطات البنوك، و من المفترض إن ترتفع نسبة العمق المالي مع تنمية القطاع المالي؛

ثانيا: الهامش بين أسعار الفائدة على القروض و أسعار الفائدة على الودائع: حيث يؤدي

التحرير المالي إلى تزايد الاعتماد على أدوات الغير مباشرة لسياسة النقدية (عمليات السوق

المفتوحة) في إدارة السيولة و من المفترض إن تؤدي تلك الخطوة إلى تخفيض الهامش بين

¹ محمد اليفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة و استقرار النظام المصرفي -حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2005، ص 27.

² عاطف وليم انداوس ، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها،

دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 206-207.



سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، وتبعاً لذلك يستخدم هذا الهامش للدلالة على كفاءة الوساطة المالية، فكلما تحسنت الكفاءة وزادت المنافسة داخل القطاع المالي من الواقع ان يتقلص ذلك الهامش والعكس صحيح؛

ثالثاً: معدل الخصم الحقيقي: الذي يشير إلى تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة بفعل التحرير المالي الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات، و بالتالي الاستثمار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي؛

رابعاً: تزايد حصة القطاع الخاص من الائتمان و تزايد حصته من الودائع لدى المؤسسات المالية: الأمر الذي يعكس تزايد الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني على القطاع العام.



خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم الانفتاح الاقتصادي الذي يمثل التحول لاقتصاد السوق وهو تغير في طبيعة النظام الاقتصادي المتبع إلى نظام آخر أكثر ملائمة وقدرة على التنمية وتحسين مستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة ورؤوس الأموال وكذا جلب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى هذا رأينا مظاهر وأثار الانفتاح الاقتصادي خاصة على الدول النامية والتي نجد سلبياتها أكثر من ايجابياتها كتضخم وزيادة حجم مديونياتها... الخ.

لقد تعددت طرق الانفتاح الاقتصادي المتبعة من طرف الدول، فهناك من اتبع طريقة الانفتاح الكامل أي انفتاح جميع القطاعات و في آن واحد و هناك من اتبع طريقة الانفتاح الجزئي أي تحرير قطاع بعد قطاع ثم انتظار تأثير ذلك على الاقتصاد.

إضافة إلى هذا رأينا أشكال الانفتاح الاقتصادي، فهناك انفتاح تجاري وهناك انفتاح مالي فالانفتاح التجاري يعمل على تحرير التجارة الخارجية وذلك بخفض الرسوم والحواجز الجمركية، وتعمل المنظمة العالمية للتجارة على زيادة الانفتاح التجاري للدول، إما بالنسبة للانفتاح المالي يعني تخفيض القيود ورفع الحواجز على القطاع المالي و ذلك بتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وكذا القطاع المصرفي ويدعم ذلك كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما نستطيع قياس التحرير المالي بعدة مؤشرات منها العمق المالي، تحرير أسعار الفائدة، تحرير أسعار الصرف... الخ.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة النقدية



تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية احد أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع وتستهدف هذه السياسة بالدرجة الأولى التأثير علي المعروض النقدي الذي يؤثر بدوره علي مستوي الأداء الاقتصادي بشكل عام.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلي مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنتعرف علي الجانب الفكري للسياسة النقدية، وذلك من خلال إبراز أهم الأفكار التي انتهجتها كل مدرسة، أما في المبحث الثالث فسننتظر إلي تعريف بالمؤسسة التي تقوم بتنفيذ هذه السياسة، وكذا معرفة مؤشرات استقلالية هذه البنوك وأثرها علي مصداقية السياسة النقدية، كما سنتطرق إلي مفهوم السياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية باعتبارهما تمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية في المبحث الرابع.



المبحث الأول: عموميات حول للسياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية احد أهم السياسات التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن و توجيه الاقتصاد، وذلك من خلال التحكم في أدواتها للتأثير علي المتغيرات المحورية للنشاط الاقتصادي كالاستثمار والأسعار و الناتج و الدخل... الخ.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و أنواعها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية.

هناك مجموعة من التعاريف للسياسة النقدية نذكر منها مايلي:

تعرف السياسة النقدية علي أنها "الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية (البنك المركزي) لمراقبة و خلق النقود و استعمالها في خدمة السياسات الاقتصادية الكلية¹."

ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية هي "مجموعة الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة علي عرض النقد في البلاد، أو السيطرة و إدارة حجم الائتمان الممنوح و شروطه، و يأتي ذلك كله في سياق معالجة القضايا الاقتصادية والاختلالات المالية والنقدية من قبيل التضخم و البطالة والركود وغيرها²."

و هناك تعريف شامل للسياسة النقدية حيث تعرف علي أنها " الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة، فقد عرفها كانت (kent) بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد

¹ إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الكلية (تحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي)، جامعة الإسراء الأردنية، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 256.

² خالد واصف الوني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق)، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة التاسعة، 2008، ص 304.



بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل، و يتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش، بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة، كما عرفها (chow) بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير علي كلفة الحصول عليه¹.

ومن التعاريف السابقة نخلص إلي أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من التدابير و الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية قصد إحداث اثر في عرض النقود و الذي يؤثر علي النشاط الاقتصادي و تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية.

تنقسم السياسة النقدية وفق حالة النشاط الاقتصادي إلي:

1- السياسة النقدية التوسعية²: وعموما تستخدم هذه السياسة في حالة الركود أو الكساد، أي عندما يعاني الاقتصاد من وجود فجوة انكماشية بسبب قصور الطلب الكلي، و لعلاج هذه الفجوة يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تستهدف زيادة العرض النقدي و ذلك من خلال إحدى الأدوات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري؛

- تخفيض سعر إعادة الخصم؛

- يدخل البنك كمشتري للسندات الحكومية.

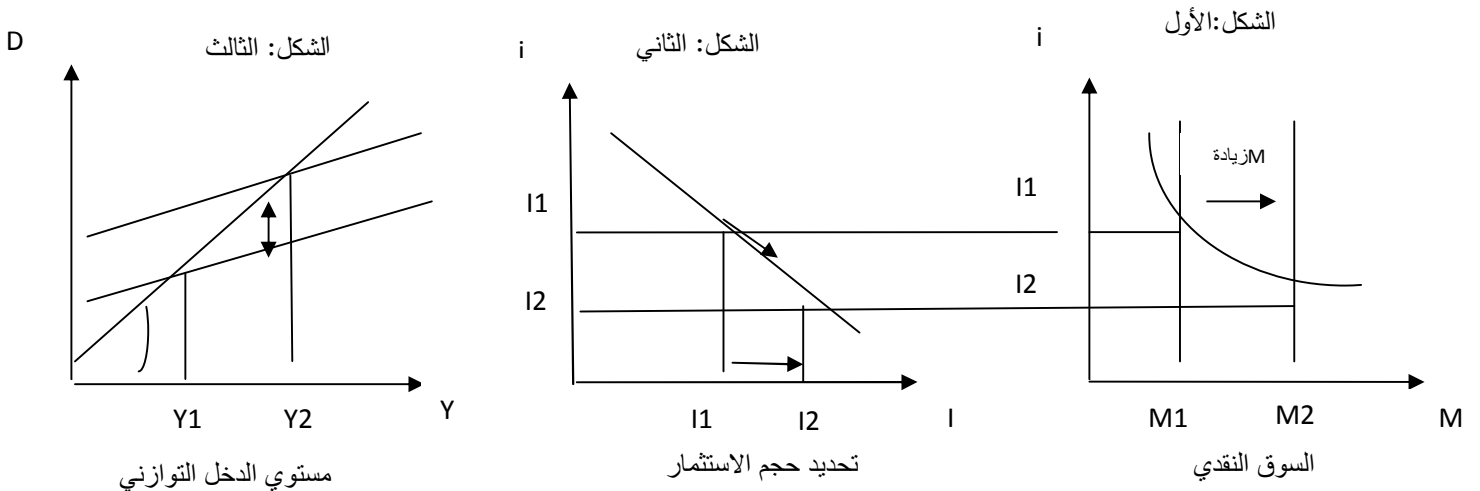
كما يمكن توضيح آلية عمل السياسة النقدية التوسعية أكثر من خلال الشكل التالي:

¹ أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص 183.

² إياد عبد الفتاح النصور، مرجع نفسه، ص، 260.



الشكل رقم (01): آلية عمل السياسة النقدية التوسعية.



المصدر، السيد محمد احمد السريتي و علي عبد الوهاب النجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 283.

أي عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية يترتب عنه الزيادة في العرض النقدي من $M1$ إلى $M2$ كما هو موضح في الشكل الأول و بالتالي انخفاض سعر الفائدة من $i1$ إلى $i2$ و الذي يترتب عنها الزيادة في حجم الاستثمار كما هو موضح في الشكل الثاني من $i1$ إلى $i2$ ، وان زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى كما هو موضح في الشكل الثالث وهكذا يتم التخلص من القصور في الطلب الكلي.

2. **السياسة النقدية الانكماشية**¹: و عموما تستخدم هذه السياسة في حالة النمو و الازدهار الاقتصادي، أي عندما يعاني الاقتصاد من وجود فجوة تضخمية بسبب وجود فائض في الطلب الكلي، و للمحافظة علي الاستقرار النسبي في الأسعار، و علاج هذه الفجوة يسعى البنك المركزي إلى تخفيض العرض النقدي وذلك من خلال إحدى الأدوات التالية:

¹ إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص 263.



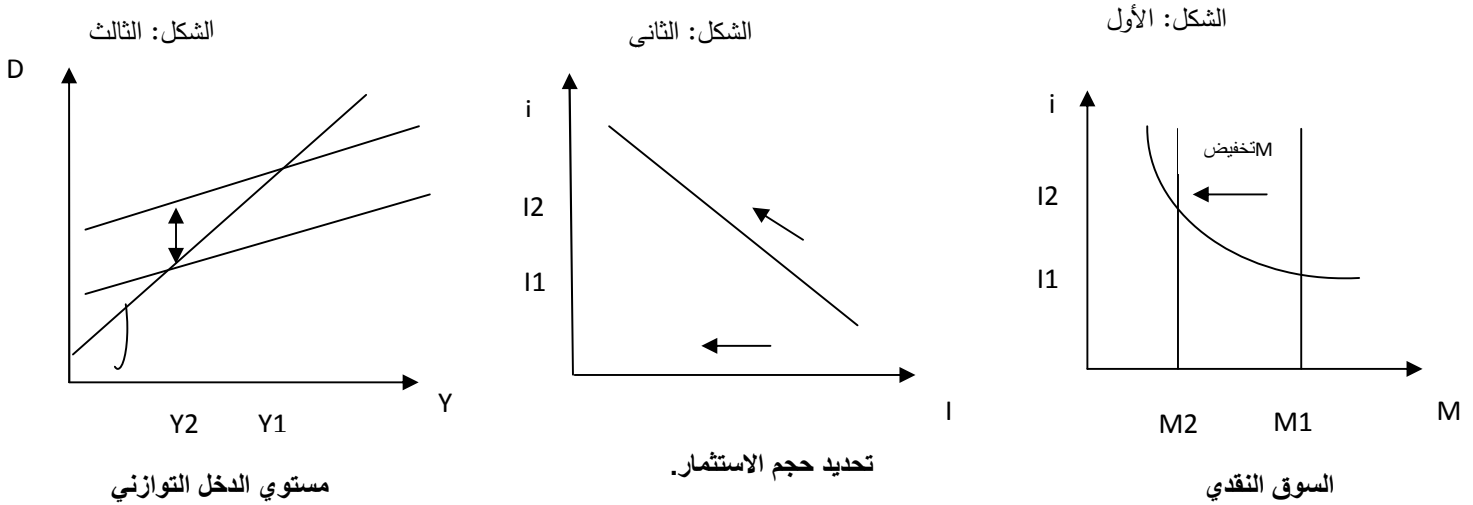
- زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري؛

- زيادة معدل إعادة الخصم؛

- يدخل البنك المركزي كبائع للسندات الحكومية.

كما يمكن توضيح آلية السياسة النقدية الانكماشية أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية.



المصدر، السيد محمد احمد السريتي و علي عبد الوهاب النجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 285.

أي عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية يترتب عنه انخفاض في العرض النقدي من $M1$ إلى $M2$ كما هو موضح في الشكل الأول و بالتالي ارتفاع سعر الفائدة من $i1$ إلى $i2$ و الذي يترتب عنها انخفاض في حجم الاستثمار كما هو موضح في الشكل الثاني من $i1$ إلى $i2$ ، وان انخفاض حجم الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل كما هو موضح في الشكل الثالث و يتم التخلص من الزيادة في الطلب الكلي.



3. **السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط**¹: وهذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية، و تصدير المواد الأولية، وهنا يلجأ البنك المركزي الي زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدأ الزراعة، والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد و الائتمان علي نوعين من الوسائل و هما: الأدوات الكمية أو العامة و التي تسعى للتأثير علي حجم الائتمان و كلفته، و بالتالي علي الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد.

إما النوع الثاني من الوسائل هي الأدوات النوعية و التي تهدف للتأثير علي أنواع معينة من الائتمان بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: الأدوات الكمية و تتمثل في مايلي:

1. **سياسة معدل إعادة الخصم**: و هي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، و يسمى أيضا سعر البنك²، و تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة.

و لسياسة معدل إعادة الخصم أثار على أسعار الفائدة ذات طابع ايجابي في اتجاه واحد، و أثار على حجم الائتمان ذات طابع سلبي في اتجاه معاكس، ويمكن تلخيص الية سياسة سعر الخصم كمايلي:

¹ نبي هاني حسين، اقتصاديات البنوك، دار الكندي للنشر و التوزيع، الاردن، 2003، ص 5.

² عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص ص 87- 88.



ففي حالة الرواج يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر إعادة الخصم أي سعر الفائدة علي قروضه للبنوك التجارية، الأمر الذي يحد من لجوئها إليه و بهذا تتخفف قدرتها على منح الائتمان و خلق الودائع ومن ثمة انخفاض العرض النقدي بالمجتمع، و بهذا يرتفع سعر الفائدة و بالتالي ينخفض مستوى الاستثمار و الطلب الكلي و ما يتبع ذلك من انخفاض في مستوى الإنتاج و التوظيف¹، و يحدث العكس في حالة الكساد. وتكون هذه السياسة أكثر فعالية في حالة وجود سوق نقدي متطور حيث يقبل الأفراد على التعامل بدرجة كبيرة مع الجهاز المصرفي، و أيضا في حالة اعتماد البنوك التجارية على التعامل مع البنك المركزي فضلا عن كون سعر الفائدة عامل على تأثير فعال على حجم النفقات الكلية للعمليات التجارية المختلفة.

ونظرا لعدم توفر مثل هذه الشروط في الدول النامية فان فعالية سياسة سعر الخصم تكون منخفضة في التأثير على حجم الائتمان في الدول النامية.

2. سياسة السوق المفتوحة: " و مقتضى هذه السياسة إن يدخل البنك المركزي في السوق إما بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من جميع الأنواع و علي الأخص السندات الحكومية من مختلف الآجال في الأسواق المالية². "

ولسياسة السوق المفتوحة آثار علي حجم الائتمان و على أسعار الفائدة و يظهر أثرها من خلال مايلي، فإذا شعر البنك المركزي إن هناك انكماش في الاقتصاد و لا بد من زيادة عرض النقود فانه يقوم بشراء هذه السندات من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطات لديها ومنه زيادة حجم الائتمان، و إذا ما رأى أن هناك ضرورة لتقليل عرض النقد فانه سيدخل

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفتح للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 213،

² أكرم حداد و مشهور هذلول، مرجع سابق، ص190.



بأنها لهذه الأوراق فتتخفص الاحتياطات و تتخفص معه حجم الائتمان، أما فيما يتعلق بسعر الفائدة أي ثمن الائتمان واقتراض الأموال، فلا شك أن البنك المركزي عندما يشتري بعض السندات من السوق النقدية يزيد من الطلب عليها وهو بذلك يرفع من ثمن توازنها (ثمن البيع والشراء) ويخفص من ربحها (سعر الفائدة الثابت عليها) وفي نفس الوقت يزيد من كمية النقود القانونية في سوق النقد مما يترتب عليه زيادة الائتمان¹.

ومن هنا نرى إن هناك ثلاثة شروط أساسية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة وهي²:

- مدى توفر السندات الحكومية (كما ونوعا)؛
 - مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق؛
 - مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات المصرف المركزي.
- ولذلك نستنتج إن هذه السياسة فعالة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لتوفر الشروط السابقة.

3. سياسة الاحتياطي القانوني: هي عبارة عن نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية علي شكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي، وهذا يعني إن جزء من ودايع البنوك يظل مجمدا لدى البنك المركزي و لا تستطيع البنوك التجارية أن تسحب منه، إلا بقدر الانخفاص في ودايع العملاء، مما يؤدي الي عدم قدرة البنوك اقتراض و استثمار كل ودايعها، ولذلك

¹ صالح مفتاح، صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلي حالة الجزائر في الفترة 1990-2003، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 140.

² أكرم حدادو مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 191.



يقوم البنك المركزي برفع أو خفض هذه النسبة للتأثير على احتياطات البنوك التجارية و مقدرتها في منح القروض¹. "

و قد كان الغرض في البداية من تقدير نسبة الاحتياطي القانوني هي ضمان سيولة البنك و حماية حقوق المودعين، أما اليوم فإنها تتخذ بالدرجة الأولى أداة للرقابة على مقدرة البنوك التجارية علي التوسع في الائتمان، لهذا نجد أن لهذه السياسة اثر فعال على حجم الائتمان، فرفع هذه النسبة يعتبر إجراء انكماشيا المقصود به الإقلال من سيولة البنك التجاري وتجميد جزء كبير من احتياطاته النقدية مما يقلل مقدرته علي التوسع في الإقراض، والعكس من ذلك عندما يقلل البنك المركزي من هذه النسبة².

ونرى أن هذه الأداة فعالة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة

للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب على القروض.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 267.

² زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 157.



و إن التغييرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغييرات، ولذلك يرى فريدمان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغير نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ احتياطاتها وحذرها من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجمالي من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة¹.

ثانيا: الأدوات النوعية و تتمثل هذه الأدوات في:

1. **تنظيم القروض الاستهلاكية:** تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة علي الائتمان بالنسبة للمستهلكين، كأن يقوم البنك المركزي بفرض نظم التقسيط في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، أو فرض حد أقصى للأموال التي يستخدمها المستهلكين في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، فبالنسبة لهذه الرقابة تتطلب شيئين هما حد ادني من الثمن و حد أقصى للسداد².

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 144.

² بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،

2006، ص 129.



2. **تاثير الائتمان¹**: وهو تدخل السلطات النقدية بما تملكه من سلطة إدارية و نقدية بتحديد سقف للقروض الممنوحة ونسبها و اتجاهها، وفق رزنامة زمنية موزعة علي السنة، وفي حال الإخلال يفرض البنك المركزي تدخله بعقوبات تنص عليها قوانين تلك الدولة، كفرض غرامات حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية.
3. **هامش الضمان المطلوب²**: وهو ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، أي حصولهم علي مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية و تسديد الباقي من أموالهم الخاصة وهذه النسبة تسمى باسم هامش الضمان، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة حسب الظروف التي يمر بها اقتصاد البلد، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنك التجاري رفع هذه النسبة، وبتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد من اجل تشجيع حركة الاستثمار.
4. **الإقناع الأدبي³**: و هي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوءه إلي إصدار أوامر و تعليمات رسمية، و تتوقف هذه السياسة علي مدي قدرة البنك المركزي في الإقناع و مدي تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه و ثقتها في إجراءاته.

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014، ص 165.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2008، ص 271.

³ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص 65.



المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وتختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى و من فترة إلى أخرى، فهناك من يوسع في هذه الأهداف و هناك من يحصرها في عدد قليل وهناك من يحددها في هدف واحد، ولتحقيق أهداف السياسة النقدية تقوم السلطات النقدية بمراقبة أهداف وسببية ترتبط ارتباطا و وثيقا بلاهداف النهائية ويمكن بصفة عامة أن نفرق بين الأهداف التالية للسياسة النقدية.

أولاً: الأهداف الأولية: تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تحاول السلطات النقدية التلاعب بها للتأثير على الأهداف الوسيطة، خاصة أن عرض النقود و أسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي، وبالتالي تعرف الأهداف الأولية كحلقة في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، و هي تتكون من مجموعتين من المتغيرات:

1. مجمعات الاحتياطات النقدية¹: وهي تشمل القاعدة النقدية و مجموع احتياطات البنوك التجارية و مجموع احتياطات الودائع الخاصة، و تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة لدى الجمهور تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإجبارية و الاحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 145.



2. **أحوال سوق النقد¹**: تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى بصافي الاقتراض.

ثانيا: الأهداف الوسطي: يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية، التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار الأسعار، ولهذا تعتبر الأهداف الوسيطة متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة، في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور²،

ويشترط في الأهداف الوسيطة معايير، حتي يكون لها اثر علي الأهداف النهائية وهذه المعايير هي³:

- أن تكون سهلة التقييم و القياس، و أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل؛
- أن تكون لها علاقة متينة و واضحة، و مستقرة مع هدف السياسة النقدية؛

¹ رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 62.

² سعودي عبد الصمد، السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المالية في الجزائر في الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2012، ص 48.

³ سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007، ص 41.



- أن تكون علاقته بالهدف التشغيلي (إن وجد) أو الأدوات النقدية وثيقة و واضحة، بحيث يمكن أن يؤثر أي منها عليه بسرعة.

و تتمثل الأهداف الوسيطة في:

1- **المجمعات النقدية:** وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين علي الإنفاق، بمعنى إنها تضم وسائل الدفع لدي هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر و سرعة ودون مخاطر و خسارة في رأس المال إلي وسائل الدفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية، و تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات كما أن الكتلة النقدية تتكون من عدة مستويات هي في العادة ثلاث و يمكن أن تتعداها في بعض الدول المتطورة ففي الوم أ وهي من بين الدول التي اعتمدت منذ 1976 الكتلة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية بحيث يحدد الاحتياطي الفدرالي مجالا للكتلة النقدية لا تتجاوزه و يكون منسجما مع استقرار الأسعار¹.

وغالبا تتمثل المجمعات النقدية في²:

- M1: حيث تمثل لنا النقود الورقية الازامية + النقود المساعدة + الودائع الجارية الخاصة و هي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية و علي العموم فان M1 هي النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب وأرصدة الجمهور لدي البنوك التجارية (النقود الكتابية)؛

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص71.

² بلعزوز بن علي، مصطفى طيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2008، ص27.



- M2: وهي السيولة المحلية الخاصة و تشمل لنا M1 مضافا إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلي وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير، وهي اقل سيولة من M1 ؛

- M3: وهي السيولة المحلية تشمل M2 مضافا إليها ودائع الحكومة لدي البنوك كالسندات و أدون الخزانة.

2- **معدلات الفائدة:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلي اتخاذ معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو القصيرة المدى و النقود، فلقد تبين في الو م أ أن متغيرا للدخل مقترنا بسعر الفائدة علي المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب علي النقود، في الوقت الذي ظهر فيه ان مزيجا من متغير الدخل و آخر لسعر الفائدة علي المدى الطويل يؤدي إلي تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في أسعار الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك إن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلي ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلي أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية¹.

3. **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل علي تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 75.



ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول علي ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص علي استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات إلا أن التقلبات إلي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة علي العملات، مما يؤدي إلي عدم القدرة علي السيطرة و التحكم في هذا الهدف.

وان تقلبات أسعار الصرف تدفع بالسلطات النقدية بالتدخل في التأثير عليه و استعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة علي قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية¹.

ثالثا: الأهداف النهائية²: نستطيع أن نعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية علي أنها تلك المقاييس التي يسعى بلد ما عادة إلي تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية مثل " التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات، تحقيق معدل نمو اقتصاد... الخ، وان المتأمل لمفهوم السياسة النقدية يجدها تسعى إلي تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:

1. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلي تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 120.

² نشاشدة شهرزاد، الانتقال إلي الأدوات الغير المباشرة لسياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب،



إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي¹.

2. المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة²: يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طرق قيام البنك المركز برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع معدلات أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، والتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

3. المساهمة في تحقيق التوظيف الكامل³: وتشارك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 287.

² ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص 14.

³ عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص ص 449-452.



4. استقرار المستوى العام للأسعار¹: تعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود أن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة إسرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، أنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.

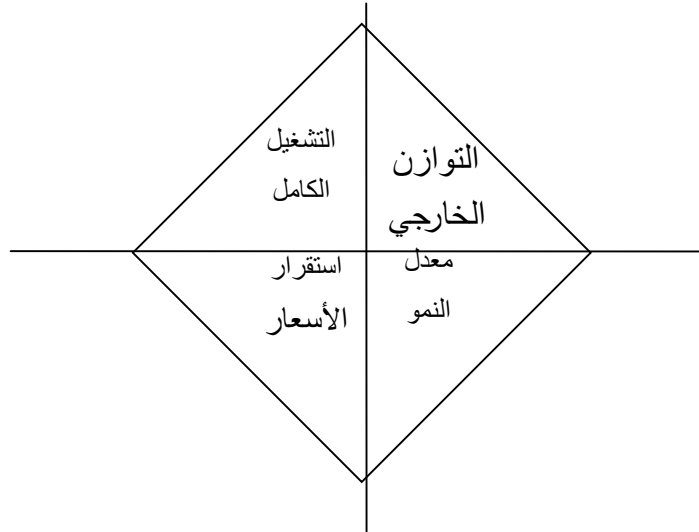
ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في المربع السحري" لنيكولاس

كالدور " Nicolas Kaldor "

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك " الاساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007،



الشكل رقم (03): مجمل الاهداف النهائية للسياسة النقدية في المربع السحري لنيكولاس كالدور.



المصدر، ليلي لكحل، السياسة النقدية ومساها - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 34.

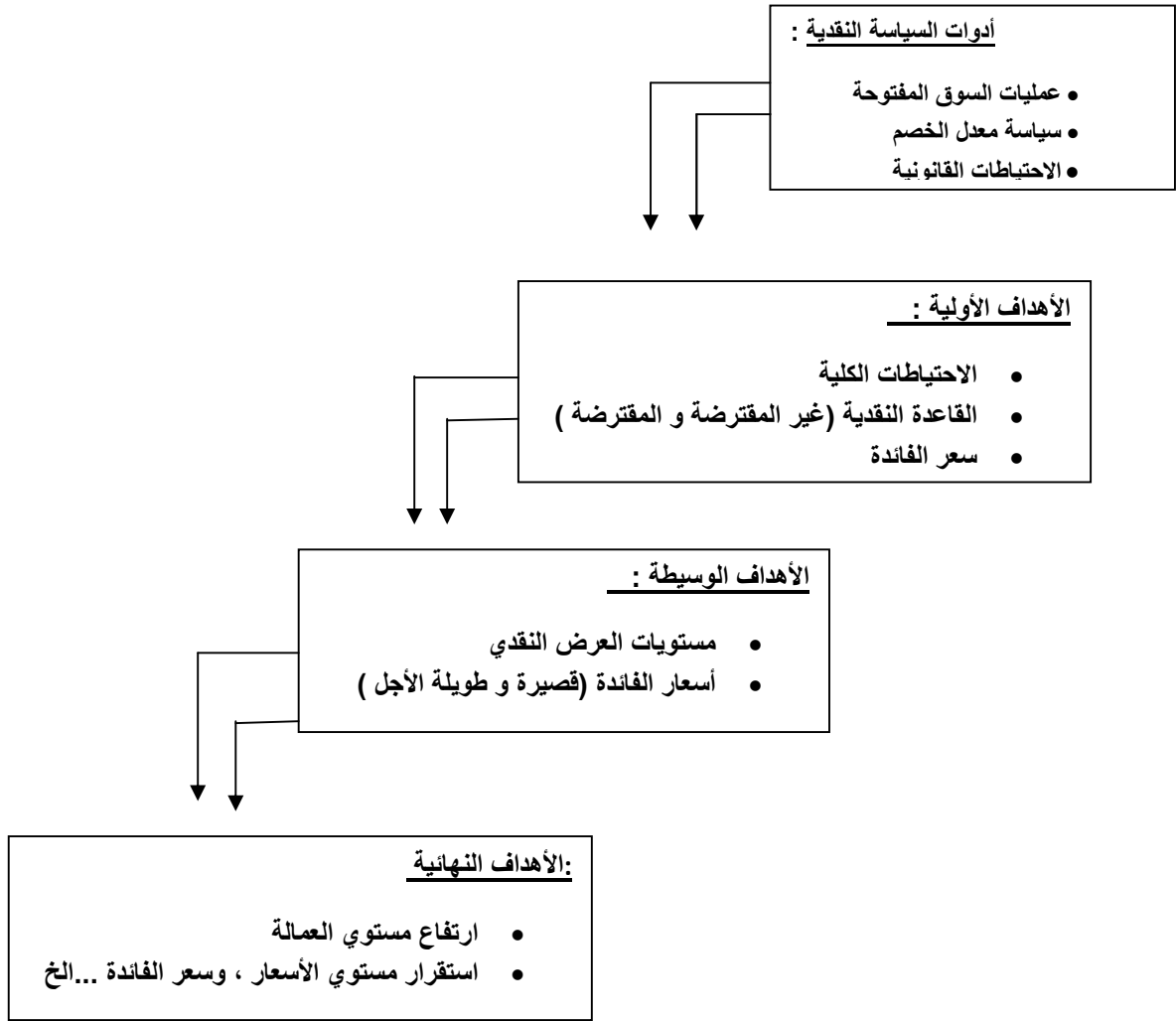
حيث انه كلما اقتربنا من مركز الشكل كلما تحسنت حال البلد إلا انه كلما اقتربنا من إحدى هذه الأهداف ابتعدنا عن أهداف الأخرى، وعليه فان هذه الأهداف مرتبة ترتيبا هرميا يختلف باختلاف الزمن، والدول، إلا أن العديد من الدول لا تحبذ التوسع في الأهداف النهائية للسياسة النقدية لأنها تحملها أكثر مما ينبغي أن تتحمله

ويعد الهدف النهائي الشائع الاستعمال في اغلب الدول هو هدف استقرار الأسعار.

وأخيرا فان التعارض بين بعض أهداف السياسة النقدية غالبا ما يضع البنك المركزي أمام العديد من الخيارات الصعبة، ولكي يستطيع البنك المركزي مواجهة عدم قدرته علي التأثير المباشر في بعض الأهداف يقوم بإتباع إستراتيجية لإدارة السياسة النقدية يصل من خلالها إلي الأهداف المرجوة، و يمكن تلخيص هذه الإستراتيجية في الشكل التالي:



الشكل رقم (04): إستراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.



المصدر، محمود يونس، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، 2013، ص 333.

إن تحقيق البنك المركزي للأهداف النهائية من خلال الأهداف التشغيلية و الأهداف الوسيطة يعد أكثر سهولة من استهدافه للأهداف النهائية مباشرة، علاوة علي ذلك فإن استخدام الأهداف الوسيطة و التشغيلية يساعد البنك المركزي علي التعديل السريع للسياسة النقدية، إضافة إلي معرفة الامور إذا ما كانت تسير في الاتجاه الصحيح بدلا من انتظار لفترة طويلة حتى تؤتي السياسات النقدية أثارها علي الأهداف النهائية.



المبحث الثاني: الإطار الفكري للسياسة النقدية.

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا من مدرسة اقتصادية إلى أخرى، وأحيانا نجد الاختلاف بين أصحاب الفكر أو المذهب الواحد وهذا حسب نظرة وفرضيات كل فريق وكل مدرسة، وسنتطرق إلى تحليل السياسة النقدية في مختلف المدارس وطرق تأثيرها على الاقتصاد في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل السياسة النقدية عند الكلاسيك.

لقد نشأت النظرية الكلاسيكية و تطورت علي يد مجموعة من الاقتصاديين من بينهم ادم سميث الذي رسم خطوطها العريضة ثم طورها بعده كل من مالتوس، وريكاردو، وميل ساي وغيرهم، وجوهر النظرية الكلاسيكية هي النظرية الكمية للنقود التي تشرح العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، والتي تم صياغتها علي يد الاقتصادي الفرنسي جان بودان، الذي ارجع سبب الزيادة في الأسعار إلي الزيادة في عرض كمية النقود، وقد اخذ بهذا التفسير وطوره العديد من الاقتصاديين بعده.

وتقوم هذه النظرية علي عدة مبادئ و أسس نذكر منها مايلي¹:

- الحرية الاقتصادية: أي ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه وهذا لتحقيق منفعة و منفعة الآخرين؛

- عدم تدخل الدولة: أي تضيق حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

¹ العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2014، ص 70.



- الملكية الخاصة: تعد الملكية الفردية احد أركان النظام الرأسمالي و التي تؤدي إلي التوافق التلقائي بين مصالح الفرد و الجماعة؛
 - مبدأ المنافسة الحرة: أي أن المنافسة غير مقيدة وهي قادرة وحدها علي تحقيق التقدم الاقتصادي؛
 - قانون السوق: أي أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به قانون ساي (قانون المنافذ)؛
 - مبدأ الربح: حيث يعتبرونه افضل حافز علي الانتاج و التقدم الاقتصادي وان تعظيمه من شأنه أن يرفع من إنتاجية عوامل الانتاج؛
 - مبدأ حيادية النقود: أي أن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوي أداة تبادل؛
 - مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: فهي تفترض أن سعر الفائدة يعمل علي تحقيق التوازن بين الادخار و الاستثمار؛
 - ازدواجية التحليل: أي استقلالية المتغيرات الحقيقية على المتغيرات النقدية.
- أما بالنسبة لافتراضات النظرية الكلاسيكية فهي تتمثل في¹:
- ثبات حجم المعاملات: ويستند التحليل الكلاسيكي في تفسيره لثبات حجم المعاملات على قانون ساي أي كل عرض يخلق الطلب المساوي له و إذا حدث أي خلل فسرعان ما يزول عن طريق آلية السوق، وعليه تفترض أن حجم المعاملات و النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو التغيرات التي تحدث عليها؛
 - ثبات سرعة دوران النقود: يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية من خلال المعاملات المختلفة، وقد افترضت النظرية الكمية ثبات سرعة دوران النقود باعتبارها تخضع لعوامل لا تتغير في المدى القصير كدرجة كثافة السكان و تقدم شبكات النقل و المواصلات و تطور عادات المجتمع المصرفية... الخ؛

¹ بلعزوز بن علي و مصطفى طيب احمد، مرجع سابق، ص16.



- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة: و يقصد بهذا الافتراض ان كل تغير في كمية النقود المعروضة بأنه سيحدث تغير بنفس النسبة و في نفس الاتجاه في مستوى العام للأسعار.

ولقد اعتمد ارفنج فيشر Irving ficher علي هذه الفرضيات في صياغة معادلته(معادلة التبادل) و تفسيره للعلاقة بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود المعروضة.

و الصياغة الرياضية لهذه المعادلة هي كالتالي¹: $MV = PT$

حيث أن:

- M: كمية النقود وهو متغير مستقل؛
- P: المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع؛
- V: سرعة الدوران وهو متغير ثابت؛
- T: حجم المعاملات وهو متغير ثابت.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي: $MV = PY$

ويمكن تحويل المعادلة السابقة إلى معادلة أخرى، تحدد مستوى العام للأسعار

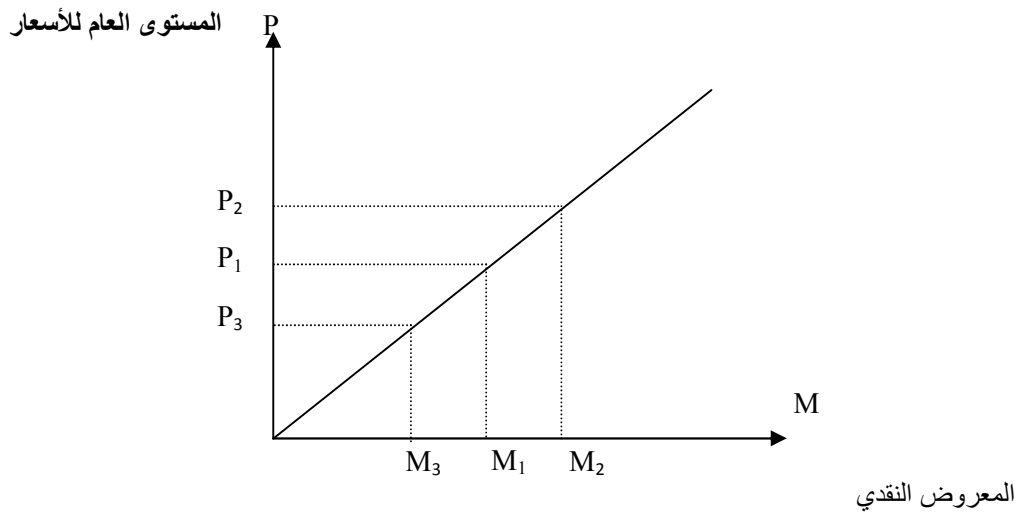
$$P = MV / Y$$

¹ اياد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص27.



وتصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين مستوى العام للأسعار وكمية النقد، وهذا يعني أن التغير في كمية النقود إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (Y)، وسرعة دوران النقد (V)، وعليه فالمستوى العام للأسعار دالة طردية في حجم النقد المعروض، ويمكن التعبير عن نظرية كمية النقود بيانياً كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): يوضح العلاقة بين عرض النقود و مستوى العام للأسعار عند الكلاسيك.



المصدر، ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص82.

أي زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 ، وانخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_3 ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 .

ولقد أعيد صياغة هذه المعادلة فيما بعد من طرف الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال A. Marshall، ثم استكمل جهوده من بعده بيجو A. Pigou بعد أن ظهرت وظيفة جديدة للنقود و هي كمخزن للقيمة و التي تؤدي إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية لدى الأفراد في الفترة الواقعة بين بيع السلع و الخدمات و شرائها، و لهذا يركز تحليل الاقتصادي الفريد على دراسة العوامل المحددة لطلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة



نقدية عاطلة، و يحدد بعض اقتصاديو مدرسة كامبردج هذه العوامل في سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، التوقعات في المستقبل حول الأسعار... الخ¹.

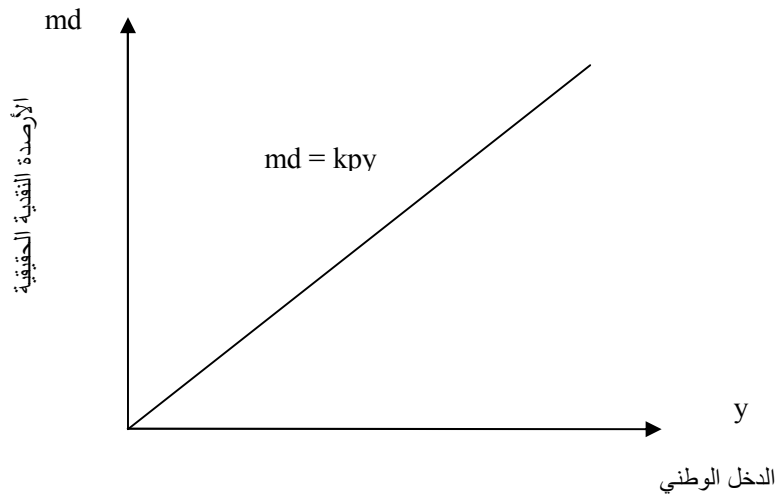
ولقد تم صياغة هذه المعادلة كالتالي: $M = KPY$

حيث $k = 1/y$ وهي نسبة التفضيل النقدي، حيث تمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

ويمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي: $Md = kpy$

وتشير هذه المعادلة إلي انه كلما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الإنفاق وبالتالي انخفاض الأسعار والعكس صحيح، وعليه فمعادلة كامبردج تعطي أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار، ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (06): معادلة كامبردج للأرصدة النقدية.



المصدر، ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر، 1993، ص93.

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص ص 63-64.



وخلال المدة التي طور فيها الكلاسيك نظريتهم، وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي لا يتغير طالما أن الموارد الاقتصادية محددة، والاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل، معنى ان حجم الإنتاج لا يمكن أن يتغير على المدى القصير مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغير، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على كمية النقود ثم افترضوا ثبات V لأنها تعتمد على متغيرات لا تتغير كثيرا، مثل أنماط الإنفاق وثروة الفرد والتضخم والمستوى العام للأسعار، ودورة الأعمال وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير، أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود، التأثير في معدل النمو الاقتصادي ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود قصد تنفيذ المعاملات أي (حجم المعاملات) هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه، لان النقود لحد هذه الحقبة من الزمن لاتزال تعد وسيلة لتسهيل عملية التبادل وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للسعار¹.

المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية عند الكينزيين.

رغم الدور الكبير الذي كان للنظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة، إلا أن أزمة الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، كانت بداية لنهاية مصداقية الفكر الكلاسيكي نظر لعجز هذه الأخيرة في معالجة هذه الأزمة خاصة بعد ظهور النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود الذي جاء بها الاقتصادي الانجليزي "جون مانيرد كينز J.M. Keynes " سنة 1936، ومن أهم فرضيات التحليل الكينزي ما يلي²:

¹ اياد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص 28.

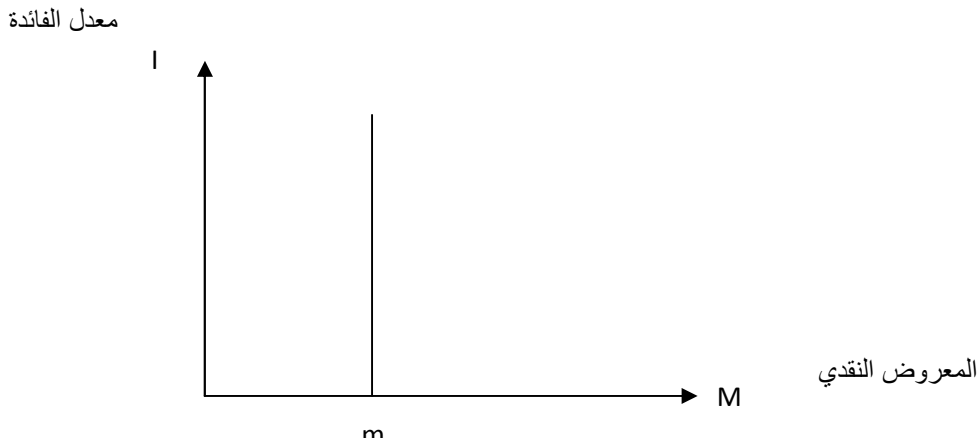
² زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص 228-229.



- يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطا ويؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والعيني؛
- النقود متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية؛
- التحليل الكينزي يكون في الأجل القصير وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة؛
- الطلب هو الذي يخلق العرض أي عدم الإيمان بصحة " قانون ساي"؛
- التحليل الكينزي هو تحليل كلي، اهتم بدراسة جانب الطلب الفعال لتفسير البطالة وقام بتحديد العوامل التي تؤثر في الطلب الفعال (الاستهلاك، الإنفاق العام والخاص، الاستثمار).

أما النسبة لعرض النقود في التحليل الكينزي فهو يشتمل على كمية السندات وكمية النقود مثلما هو في التحليل الكلاسيكي، فان عرض النقود الكلي عند كينز يكون محدد خارجيا من طرف السلطات النقدية، كما أنه يكون مستقل تماما عن معدل الفائدة ويمكن عرض التمثيل البياني لعرض النقود عند كينز كالتالي:

الشكل رقم (07): عرض النقود حسب التحليل الكينزي.



المصدر، عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص



حيث أن كل زيادة في عرض الأرصدة النقدية الحقيقة يترجم انتقال موازي إلى اليمين لمنحنى عرض النقود، وبالمقابل كل انخفاض في هذا العرض يؤدي إلى انتقال المنحنى إلى الشمال، في كلتا الحالتين لا يتأثر بمتغيرات سعر الفائدة.

أما فيما يخص الطلب على النقود يشتمل على كمية السندات المطلوبة وكمية النقود المطلوبة، حيث يمكن معرفة الكميات المعروضة من النقود عند أسعار الفائدة المختلفة وكذا الدوافع المختلفة للأفراد عند الطلب على النقود.

كما يرى كينز أن هناك ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود لدى الأفراد وهذه الدوافع هي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة.

1. دافع المعاملات: إن دافع المعاملات يرجع طلب النقود إلى الحاجة الحاضرة في المعاملات الجارية، لكل من الأفراد والمؤسسات والحاجة لمواجهة دافع المعاملات ويعود هذا الدافع إلى الفاصل الزمني الذي يقع بين استلام الدخل وبين إنفاقه وبالتالي فإن حجم الأرصدة النقدي السائلة يتوقف على حجم الدخل¹، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$L_t = F(Y)$$

حيث إن:

- L_t : طلب النقود بدافع المعاملات.

- Y : مستوى الدخل.

في هذه المعادلة توضح أن حجم الأرصدة النقدية المطلوبة بدافع المعاملات يتحدد بمستوى الدخل والعلاقة بينهما علاقة طردية وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على النقود بدافع

¹ مصطفى رشدي الشيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الطبعة الخامسة، 1985، ص170.



المعاملات سوف ينتقل إلى اعلي والى أسفل في حالة حدوث تغيرات في توقعات المجتمع فيما يخص بمستوى الدخل، وحجم الدخل المتاح وغيرهم.

2. **دافع الاحتياط:** الطلب على النقود بدافع الاحتياط يمثل الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الحاضرة، لمواجهة أحداث المستقبل المستقل كالمريض، والبطالة،

وغيرها، كمية النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل والعلاقة بينهما تكون علاقة

طردية¹، ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالي:

$$L_p = F(Y)$$

حيث أن:

- L_p : الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

- Y : مستوى الدخل.

وبما أن كل من الاحتياط والمعاملات يتوقفان على مستوى الدخل يمكن جمعهما في

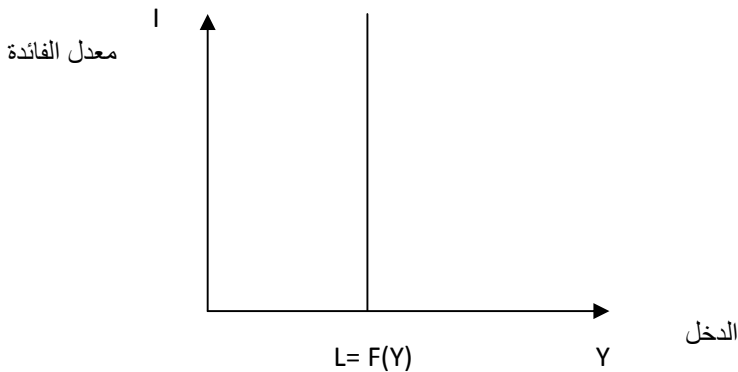
معادلة واحدة كالتالي:

$$L_1 = L_t + L_p \dots\dots\dots 1$$

$$L_1 = F(Y) \dots\dots\dots 2$$

ويتصف الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط لأنه لا يتأثر تغيرات سعر الفائدة.

الشكل رقم (08): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز.



المصدر، مصطفى رشدي الشبيحة، مرجع سابق، ص 297.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 52.



3. دافع المضاربة: أعطي كينز هذا الدافع أهمية مقارنة بالدوافع الأخرى، ليس فحسب لأنه يعد مفهوما جديدا في مجال دراسة الطلب على النقود فحسب وإنما بسبب تأثيره على النقد.

فالمضاربة تعني عملية شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على أرباح، وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة فلو توقع المضارب ارتفاع في سعر الفائدة في المستقبل فإنه يؤجل عملية الشراء للسندات ويحتفظ بنقوده سائلة أي يزيد تفضيله النقدي، وعندما تتحقق توقعاته أي تنخفض أسعار السندات يستطيع شراء سندات بأسعار منخفضة ويحقق ربحا عندما يبيعها بأسعار مرتفعة عند انخفاض في معدل الفائدة، فأسعار السندات تتغير اتجاه معاكس لتغير أسعار الفائدة¹.

وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وسعر الفائدة، ويكون الطلب على النقود من اجل المضاربة دالة عكسية في سعر الفائدة وتكون صيغتها

$$L_s = f(i)$$

كالتالي:

حيث أن:

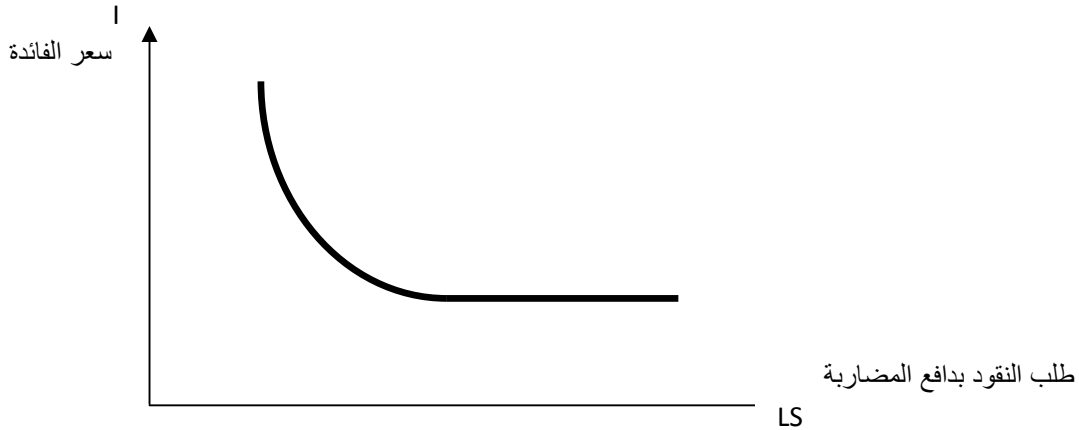
- L_s : الطلب على النقود بدافع المضاربة.

- i : تمثل معدل الفائدة.

ويمكن تلخيص هذه المعادلة في الشكل التالي:

¹ مروان عطوان، مقاييس النظرية النقدية، دار العبث، الجزائر، 1989، ص 141.

الشكل رقم (09): الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز.



المصدر، مروان عطوان مرجع سبق ذكره، ص141.

نلاحظ انه عند مستوى i_1 يتوجه الأفراد والمشروعات إلى الاستثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء السندات، ومن ثمة يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الرأسي، أما عندما يكون المستوى عند i_3 أي معدل الفائدة منخفض جدا، عندها يفضل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة فيكون الطلب على النقود مرنا مرونة لانهائية بالسبب لسعر الفائدة فيكون منحنى المضاربة خط موازي للمحور الأفقي وبين هذا الخط انه لا يجد الأفراد ورجال العمال أي فائدة من الاستثمار ارضتدهم السائلة في شراء سندات وهي الحالة التي أشار إليها كينز (بمصيصة السيولة).

4. **الطلب الكلي على النقود عند كينز:** يشتمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المضاربة وبدافع المعاملات والاحتياط وعليه يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي بجمع دالتي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ودالة الطلب على النقود بدافع المضاربة ويمكن ان نطلق عليها دالة التفضيل النقدي¹،

¹ مروان عطوان، مرجع سابق، ص 142.



وصيغتها كالتالي:

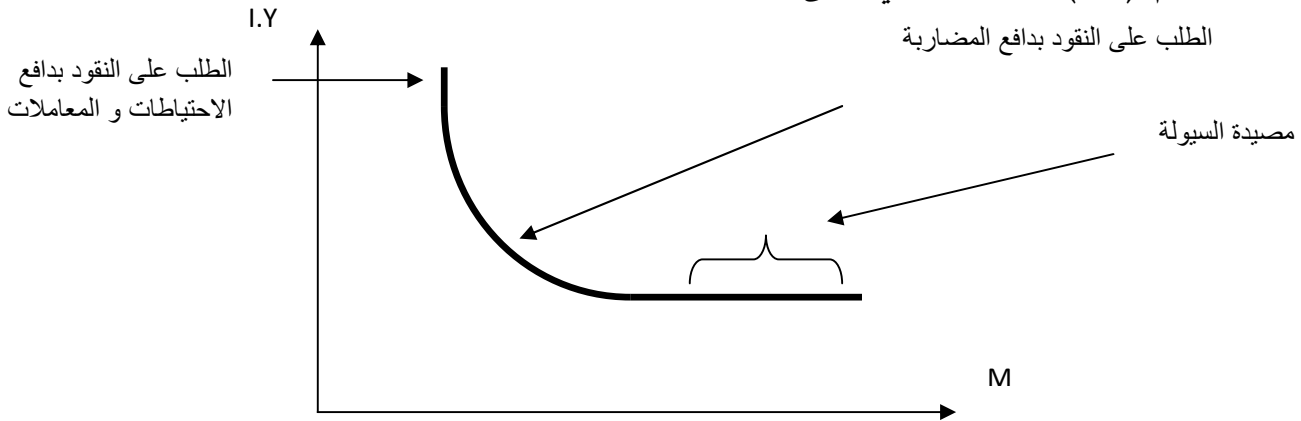
$$L_d = f(y, i)$$

حيث أن:

L_d : دالة الطلب على النقود عند كينز.

ويمكن تجسيد هذه المعادلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): الطلب الكلي على النقود عند كينز.



المصدر، بلعزوز بن علي، مصطفى طيب أحمد، مرجع سابق ص 14.

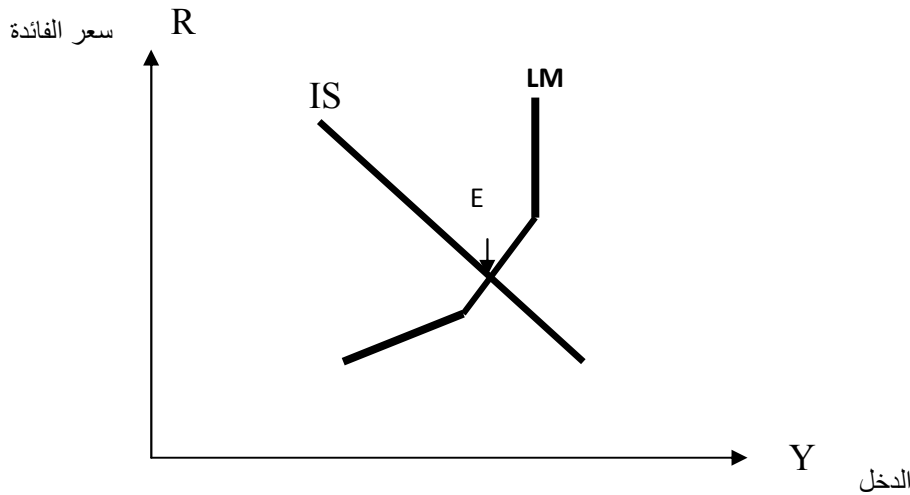
التوازن الكنزي: إن التوازن الكلي عند كينز هو توازن نقدي وعيني في سوق النقد، وهو تعادل الطلب النقدي مع العرض النقدي، أما التوازن في سوق السلع فهو تساوي الادخار مع الاستثمار، هذا يعني أن التوازن النقدي يتحقق بتعادل عرض الأرصدة النقدية الحقيقية (M) مع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (L)، خلال فترة زمنية معينة وهذا التوازن يمكن أن يتحقق في الأجل القصير، ويسمى بمنحنى (LM)، أما التوازن السلعي فهو الذي يتحقق بين الاستثمار والادخار، والذي يسمى بمنحنى $(IS)^1$.

¹ ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص 307.



وعلى العكس في سوق التوازن النقدي يتحقق التوازن في الأجل الطويل، أما التوازن الكلي فهو يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق الإنتاج منحنى (IS) مع منحنى التوازن النقدي (LM)، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): منحنى IS-LM عند كينز.



Source: dawid begy, Macro economy, Editional: Paris, 1994, p21.

تعتبر النقطة (E) نقطة التوازن بين المنحنى (IS) والمنحنى (LM) الذي يعبر عن التوازن في سوق النقد وسوق الإنتاج، فعلى الرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج والنقد إلا أن هناك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد من الفائدة يحققان التوازن في السوقين معا، وهذا المستوى يمثل نقطة تقاطع (E).

نلاحظ من الشكل إن التوازن في السوق العيني والنقدي يتحقق عند مستوى الدخل وسعر الفائدة المشتركين على المنحنى، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل التام، فإذا أرادت الدولة الوصول إلى مستوى التشغيل التام فإنه يمكن إتباع إحدى السياسات التالية¹:

¹ صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 319.

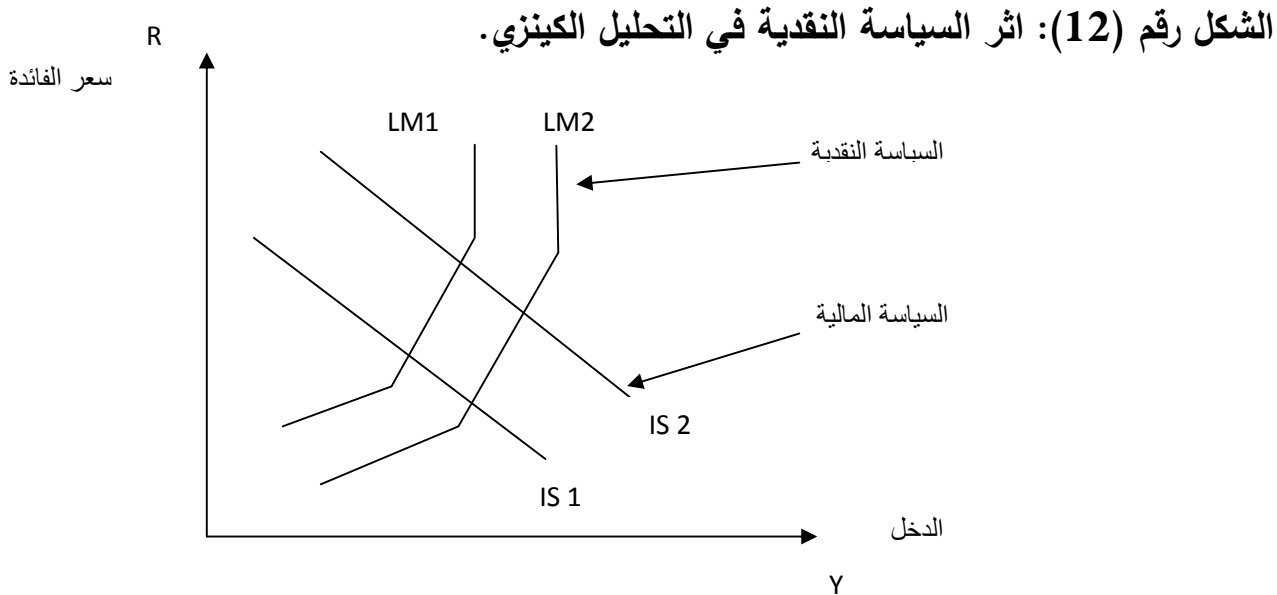


- إتباع سياسة نقدية لزيادة عرض النقود وتخفيض سعر الفائدة وذلك لتحريك المنحنى (LM) إلى اليمين في الشكل السابق.

- إتباع سياسة مالية لتخفيض الاستثمار عن طريق الإنفاق العام ذلك بتحريك منحنى (IS) إلى اليسار في الشكل السابق.

- المزج بين السياستين معا وذلك بتحريك السياسة النقدية والسياسة المالية وذلك بتحريك المنحنيين معا في اتجاه اليمين.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:



المصدر، ، بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997، ص12.

مما سبق نستخلص أن الفكر الكينزي تمكن من خلال نظرياته أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع ولذلك نجد أن تحليله للازمة الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي (1929-1933) وصف بالتحليل العلمي والواقعي واستطاع أن يربط بين النظرية النقدية نظرية الدخل ونظرية التشغيل وذلك من خلال إعطاء دورا هاما للنقود و من خلال



الجمع بين التحليل النقدي والتحليل العيني، ونجد كذلك انه عارض الكلاسيك في فكرة الحد من الأرصدة النقدية الذي في نظرهم تعتبر خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني، بينما كينز يعتبر ان زيادة المعروض النقدي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل وزيادة مستوى التشغيل.

ويتضح أيضا أن كينز أعطى أهمية كبيرة للسياسة المالية غير أنه لم يغفل السياسة النقدية ولكن تزايد مخاطر التضخم والبطالة في الوقت الحاضر أصبح للسياسة النقدية دورا كبيرا في معالجة هذه المخاطر والذي سنتناوله من خلال أفكار المدرسة النقدية في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تحليل السياسة النقدية في المدرسة النقدية.

تعرضت الأفكار الكنزية إلى انتقادات من طرف أصحاب المدرسة النقدية التي تزعمها الاقتصادي الأمريكي "ملتن فريدمان' Milton Friedman"، ويبني أصحاب هذه المدرسة أفكارهم بالاعتماد على "مدرسة المنفعة" والتي تفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزيها، كما أنها تعيد إحياء نظرية كمية النقود الكلاسيكية التي غابت لمدة عقد من الزمن وعادت لتظهر سنة 1956، على يد فريدمان وتتمحور أفكار المدرسة النقدية حول¹:

- الحرية الاقتصادية وحصر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار؛
- دالة الطلب على النقود ثابتة أما دالة عرض النقود متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛

¹ عبد المنعم السيد علي، سعد الدين الدعي بدار حامد للنشر، عمان، 2004، ص 225.



- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- عدم وقوع الأعوان الاقتصاديين في الخداع النقدي.

يعتبر فريدمان أن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة والتي يمكن أن تتجسد في السندات والأسهم والسلع العينة ورأس المال البشري، على هذا الأساس فإن دالة الطلب عند فريدمان تعتمد على مقدار إجمالي الثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة تلك الأشكال

المختلفة وهي بالشكل التالي:

$$M^d = f(p, rp, re, \frac{\Delta p}{\Delta t}, \frac{1}{p}, \frac{yp}{p}, w, u)$$

حيث أن:

- Md: دالة الطلب على النقود؛
- P: المستوى العام للأسعار؛
- Rp: عائد السندات بسعر الفائدة السوقي؛
- Re: عائد الأسهم ويتمثل الأرباح السنوية؛
- $\frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}$: معدل التضخم المتوقع؛
- w: رأس المال البشري؛
- u: أدوات ترتيبات الأفضلية.

وينضح من الصيغة أن كل من معدل التضخم وعوائد الأصول المالية والنقدية متغيرات خارجية في حين أن (W U) متغيرات داخلية وعد فريدمان تأثيرها ضئيلا في المدى القصير.

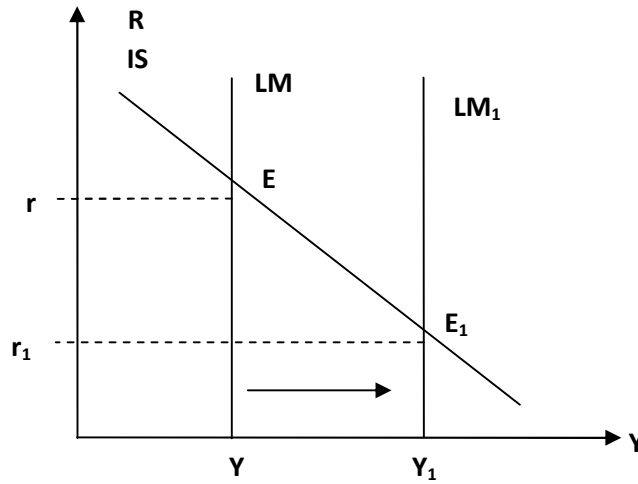
اما بالنسبة لعرض النقود في التحليل النقدي له أهمية كبرى في تحديد حجم الإنفاق الكلي، فمتغيرات العرض النقدي هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي. لذلك فإن فريدمان



يرى أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي¹.

يرى فريدمان أن عرض النقود ليس له أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي، بل له أثر فقط على مستوى الأسعار، و في المدى القصير يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق و منه على الدخل.

الشكل رقم (13): أثر السياسة النقدية في التحليل النقدي



المصدر، بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997، ص20.

إذا قامت السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي مع فرض عدم مرونة عرض النقود لسعر الفائدة، و استقرار العرض النقدي عند مستوى التشغيل الكامل، ستزيد الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات (فوق المستوى المرغوب فيه) مما يؤدي بهم إلى محاولة التكيف مع الوضع الجديد و إعادة التوازن إلى ثروتهم، و ذلك بزيادة الإنفاق على السلع و الخدمات و كذا الأصول المالية، الشيء الذي يؤثر على الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على الإنتاج و التشغيل (انتقال Y إلى Y_1) لكن هذا ما يحدث في المدى القصير فيؤدي إلى

¹ سليم موساوي، مرجع سابق، ص 116.



زيادة الأسعار، أي انخفاض الأرصدة النقدية في حالة التشغيل الكامل، أما في حالة أقل من التشغيل الكامل فإن هذا يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوب فيها.

أما في الحالة العكسية، و هي قيام السلطات النقدية بخفض المعروض النقدي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأرصدة النقدية تحت المستوى المرغوب فيه (بالنسبة للدخل الحقيقي)، و بالتالي انخفاض الطلب الكلي.

و حسب فريدمان دائما، فإن عرض النقود متغير خارجي، وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية خاصة بتدخله في السوق النقدية، و تأثيره على معدلات الاحتياطي الإجباري. فإذا كان الطلب على النقود مستقرا و عرض النقود متغير خارجي فإن السياسة النقدية تكون فعالة.

المطلب الرابع: السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد.

ظهرت هذه المدرسة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي وقد وجهت انتقادات عدة للمدرسة النقدية ومن أهم رواد هذه المدرسة "رورت لوكاس" R.E.Lucas، وأساس أفكار هذه المدرسة تتبع من نهج روح الكلاسيك حيث أكد على دور الأسعار والأجور المرتبة في تحقيق التوازن مابين العرض واطلب إلا انه يضيف إلى هذا التحليل التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية ويمكن أن نلخص الأفكار الأساسية فيما يلي¹:

¹عوض إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة، الموصل، 1990، ص 569.



- النقود حيادية، و التغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط في الأسعار و ليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطني¹؛
- المنافسة الحرة و الكاملة في الأسواق النقدية و سوق العمل و سوق السلع الخدمات؛
- لا توجد مفاضلة بين التضخم و البطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة²؛
- السياسات الاقتصادية الزرفية الهادفة للاستقرار تكون غير فعالة و دون تأثير على الاقتصاد الحقيقي، ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان الاقتصاديين حيث يصرف الآثار طويلة الأجل للسياسة، و بالتالي فإن أي تغيير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان، مما يظهر عدم جدوى السياسات الاقتصادية في التأثير على النشاط الحقيقي، إلا في حالة عدم توقعها³؛
- العون الاقتصادي يحصل على معلومات كاملة، و سلوكه عقلاني حيث لا يستخدم المعلومات السابقة فحسب، بل يعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاته، و يكون قادرا على استغلالها.

و برهنت نظرية التوقعات العقلانية التي تنص على أن "السعر المتوقع لأي فترة هو عبارة عن توقع للسعر معتمد على كل المعلومات الموجودة والمتوفرة عند التوقع، و الفرق بين مستوى الأسعار الحقيقي و مستوى الأسعار المتوقع الذي يمثل الخطأ العشوائي الذي

¹ Jean François Goux، économie monétaire et financière،. héorie، Institutions politiques، Paris،1998. P. 213

² في حين يعتقد النقديون إمكانية حدوث مفاضلة في الفترة القصيرة فقط.

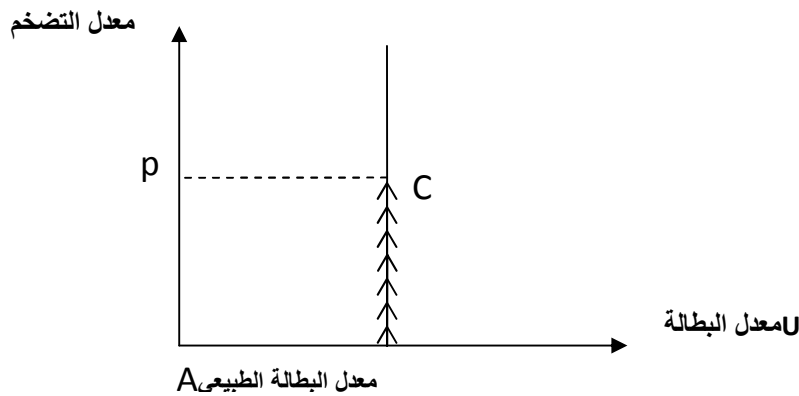
³ Jean François Goux، Op. Cit. P. 215



يكون قد توقعه معدوماً، عن قصور نظرية فريدمان، فهي تمكن من الحصول على معدلات تضخم صحيحة بسبب توفر الأعوان على كل المعلومات السابقة و المعلومات الحالية الخاصة و المتعلقة بالاقتصاد و هيكله.

و يعتبر الكلاسيك الجدد النقود حيادية، فأى زيادة في الكتلة النقدية (مع بقاء المتغيرات ثابتة) تترجم في ارتفاع متكافئ في مستوى الأسعار، فالسياسة النقدية لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدا إحداث تضخم مفاجئ (غير متوقع من طرف الأعوان) يسمح بإنقاص ظرفي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي، و عليه فمنحنى فيليبس لدى الكلاسيك الجدد يأخذ وضع الخط المستقيم العمودي على المحور الأفقي.

الشكل رقم(14): منحنى فيليبس عند الكلاسيك الجدد.



Source ، Jeam – Gausc Op، Cit، p213.

يتم الانتقال على منحنى فيليبس من النقطة (A) إلى النقطة (C)، و عليه لا توجد مفاضلة بين التضخم و البطالة، و أن الأعوان الاقتصاديين لا يخضعون للخداع النقدي.

ترى نظرية التوقعات العقلانية أن منحنى فيليبس يكون عموديا في الفترة القصيرة و الفترة الطويلة، و منه توصلت النظرية إلى نتيجة تتمثل في أن سياستي التعديل الظرفي للسياسة النقدية و المالية ليستا كاملتا الفعالية، و تؤكد النظرية كذلك فكرة فريدمان في حالة عدم حدوث اختلال توازن في الفترة القصيرة؛ فالأسعار تتعدل باستمرار لتحقيق توازن



السوق، فكل الظواهر التي يمكن أن تنتج من علاقة فيليبس لا يمكن الأخذ بها لأن الخداع النقدي مستحيل و توقعات الأعوان دائما عقلانية.

وترجع فعالية السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى مصداقية السلطات النقدية؛ و يقصد بها تلك العلاقة بين العملاء الاقتصاديين و السلطات النقدية، أي مدى التعاون بين العملاء و القائمون على هذه السياسة و توفر الشروط الإدارية و التقنية و الإستراتيجية¹.

تقلص المدرسة الكلاسيكية الجديدة من إمكانية تأثير السياسة النقدية، فهذه الأخيرة لا تؤثر على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود) و ليس لها تأثيراً على الدخل و التوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ. و وفقاً لنظرية التوقعات العقلانية يمكن لسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة، و دون تكاليف، بشرط أن يثق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها².

إذا توقع الأعوان لجوء السلطات إلى سياسة إنعاش في حالة الكساد، فإنهم يتوقعون نتائج ذلك على المستوى العام للأسعار (تضخم) بسبب نمو الكتلة النقدية، لذلك تقوم المؤسسات بتأجيل زيادة الإنتاج و يسرع الأفراد في مشترياتهم، و يطلب العمال رفع أجورهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية، و تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة البطالة، فإذا قامت السلطات النقدية بسياسة توسع نقدي للقضاء على البطالة فإنها تؤدي إلى تعميم ظاهرة التضخم.

¹ فريد بن طالبي، السياسة النقدية و السياسة المالية و عوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 38.

² سليم موساوي، مرجع سابق، ص 121.



وبصفة عامة، توصي نظريات التوقعات العقلانية بإتباع سياسة نقدية مع قاعدة إصدار حاسمة ومحكمة للكتلة النقدية لتفادي كل تغيير عشوائي لهذه الأخيرة، أي أن الأثر النقدي ينحصر في المحافظة على استقرار الأسعار، فنظرية التوقعات النقدية تجعل السياسة النقدية وحتى الميزانية غير فعالة؛ لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل نظرا لعقلانية توقعات الأعوان اعتمادا على المعلومات السابقة واللاحقة¹.

المبحث الثالث: السياسة النقدية و البنك المركزي.

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات الفعالة والتي لا يمكن الاستغناء عنها في لنظم الاقتصادية هذا لأنه يقف علي قمة الجهاز المصرفي لأي دولة في الوقت المعاصر، ويعتبر الدعامه الأساسية للنظام النقدي و المالي وإذ أن وجوده مهم في رسم و تنفيذ السياسة النقدية، وهنا تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من دولة إلي أخرى وتظهر من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك حسب درجة تقدم الاقتصاد وطبيعته كما يمكن معرفة درجة استقلالية البنوك من خلال عدة مؤشرات و التي تسمح لنا بمعرفة إلي أي مدى تؤثر استقلالية البنك في رسم و تنفيذ الساسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي.

أولاً: تعريف البنك المركزي: يعرف البنك المركزي علي انه "الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل عدة سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليه الإشراف علي السياسة الائتمانية في دولة بما يترتب علي هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي و الاجتماعي²."

¹ سليم موساوى، مرجع نفسه، ص 122.

² زينب عوض الله و اسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 138



ويعرف أيضا علي انه " المؤسسة الرئيسية في النظام المصرفي، وهدفه الرئيسي ليس تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة المصلحة الاقتصادية العامة¹.

من خلال ما تقدم نتضح لنا بعض الخصائص العامة للبنك المركزي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي²:

- البنك المركزي هو الهيئة التي تقف علي قمة النظام المصرفي بسوقيه النقدي و المالي، لما له من قدرة علي الإصدار النقود من ناحية و القدرة علي التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في التوسع في القروض المصرفية، وعلي أساسها خلق نقود الودائع من ناحية أخرى.

- وهو غالبا مؤسسة عامة بقوة القانون أم بقوة الواقع، وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها، سواء أكان ذلك من نتائج مختلفة متعلقة بالسياسة النقدية خاصة و السياسة الاقتصادية عامة، و يترتب علي احتكار البنك المركزي لإصدار النقود القانونية، تميزه بمبدأ الوحدة.

ثانيا: وظائف البنك المركزي³:

- البنك المركزي هو بنك الإصدار بمعنى يقوم بإصدار الأوراق المالية وفقا للقواعد الإصدار المعول بها؛

- البنك المركزي هو بنك البنوك، أي يقوم بعمليات المقاصة لحقوق والتزامات البنوك التجارية فيما بينها؛

¹ صبحي تدریس قریصة، مرجع سابق، ص 155.

² بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 2006، ص 215.

³ إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص ص، 209-210.



- البنك المركزي هو بنك الحكومة يعني هو الذي يقوم بتنفيذ السياسة المالية والنقدية للدول؛
- البنك المركزي هو الذي يتحكم في الائتمان عن طريق الوسائل المتاحة بسهولة عن طريق تدخل أو إصدار التعليمات المناسبة.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي و مؤشراتته.

أولاً: تعريف استقلالية البنك المركزي.

يمكن لنا إعطاء مجموعة من التعاريف لاستقلالية البنوك المركزية ومن بين اهم هذه التعاريف مايلي¹:

التعريف الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبياً تتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها، حتي وان كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا انه يضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية، أي أن هذه القواعد تضمن له نوع من الاستقلال عن السلطة السياسية.

التعريف الثاني: يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن اية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع و تنفيذ سياسة النقدية، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطاً بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

ومن ناحية أخرى يتعين علينا التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف و الاستقلالية في تحديد الأدوات فالبنك المركزي يتمتع بالاستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه و أهداف السياسة النقدية، وتصل هذه الحرية إلي أقصاها إذا

¹ زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص 219-220.



ما خول للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية، ومن ثمة يتمتع بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه.

أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فان البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له السلطة و حرية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة و لازمة لتحقيق أهدافه.

ثانيا: مؤشرات استقلالية البنك المركزي.

إن أهم المؤشرات التي تدل على استقلالية البنك المركزي تتمحور فيما يلي¹:

- مدى حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، و كذا حدود التدخل الحكومي، و من هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي و الحكومة بشأن هذه السياسة؛

- مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، و كذا التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة و هيأتها و مؤسساتها، و مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر؛

- مدى سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجالس إدارتها، و مدة ولايتهم، و معدل استقرارهم، و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، يضاف إلى ذلك سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي؛

- إذا كان هدف المحافظة على استقرار الأسعار و قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية هو الهدف الوحيد، أو هو الهدف الأول و الرئيسي مع أهداف أخرى مهما كانت درجة أهميتها

¹ أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك، مرجع سابق، ص ص 234- 235.



معارضة لهدف استقرار الأسعار و مدى قدرة البنك المركزي على تنفيذه، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف؛

- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة.

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي و مصداقية السياسة النقدية¹.

تقود فكرة مصداقية السياسة النقدية إلى التشكيك في الطريقة التي يتعامل بها صانع السياسة النقدية مع الصدمات النقدية كجزء من عملية إدارة هذه السياسة، ويعود ظهور هذه الفكرة إلى كدلاند و برسكوت فيما يعرف باسم ظاهرة عدم الاتساق الزمني.

وتظهر هذه المشكلة عندما تتأثر السياسة التي كانت رشيدة في البداية بعامل الوقت الذي يغير من كفاءتها، فإذا لم يوجد التعهد و الالتزام من جانب الحكومة بالاستمرار في هذه السياسة فإنه يكون لديها الفرصة إلى التغير إلى سياسة أخرى، وبذلك فإن هذا التعارض في التوقيت بإمكانه أن يضعف من قدرة صانعي السياسة النقدية على مكافحة التضخم و تحقيق أهدافها، إذا فالوسيلة الوحيدة لتحقيق المصداقية هي إلغاء إمكانية تغيير السياسة النقدية من طرف الحكومة بواسطة الالتزام بالقواعد التي يعتقد أنها مقبولة من طرف صانعي السياسة.

ولقد توصلوا الباحثين عام 1997 أن مصداقية السياسة النقدية تعد بمثابة إتباع البنك المركزي لقاعدة محددة في مجال إدارته للسياسة النقدية، فانتظام سلوك البنك المركزي يبين للأطراف الأخرى بأنه ملتزم بقاعدة محددة من العمل، لذلك نجد أن المصداقية لا تكتسب إلا عبر فترة زمنية مصحوبة بعمل منتظم في مجال إدارة السياسة النقدية.

¹ سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية،

الإسكندرية، 2008، ص93.



وبذلك فان استقلالية البنوك المركزية تعمل على ضمان مصداقية السياسة النقدية، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها لتحقيق هدفها، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية، إذ أن الشفافية تؤدي دوراً أساسياً في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام الضريبي ورسم السياسة النقدية وفي تطبيقها¹.

المبحث الرابع: السياسة النقدية والسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من العناصر الأساسية لسياسة الاقتصاد للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً مما يستوجب التنسيق بين السياسيتين من حيث الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات المالية والإجراءات والتدابير المتخذة من السلطات النقدية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

تعريف السياسة المالية: يمكن تعريف السياسة المالية أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها باكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة² . "

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 94 .

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 239.



كما يقصد بها "الطريق التي تتبعها الدولة لاستخدام الأدوات المالية والإيرادات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبعها الدولة¹ . "

ومن هنا يمكن تعريف السياسة المالية على أنها السياسة التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك من خلال التحكم في أدواتها.

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة المالية.

أولاً: أدوات السياسة المالية.

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاث أدوات رئيسية، الأولى هي الموازنة العامة للدولة، والأداة الثانية هي الإنفاق العام، والأداة الثالثة هي الإيرادات العامة وعلى الأخص الضرائب وأنواعها.

1- الموازنة العامة للدولة: اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعا وظيفيا، فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بن جانبي الإيرادات و النفقات العامة، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي؛

2- الإنفاق العام: يعتبر استخدام النفقات العامة كأداة للتأثير على الظروف و الأوضاع الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، ففي فترات الانكماش تقوم السلطات العمومية بحقن الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق العام و ذلك بغرض رفع

¹ احمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1993، ص



القوة الشرائية، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري، و من ثم إنعاش الاقتصاد الوطني و تحريك أجهزته¹؛

3- الإيرادات العامة: هي مجموع الأموال التي تحصلت عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، سواء كانت من الضرائب أو قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، فلقد تبدلت النظرة إلى الضرائب و القروض و أصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا مجرد الحصول على إيراد مالي للموازن العامة للدولة فحسب بل لتحقيق غايات و أهداف اقتصادية و اجتماعية².

و لا شك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركود أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، ففي حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، يكون دور السياسة المالية هو محاولة كمش مستوى الطلب و خفض القدرة الشرائية عن طريق ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، و هذا بتخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و بالتالي يخفف من حدة الطلب و كبح مستوى الزيادة في الأسعار، أو رفع مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية و تخفيض الإنفاق، أو مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق و زيادة الضرائب و بالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق، و السيطرة على مستويات الطلب الكلي و تزايد الأسعار.

أما في حالة وجود كساد في الاقتصاد حيث يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي و المقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل و وجود

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد الآلي)، دار الجامعية، بيروت، ص 184.

² محمد دويدار، مرجع سابق، ص 184.



البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، ففي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تعمل على زيادة مستوى الإنفاق الكلي العام و بالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد الذي يرفع مستوى الطلب الكلي فتلجأ المؤسسة إلى زيادة إنتاجها و تعيين عمال جدد فتعالج البطالة و تدفع عجلة الاقتصاد، أو تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية فتزداد الدخول كما يزداد الميل نحو الاستثمار مما يعني دوران عملية الاقتصاد، أو استخدام مزيج من زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب بهدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد؛ و تسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد بسياسة مالية توسعية¹.

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية في مفهومها وأهميتها بحسب النظم الاقتصادية ومدى تطور المجتمعات أو تخلفها إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور فيما يلي²:

- 1. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** حيث تلعب السياسة المالية دور مهم في تحقيقه وخاصة أوقات الكساد والرواج من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي، كما أن السياسة الاقتصادية تعتمد على أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والسياسة الضريبية.
- 2. تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة:** وهي عبارة عن توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة بين الأغراض أو الحاجات أو النشاطات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع.

¹ أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص ص 307-312.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص ص 21-22.



3. إعادة توزيع الدخل القومي: فهو يقسم إلى قسمين هما الدخل الوظيفي وهو ما تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة والنوع الثاني خاص بالدخل الشخصي وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسرة في كل فئة من فئات الدخل وهناك أهداف أخرى تتمثل في¹:

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التأثير على حركة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير على معدلات التضخم والانكماش؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية؛
- تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية.

إن السياسة النقدية والسياسة المالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة ولتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة تقوم بالتنسيق بين السياستين، وهذا لتجنب التعارض بين أهداف ووسائل هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة، فمثلا لو أرادت دولة ما تحقيق هدف التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وهدفت أيضا إلى تحقيق السيطرة على المستوى العام للأسعار، فإن الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الهدف الأول تتعارض مع تحقيق الهدف الثاني، لهذا يجب التنسيق بين السياستين ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي²:

¹ بالعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 100.

² ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 463-464.



أولاً: **الوضع الاقتصادي يعاني من التضخم**: إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من تضخم تقوم الدولة بتخفيض حدة التضخم، من خلال إجراءات موجهة نحو خلق التوازن بين الطلب والعرض وتتولى كل من السلطات المالية والسلطات النقدية مهمة تنفيذها، ويمكن حصرها في:

- 1- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي، من خلال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف مما يقضي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي؛
- 2- تقليص حجم القروض المصرفية إلى الأفراد و المصارف، أو قيام الدولة بطرح السندات بهدف تقليص حجم السيولة، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار؛
- 3- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي؛
- 4- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب.

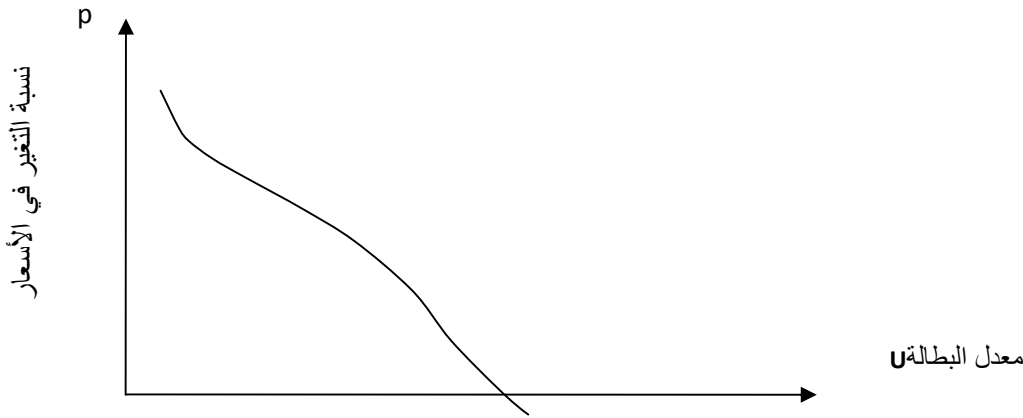
ثانياً: الوضع الاقتصادي يعاني من الركود: إذا كان الوضع الاقتصادي في حالة ركود، هنا تهدف السياسة الاقتصادية أو ينصب اهتمامها على قدر مناسب من الرواج الاقتصادي، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تكون معاكسة لتلك المتخذة في إنشاء فترات التضخم، ومن هنا تسعى السياستين إلى:

- 1- زيادة حجم القروض إلى الأفراد وتخفيض حجم الاقتراض الحكومي بهدف زيادة المعروض النقدي، ثم حجم الطلب أو الإنفاق الحكومي؛
- 2- تشجيع المصارف على منح القروض للأفراد والمؤسسات بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي، بواسطة الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي؛
- 3- زيادة حجم الإنفاق الحكومي وذلك بزيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي؛
- 4- زيادة المدفوعات الحكومية الانتقالية مع تخفيض حجم الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الحكومي؛



ثالثاً: **منحنى فليبس**: تظهر أهمية التنسيق بين السياستين واستخدام السلطتين لأدوات سياستهما في التأثير على الوضع الاقتصادي، سواء كان يعاني من تضخم أو من ركود، فعندما تلجأ الحكومة لتقليص نفقاتها من أجل تخفيض مستوى الإنفاق الكلي أثناء فترات التضخم، فيترتب على ذلك حدوث بطالة والعكس تماماً عندما تزيد الحكومة من نفقاتها أثناء الركود الاقتصادي، بغية زيادة الإنفاق فإنها ستعاني من تضخم لذا تواجه الحكومة مشكلة الاختيار بين زيادة مستوى الاستخدام وبين قبول الارتفاع العام للأسعار، كما يتضح ذلك خلال منحنى فليبس في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): منحنى فليبس



المصدر، ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق ذكره، ص464.

يبين منحنى فليبس مشكلة الاختيار بين البطالة والتضخم فإذا كان هدف الحكومة تحقيق الاستقرار في الأسعار فعليها أن تقبل نسبة من البطالة أما إذا كان الهدف الحكومي زيادة مستوى الاستخدام وتقليص حجم البطالة، فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار، ومن هنا تظهر المشكلة في الاختيار بين أفضل المستويات للبطالة والتضخم، حتى تتحقق أفضل النتائج التي تؤدي بالمنحنى إلى الانتقال إلى اليسار مع أقل معدل للتضخم.



خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية، من أجل تحقيق أهداف معينة، فتطرقنا إلى الأدوات غير المباشرة والمباشرة حيث رأينا تأثير هذه الأدوات على سيولة البنوك التجارية في فترات التضخم والكساد وكيفية عملها في توجيه القروض الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية المرغوب فيها.

إضافة إلى هذا رأينا الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تواجه صعوبات كبرى في اتخاذها وتحقيقها وهذا لارتباطها الوثيق مع أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى، وتعرفنا على الأهداف العامة (النهائية) والأهداف الوسيطة والأهداف الأولية، كما تطرقنا إلى أهم المدارس الاقتصادية و عرض أفكارها و أوجه الاختلاف بينهم.

وباعتبار السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة فإنها تملك تحت تصرفها عدة آليات، يستخدمها البنك المركزي في مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية.

و إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أمر ضروري في كل الظروف الاقتصادية، حيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة اعتبارها السلطة التنفيذية فهي من اختصاص السلطة التنفيذية ممثلة في البنك المركزي، حيث من الممكن أن تكون السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة ضغوط تضخمية.

الفصل الثالث

تقييم فعالية السياسة النقدية

في ظل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر



تمهيد:

إن إتباع الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي كانت لها انعكاسات واسعة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وعليه فهذا الانتقال تطلب منها القيام بعدة إصلاحات وعلى رأسها الإصلاحات النقدية، ولكن لم ترق تلك الإصلاحات للمستوى المرغوب فيه، مما دفع بالجزائر للجوء إلى مؤسسات النقد الدولي والقيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات مست بالخصوص السياسة النقدية وتفعيل أدواتها بالعمل على الانتقال من استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة وذلك بغية توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي إضافة إلى التحرير التدريجي الذي قامت به والذي مس القطاع المالي والقطاع التجاري.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر في المبحث الأول، إما في المبحث الثاني سنرى مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وفي المبحث الثالث سنرى فعالية السياسة النقدية في الجزائر.



المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

عانى الاقتصاد الجزائري عدة مشاكل واختلالات داخلية وخارجية حدثت من قدرته على تحقيق النمو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية بإتباع إصلاحات شاملة، بغية مواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي بالدرجة الأولى والمحلي بالدرجة الثانية وسنركز أكثر في هذا المبحث على الإصلاحات التي مست سياستها النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية قبل قانون 10/90.

بعد الاستقلال تبنت الحكومة الجزائرية التسيير المخطط مركزيا، الذي اظهر في ما بعد وجود خلل على مستوى تنظيم وإدارة الجهاز المصرفي الجزائري، ويبرز هذا الاختلال في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولوياتها، مما دفع الجزائر بإتباع إصلاحات اقتصادية منها مالية و منها نقدية ابتداء من 1970، وجاءت هذه الإصلاحات في ظل المخطط الرباعي الأول (1969 - 1971) تحت الأمر رقم 93/70 بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات اعتبارا أن التمويل في الجزائر بعد الاستقلال تكفل به البنك المركزي والخزينة العمومية لان الجزائر انتهجت نظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي عبر المخططات التنموية، مما يحتاج إلى أموال ضخمة، لذا تطلب تدخل الدولة لتدعيم التمويل حيث حمل هذا الإصلاح رؤية جديدة يتخذ من خلالها إسناد مهمة سير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك¹، وتميزت هذه الفترة بإجبار المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، وكان ذلك يهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة².

¹ رسول حميد، مرجع سابق، ص 85.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 175.



إما في فترة الثمانينات عرف القطاع المصرفي إصلاحات انبعث عنها صدور قانون 86-12و الذي جاء هذا القانون تحت ضغط أزمة البترول يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية، يحدد مهام البنك المركزي مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيم الكتلة النقدية المتداولة وتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية الكلية، فبموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنك المركزي، وان كانت المهام في أحيان كثيرة مقيدة، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار إعداد وتسيير الأدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم الممنوحة للمؤسسات القرض، وكذلك تم خلال هذه الفترة صدور قانون 88-06 الذي منح الاستقلالية للبنوك¹.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال 10/90.

و بصور القانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية²، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل الاستقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصاديين مستقلة، كما تم الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع الديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14/04/1990 وفق جدولته تمتد على مدة 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص

¹ قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986.

² قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990.



معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات، كما حمل هذا القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها و آليات العمل التي يعتمد عليها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها النظام في المستقبل، ومن أهم مبادئه مايلي¹:

- فصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية، و يعني ذلك إن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية؛
- إنشاء مجلس النقد و القرض، و منحه مهمة إدارة البنك المركزي و كسلطة نقدية
- منح استقلالية اكبر للبنك المركزي.

إن قانون النقد والقرض 10/90، وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزي إلى اقتصاد موجه بآليات السوق ولقد ادخل على قانون النقد والقرض عدت تعديلات نذكر منها مايلي:

- الأمر رقم 01-01 المتعلق بالنقد و القرض، و الذي فصل بين مجلس الإدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية²؛

- الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، الذي جاء لمراجعة القوانين و الاختلالات التي لوحظت على قانون 90-10 خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة، و البنك الصناعي و التجاري، و الذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات الرقابة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية حيث أكد هذا الأمر على الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة بنك الجزائر و صلاحيات مجلس النقد و القرض، وتوسيع

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص198.

² الأمر 01-01 المؤرخ في 27فيفري 2001.



صلاحيات هذا الأخير و حسب المادة 62 تحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها من صلاحيات مجلس النقد و القرض¹؛

- الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض، و جاء لمراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم العمل المالي و المصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح التراخيص اعتماد البنوك، و تفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك و المؤسسات المالية، و تتمثل مهمة بنك الجزائر حسب المادة 32 في الحرص على استقرار الأسعار و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي².

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية بعد 10/90³.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجيهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي والتي لها الأثر الواضح والكبير علي تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجيهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي:

***الفترة الأولى:** تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلي غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلي تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدي المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و1991 مع

¹ علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 -2006، ص 50،

² الأمر 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010

³ لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر www://jefpedia.com، يوم : 2015/02/23 ساعة 10:19 .h



مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي¹، وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

1- الاستعداد الائتماني الأول: لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق صندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكان محتوى الاتفاق التثبيت يشترط على الجزائر مقابل الدعم ما يلي²:

- إتباع سياسة مالية أكثر حذرا وتقيدا؛
- تقليص العجز الميزاني؛
- تعديل سعر الصرف؛
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

لكن مع استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها وكان العجز يساوي 10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق احد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 وبداية 1991 تخفيضا قدره 70% من بينها 52 %، دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج³.

¹ بوزعور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 191.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 111.

³ زكرياء دموم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 - 2000- دراسة تحليلية -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص 16- 17.



2- الاتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991: بتاريخ 03 جوان 1991 تم

الاتفاق بين الجزائر والصندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أبريل 1991¹، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها تقف عائقاً أمام تطبيق بنوده المتفق عليه.

وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي²:

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية:

- العمل على الحد من الكتلة النقدية M_2 بجعلها في حدود 41 مليار دج؛
- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%؛

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدل 10.5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ: 17%؛

¹Ahmed Ben Bitour, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Alger, Edition marinoor, 1998, p p ,77-78.

² الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 116.



- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

3- **اتفاق الاستعدادي الائتماني في افريل 1994**: نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، لجأت حكومة إلى الصندوق النقدي الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 1994/04/01 إلى 1995/03/31 ومن البنود التي استهدفها الاتفاق¹:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3% في 1994 و 6% في 1995؛

- تخفيض حدة التضخم؛

- تحرير التجارة الخارجية.

وقد استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي (M_2) إلى 14 % لفترة البرنامج مقارنة بـ 21 % في 1993 وكذا:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 %؛

- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %؛

- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24 %؛

- التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة.

***الفترة الثانية**: والمعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم

¹ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 120.



الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية 1998¹.

1- اتفاق القرض الموسع ماي 1995 - 1998: وافق الصندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998)، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر.

ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق مايلي²:

- التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم؛
- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1996، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية؛
- دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات إذ التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، إذ ستنتم تدنيته لمعدل 6.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1994 / 1995 وبمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1997 / 1998؛
- ركز الخطاب على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50 % كحد أقصى؛

¹ مختار بوضياف، مرجع سابق، ص 86.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 196.



- ترقية الإدخار الوطني بـ 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1994/1995 و 1997/1998؛

- إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

***الفترة الثالثة¹**: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2011، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى غاية أبريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال نفس الفترة، وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004 في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي.

عرف القطاع المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات التي شهدتها نهجا خاصا لسياسات نقدية توسعية رامية إلى تحفيز هذا القطاع إلى التوسع المستمر في منح القروض وتقديم مختلف التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، ليصاحب هذا التوسع جملة من التدابير والإجراءات الرقابية والاحترازية لضمان استقرار وسلامة القطاع المصرفي الوطني خاصة في السنوات الأخيرة التي عاشت علي واقع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ليكون حال السيولة النقدية في الجزائر يعرف نموا متواصلا ومنتزادا منذ سنة 2000 وإلى غاية تاريخ الأزمة المالية أين عرف هذا الأخير تراجعاً ما في معدلات نموه في وسط من المخاوف الشديدة على أثر وقع الأزمة المالية، فحسب ما قدره صندوق النقد العربي في تقريره لسنة

¹ مختار بوضياف مرجع سابق ص 88.



2010 أن معدل نمو السيولة المحلية في الجزائر عرف تراجعاً بين سنتي 2008 و2009 بمعدل 3.20 % أي تراجع ب 12.84 نقطة مئوية، ليكون التطور في كل من M1 و M2 يشهد زيادة واسعة من عام لآخر خاصة في ظل برامج الدعم الحكومي والمخططات التنموية التي وضعتها الدولة بغية تحسين الأداء والكمية في القطاع الإنتاجي ولخدماتي على حد سواء، والجدول التالي يوضح هذه التطورات لـ M2.

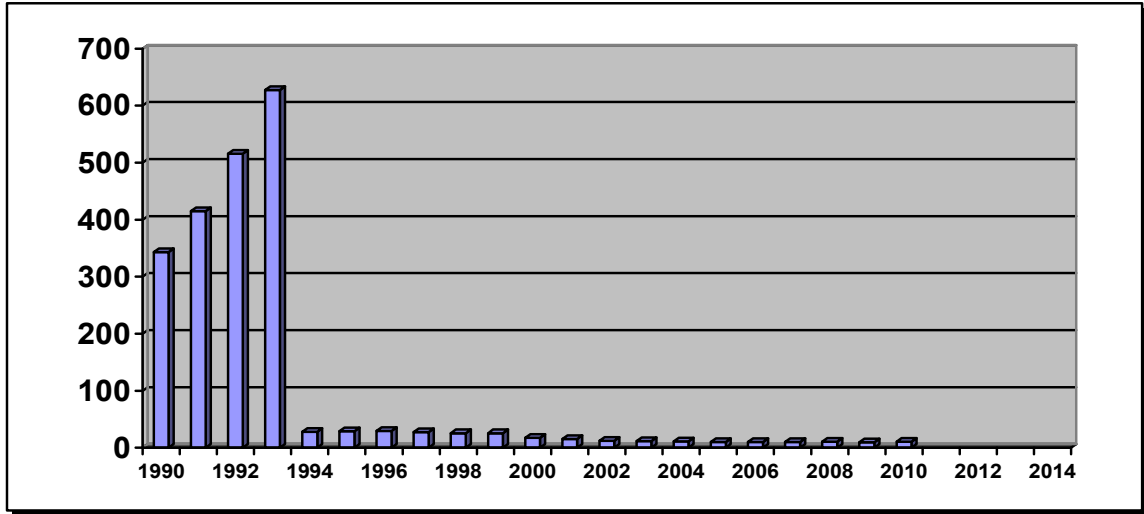
جدول رقم (01): تطور العرض النقدي M2 في الجزائر من 1990-2013.

الوحدة: مليار دج

| M2 | السنوات | M2 | السنوات | M2 | السنوات | M2 | السنوات |
|---------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|
| 6956 | 2008 | 2901.5 | 2002 | 915.05 | 1996 | 343 | 1990 |
| 7178.7 | 2009 | 3299.5 | 2003 | 1081.5 | 1997 | 415.27 | 1991 |
| 8162.8 | 2010 | 3644.4 | 2004 | 1552 | 1998 | 515.9 | 1992 |
| 8829.2 | 2011 | 4070.4 | 2005 | 1789.4 | 1999 | 627.42 | 1993 |
| 11016.1 | 2012 | 4827.6 | 2006 | 2023 | 2000 | 723.51 | 1994 |
| 11841.6 | 2013 | 5994.6 | 2007 | 2473.5 | 2001 | 799.56 | 1995 |
| 13382.1 | 2014 | - | -- | - | - | - | - |

المصدر، بنك الجزائر.

الشكل (16): تطور العرض النقدي M2 في الجزائر للفترة (1990-2014).



المصدر، من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر.

المبحث الثاني: مؤشرات انفتاح الاقتصاد الجزائري.

عرف القطاع المالي الجزائري في ظل الاقتصاد المخطط سياسات الكبح المالي، كتحديد أسعار الفائدة على القروض و الودائع، إضافة إلى توجيه الائتمان نحو القطاعات معينة الذي أدى إلى ضعف تخصيص الموارد، مما جعلها تقوم بإصلاحات و تحرير القطاع المالي من أجل تفعيل دوره و التقليل من القيود المفروضة عليه.

المطلب الأول: سياق الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي، قامت الجزائر بالتحريك التدريجي لاقتصادها سنحاول عرضها في النقاط التالية.

أولاً: تحرير أسعار الفائدة: لقد بادر بنك الجزائر في ماي 1990 بتحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية وجعلها تتحدد وفق قوى السوق، مع إبقاء أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنوياً، مما جعل تطبيق القرار الأول أمراً صعباً طيلة الفترة الممتدة من ماي 1990 إلى غاية 1994 تاريخ إزالة الحد



الأقصى على إقراض البنوك التجارية، ولكن هذه الخطوة في التحرير تم حصرها تطبيقيا حيث وضع هامش بين أسعار الفائدة على إقراض واقتراض البنوك التجارية بنسبة 5% وتم إلغاء هذا الإجراء في ديسمبر 1995، وفي النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية عام 1997 كما تطورت أيضا أسعار الفائدة على إقراض بنك الجزائر للبنوك التجارية وتم إلغاء الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال في أبريل 1994¹.

¹ كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص 60-61.



الجدول رقم (02): تطور أسعار الفائدة في الجزائر للفترة 1990-2010.

الوحدة: %

| السنوات | أ.إ.ق | أ.ح.ق | أ.إ.و | أ.ح.و | السنوات | أ.إ.ق | أ.ح.ق | أ.إ.و | أ.ح.و |
|---------|-------|-------|-------|-------|---------|-------|-------|-------|-------|
| 1990 | 11.17 | -6.7 | 16.88 | -0.99 | 2001 | 9.95 | 5.72 | 7 | 2.77 |
| 1991 | 12.25 | -13.6 | 17.5 | -8.38 | 2002 | 9 | 7.58 | 5.3 | 3.88 |
| 1992 | 14 | -17.6 | 17.5 | -14.1 | 2003 | 9 | 6.42 | 5.3 | 2.72 |
| 1993 | 14 | -6.5 | 17.5 | -3 | 2004 | 8 | 4.03 | 3.6 | 1.22- |
| 1994 | 16.44 | -12.5 | 20.13 | -8.87 | 2005 | 8 | 6.62 | 1.9 | 0.52 |
| 1995 | 17.25 | -12.4 | 20.42 | -9.28 | 2006 | 8 | 5.69 | 1.8 | -0.51 |
| 1996 | 17.25 | -1.35 | 18.58 | -0.02 | 2007 | 8 | 4.32 | 1.8 | -1.88 |
| 1997 | 16.67 | 10.97 | 16.25 | 10.55 | 2008 | 8 | 3.14 | 1.8 | -3.06 |
| 1998 | 9.34 | 4.39 | 9.54 | 4.59 | 2009 | 8 | 2.26 | 1.8 | -0.9 |
| 1999 | 10 | 7.36 | 9.38 | 6.74 | 2010 | 8 | 4.09 | 1.8 | 2.11 |
| 2000 | 10 | 9.66 | 7.75 | 7.41 | - | - | - | - | - |

- أ.إ.ق: سعر الفائدة الاسمي على القروض.

- أ.ح.ق: سعر الفائدة الحقيقي على القروض.

- أ.إ.و: سعر الفائدة الاسمي على الودائع.

- أ.ح.و: سعر الفائدة الحقيقي على الودائع.

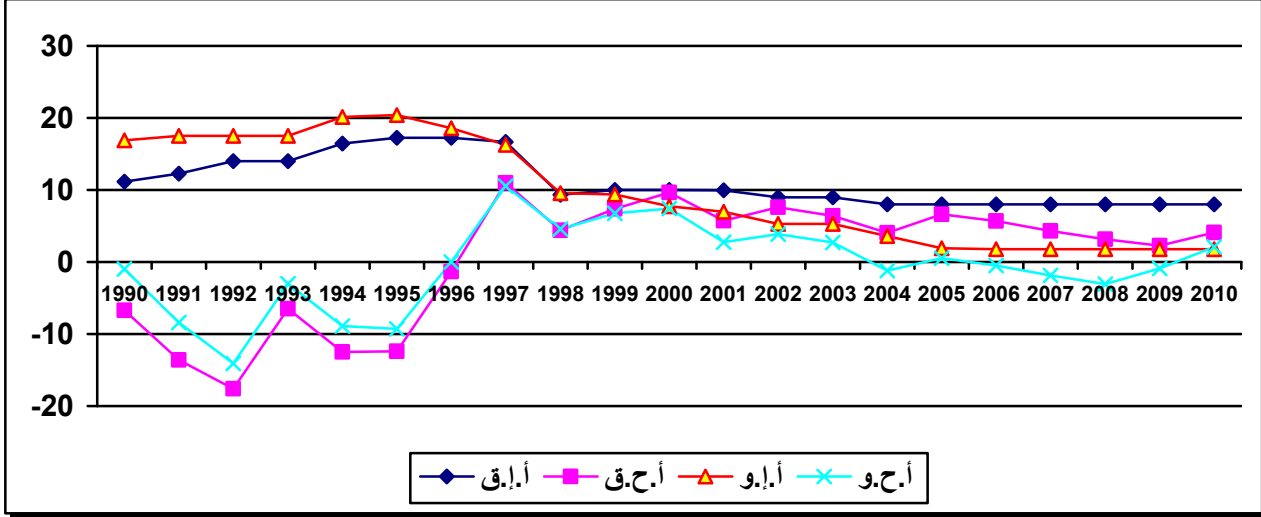
سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

المصدر، بنك الجزائر .



الشكل رقم: (17) : تطور أسعار الفائدة في الجزائر للفترة 1990-2010.

الوحدة %



المصدر، من إعداد الطالبة، بناء على معطيات بنك الجزائر.

ثانياً: تحرير سعر الصرف: اتخذت السلطات النقدية عدة تدابير لتحرير سعر الصرف، حيث لجأت إلى إدراج برنامج لتحقيق قابلية تحويل الدينار باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية والنمو المستمر "إذ يمكن القول أن البلدان التي لديها أكثر القيود على الصرف، لديها معدلات نمو أقل من تلك التي لديها نظام صرف أكثر تحرراً" وذلك بموجب اتفاقين عقدا مع صندوق النقد الدولي بين عامي (1989-1992)، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي¹، و في سنة 1991 قرر مجلس النقد و القرض تخفيض سعر الصرف الدينار بنسبة 22 %، وفي افريل 1994 بنسبة 17.40 %، وابتداء من شهر أكتوبر من سنة 1994، أصبح سعر الصرف مرناً عبر عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر، وكان تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يتم يومياً بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضاً في ضوء توفر العملة الأجنبية.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 ص ص 164-165.



وفي سنة 1996 ومع إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك، سمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بأن يكون لديها مراكز لعملات أجنبية والمتاجرة بها فيما بينها. كما أصبح بذلك البنك المركزي مورد للنقد الأجنبي، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996، وذلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم سعر الصرف¹.

الجدول رقم (03): تطور معدلات أسعار الصرف في الجزائر الفترة 1990-2013.

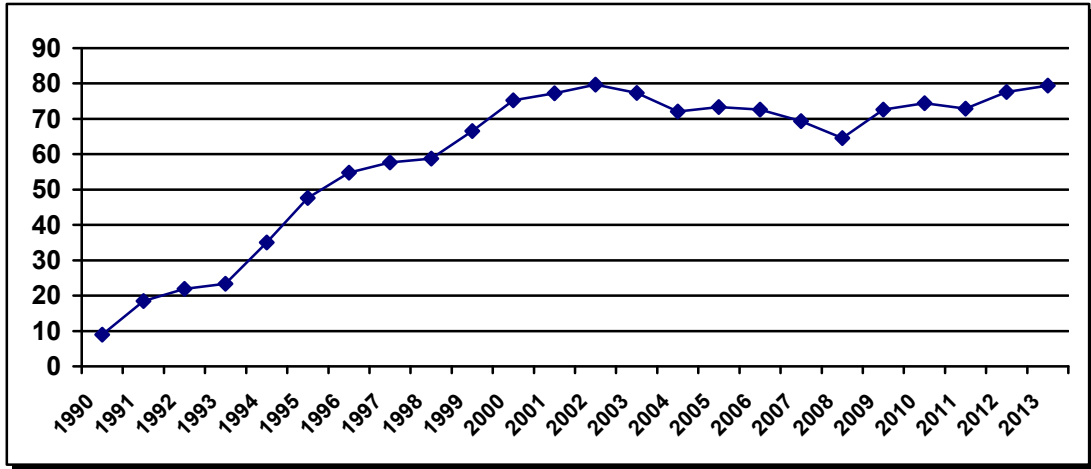
الوحدة: الدينار مقابل الدولار.

| السنوات | DA/ \$ | السنوات | DA/ \$ | السنوات | DA/ \$ | السنوات | DA/ \$ |
|---------|---------|---------|--------|---------|---------|---------|---------|
| 1990 | 8.9648 | 1996 | 54.747 | 2002 | 79.685 | 2008 | 64.568 |
| 1991 | 18.467 | 1997 | 57.676 | 2003 | 77.368 | 2009 | 72.646 |
| 1992 | 21.8717 | 1998 | 58.735 | 2004 | 72.0659 | 2010 | 74.404 |
| 1993 | 23.3503 | 1999 | 66.57 | 2005 | 73.3672 | 2011 | 72.8537 |
| 1994 | 35.0552 | 2000 | 75.285 | 2006 | 72.6464 | 2012 | 77.5519 |
| 1995 | 47.649 | 2001 | 77.265 | 2007 | 69.366 | 2013 | 79.3809 |

المصدر، بنك الجزائر

¹ علي بطاهر، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004، العدد 1 ، ص 190.

الشكل رقم (18): تطور معدلات أسعار الصرف في الجزائر للفترة 1990-2013



المصدر، من إعداد الطالبة، بناء على معطيات بنك الجزائر.

ثالثا: تحرير رؤوس الأموال: تمثل حركة رؤوس الأموال من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد و القرض 10/90، حيث نص هذا القانون على السماح بإنشاء البنوك الخاصة برأس المال جزائري وأجنبي في الجزائر، كما سمح حسب المادة 83، لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، وكذلك حسب المادة 184، انه يمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال و المداخل و الفوائد من الأموال المتصلة بهذه التمويلات، حيث حدد هذا القانون شروط و كفاءات إجراء هذه التحويلات بالإضافة إلى القوانين والتعليمات التي من شأنها ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والقاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، و السماح لهم في الاستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم و السندات المتداولة في البورصة الجزائرية دون إعادة تحويلها إلى الخارج.

فرغم ما جاء به قانون النقد و القرض 10/90 عبر رفع العراقيل أمام تدفقات رؤوس الأموال، إلا إن السلطات الجزائرية و بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أبدت رغباتها في عدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك و تم



الزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد فقط، و كذلك لم يسمح الأمر رقم 04/10 من خلال تحديد نسبة الشراكة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، من تطور حجم البنوك الأجنبية في الجزائر.

ومن خلال الجدول أدناه نلاحظ إن حساب رأس المال سجل رصيда سالبا خلال فترة 1990-2007، وهذا راجع إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل خاصة خلال فترة التسعينات بسبب عدم الاستقرار الأوضاع الأمنية، وكذا تسديد الديون و خدماتها.

ففي سنة 2004، قررت الجزائر الانطلاق في التسديد المسبق للديون الخارجية و دفع حوالي 1.6 مليار دولار لدائنيها، و في سنة 2006 وقعت الجزائر اتفاقا متعدد الأطراف مع نادي باريس يسمح لها بتسديد المسبق لديونها الثنائية و المقدرة بحوالي 7.6 مليار دولار، فتم تسديد ما قيمته 4.3 مليار دولار للدول الدائنة¹.

الجدول رقم(04): تطور رصيـد حساب رأس المال في الجزائر للفترة 1990 – 2013.

الوحدة%

| السنوات | الرصيد | السنوات | الرصيد | السنوات | الرصيد | السنوات | الرصيد |
|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| 1990 | -1.57 | 1996 | -3.34 | 2002 | -0.71 | 2008 | 2.54 |
| 1991 | -1.89 | 1997 | -2.29 | 2003 | -1.37 | 2009 | 3.45 |
| 1992 | -1.07 | 1998 | -0.83 | 2004 | -1.87 | 2010 | 3.42 |
| 1993 | -0.83 | 1999 | -2.4 | 2005 | -4.24 | 2011 | 2.38 |
| 1994 | -2.54 | 2000 | -1.36 | 2006 | -11.2 | 2012 | 0.24- |
| 1995 | -4.09 | 2001 | -0.87 | 2007 | -1.09 | 2013 | -0.70 |

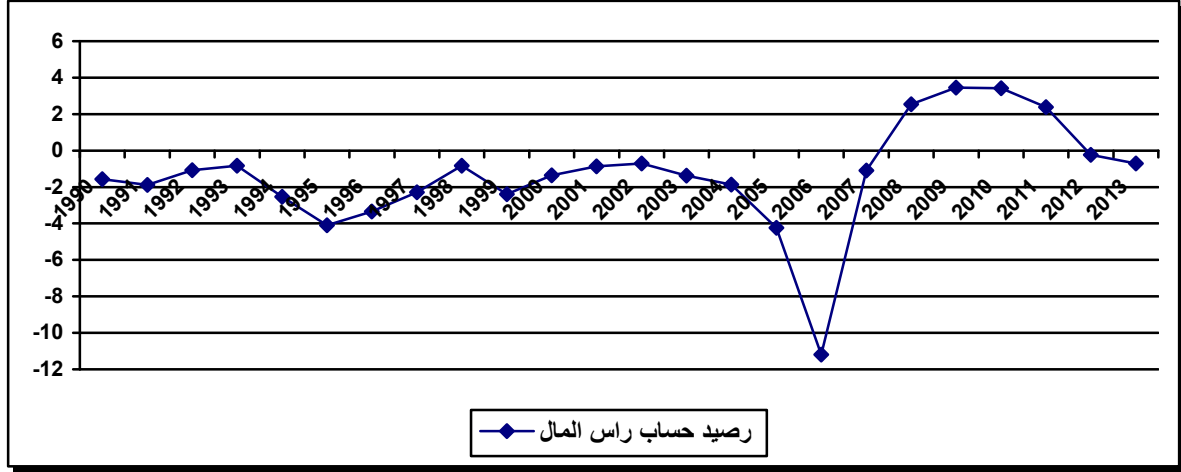
المصدر، بنك الجزائر .

¹مختار بوضياف، مرجع سابق، ص 97.



الشكل رقم(19): تطور رصيد حساب راس المال في الجزائر للفترة 1990 - 2013.

الوحدة %.



المصدر، من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر.

رابعاً: **تحرير التجارة الخارجية**¹: لقد مرت السياسة التجارية بمرحلتين، مرحلة الرقابة والتي امتدت إلى غاية 1969، ثم تلتها المرحلة الثانية وهي مرحلة إجراء الاحتكار والتي امتدت إلى غاية 1988، وفي تلك السنة جاء قانون 29/88 المؤرخ في 19/07/1988 والمتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية الذي شكل نقطة تحول في السياسة التجارية.

وانطلاقاً من سنة 1989 بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبدلات الخارجية، وهكذا تم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية والتي كان لديها تراخيص لاستعمال النقد الأجنبي، وأصبح بإمكان شركات الاستيراد الحصول على هذا النقد، وهذا عن طريق تخصيص مبلغ معين منه لكل شركة من أجل استعماله.

ولقد ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في إلغاء الاحتكارات من خلال فتح المجال للاستيراد أو للاستثمارات الأجنبية.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.114.



المطلب الثاني: قياس الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر.

1- حجم الوساطة المالية: ويطلق عليه أيضا مؤشر السيولة، ويرى ماكنون إن ارتفاع

هذه النسبة يعبر عن دور الوساطة المالية.

جدول رقم(05) : نسبة M2 / GDP في الجزائر للفترة 1990-2010.

الوحدة %

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|
| M2/GDP | 61.8 | 48.4 | 48 | 52.7 | 48.6 | 39.8 | 35.6 | 38.9 | 56.2 | 55.2 | 49 | 58.5 |
| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| M2/GDP | 64.1 | 62.8 | 59.2 | 53.8 | 56.7 | 63.7 | 63 | 71.6 | 67.7 | 60.78 | 68.36 | 71.48 |

المصدر، بنك الجزائر.

ديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع هذه النسبة، حيث بلغت 61.8% سنة 1990، لتتخفص بعد ذلك، وعرفت ادني نسبة لها خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث تراوحت بين 35% و 40% خلال الفترة 1995-1997، لترتفع إلى 64% سنة 2002، وتبلغ أقصاها 71.6% سنة 2009، وهذا رجع إلى تطبيق البرامج الاقتصادية و سياسة رفع الأجور، إلا أن ارتفاع هذه النسبة لا يعني تطور الوساطة المالية بقدر مايعني زيادة نفقات الدولة من جهة و تطور السوق الموازي من جهة أخرى.

2- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي QM/GDP

ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية و تحفيز الادخار



الجدول رقم (06): نسبة QM/ GDP في الجزائر للفترة 1990-2010

الوحدة%

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| QM /GDP | 13 | 10.3 | 13.4 | 15.1 | 16.6 | 14 | 12.6 | 14.7 | 26.9 | 27.4 | 23.6 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| QM /GDP | 29.2 | 32.8 | 31.5 | 24 | 21.5 | 19.3 | 18.7 | 18 | 22.2 | 20.9 | |

المصدر، بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع تدريجي في هذه النسبة، حيث ارتفعت من 10.3% سنة 1991 إلى 16.6% سنة 1994، وهذا راجع أسعار الفائدة خلال هذه الفترة، لتتخفف إلى 12.6% سنة 2002 نتيجة وجود فائض في السيولة و هو ما شجع على الادخار و لكن رغم هذا نلاحظ نوع من التحسن في دور البنوك في تعبئة الادخار.

3- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP

ويعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة البنوك في منح لقروض للقطاع الخاص، حيث كلما زادت هذه النسبة، كلما دل ذلك على دور البنوك في تمويل القطاع الخاص و انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(07): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

CP/GDP في الجزائر للفترة 1990-2013.

الوحدة%

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|
| CP /GDP | 4.3 | 3.6 | 7 | 6.4 | 6.3 | 5.1 | 5.3 | 3.9 | 4.5 | 5.2 | 6 | 8 |
| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| CP /GDP | 12.1 | 11.2 | 10.9 | 11.8 | 12.4 | 12.9 | 12.8 | 15.9 | 15 | 13.65 | 13.94 | 16.43 |

المصدر، بنك الجزائر.



نلاحظ من خلال الجدول ان هذه النسبة لا تتجاوز 8% حتى سنة 2001، حيث ارتفعت سنة 2002 إلى 12.1% و تراوحت بين 11% و 13% خلال الفترة 2003-2008 لترتفع إلى 15% سنة 2010، لتعاود الانخفاض من جديد إلى 13.65% و 13.94% في سنتي 2011 و 2012 على التوالي، وبديل انخفاض هذه النسبة على ضعف القطاع الخاص و كذلك على عدم تقدم عملية خوصصة المؤسسات العمومية، ولعل هذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري و الظروف التي مر بها.

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري في الجزائر

1- مؤشر نسبة التجارة: يمثل هذا المؤشر نسبة إجمالي الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر قيود التجارة: والذي يحتوى على مؤشرين:

- الأول يمثل متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات

- و الثاني يمثل نسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة

الجدول رقم(08): تطور نسبة التجارة في الجزائر للفترة 1990-2010

الوحدة: %

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|--------------------|------|------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|
| مؤشر نسبة التجارة | 0.54 | 0.47 | 0.49 | 0.451 | 0.521 | 0.586 | 0.55 | 0.54 | 0.46 | 0.51 | 0.63 |
| مؤشر قيود التجارة1 | 12.8 | 12.6 | 15 | 15.7 | 14.8 | 15.2 | 16.9 | 15.6 | 15 | 13.6 | 11.8 |
| مؤشر قيود التجارة2 | 7 | 6.7 | 8.6 | 9.4 | 11 | 12.2 | 10.2 | 7.9 | 9.7 | 8.5 | 5.5 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | |
| مؤشر نسبة التجارة | 0.58 | 0.61 | 0.622 | 0.656 | 0.713 | 0.706 | 0.72 | 0.77 | 0.71 | 0.69 | |
| مؤشر قيود التجارة1 | 13.5 | 13.5 | 13.9 | 10.7 | 9.8 | 7.6 | 7.3 | 6.8 | 7 | 6 | |
| مؤشر قيود التجارة2 | 7 | 8 | 7.4 | 6.3 | 4.7 | 3.2 | 3.6 | 3.2 | 4.6 | 3.9 | |

المصدر، طبية عبد العزيز، مرجع سابق ص 215.



و نلاحظ من خلال الجدول إن مؤشر نسبة التجارة منخفض في الفترة 1990-1994، أي قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بسبب أسعار البترول ابتداء من 1990، أما في سنة 1995 بدأت نسبة التجارة تتحسن نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، و تحسن صادرات النفط ابتداء من سنة 1995، إضافة إلى تزامن هذه الفترة مع تحرير التجارة بشكل تدريجي بإلغاء كافة القيود الكمية ثم تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ابتداء من سنة 1996، إلا أن الواردات بقي أقل من مستواه في سنة 1990 بسبب الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي المحلي و الصعوبات المالية التي تعرضت لها المؤسسات العامة آنذاك مما أدى إلى انخفاض مؤشر نسبة التجارة في الفترة 1995-1998 إضافة إلى انخفاض حجم الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار النفط بأثر تباطؤ الطلب العالمي عليه وفي الفترة 1999-2010 استمر مؤشر نسبة التجارة في الارتفاع ليصل إلى 0.765 سنة 2008 مقابل 0.508 سنة 1999 ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات مع ارتفاع أسعار النفط وتزامن ذلك مع دخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية و تقدمها في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أما بالنسبة لمؤشر القيود التجارية نرى انه بعدما تم تنفيذ برنامج تدريجي لتحرير نظام التجاري في الجزائر لسنة 1989، ثم وضعت ضوابط و قيود على التجارة مرة أخرى سنة 1992 مما جعل مؤشر القيود التجارية يرتفع إلى 15% و 15.7% من إجمالي الواردات في سنتي 1992 و 1993، و في الفترة 1994-1998 التي طبق فيها برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت السلطات في تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة بشكل تدريجي من سنة 1994 و في الفترة 1999-2010 بدأت قيمة المؤشرين بالانخفاض تدريجيا نتيجة الاستمرار في الانخفاض في الرسوم الجمركية إما بالنسبة للمؤشر الضرائب بقي ينخفض على الرغم من ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية إلا أن ارتفاع إيرادات الدولة الناتجة عن ارتفاع الجباية البترولية فان قيمة المؤشر اتجهت نحو الانخفاض.



و مايمكننا استخلاصه من مؤشرات الانفتاح المالي و التجاري في الجزائر انه كان ضعيفا أي أن اقتصاد الجزائر لم يشهد حرية كبيرة في الحركة التجارية و المالية على الرغم من الإصلاحات التي اتبعتها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

لقد أدركت السلطة النقدية الجزائرية إن التحول إلى اقتصاد السوق و تبني سياسة الانفتاح لاقتصادي يتطلب استعمال الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية.

أولاً: معدل إعادة الخصم.

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، و لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، و الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، و يقوم مجلس النقد و القرض بكيفيات و شروط تحديده، و في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد و القرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و القرض و يقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، و في بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم¹.

حسب الجدول أدناه نلاحظ أن معدل إعادة ارتفع من 7 % في ماي 1998 إلى 10.5 % في ماي 1990، ليصل إلى 15 % في أوت 1995، و التي أدت إلي ارتفاع معدلات

¹ اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص 189.



الفائدة علي القروض التي بلغت 17.25 % سنة 1995، ليبدأ بالارتفاع ابتداء من مارس 2004، نتيجة لانخفاض معدلات التضخم في تلك الفترة

الجدول رقم(09): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1990-2014.

الوحدة %

| المعدل | إلى | يحسب ابتداء من | المعدل | إلى | يحسب ابتداء من |
|--------|------------|----------------|--------|------------|----------------|
| 11.00 | 1998/02/08 | 1997/11/18 | 7.00 | 1990/05/21 | 1998/05/02 |
| 9.50 | 1999/09/08 | 1998/02/09 | 10.50 | 1991/09/30 | 1990/05/22 |
| 8.50 | 2000/01/26 | 1999/09/09 | 11.50 | 1994/04/09 | 1991/01/01 |
| 7.50 | 2000/10/21 | 2000/01/27 | 15.00 | 1995/08/01 | 1994/04/10 |
| 6.00 | 2002/01/19 | 2000/10/22 | 14.00 | 1996/08/27 | 1995/08/02 |
| 5.50 | 2003/05/31 | 2002/01/20 | 13.00 | 1997/04/20 | 1996/08/28 |
| 4.50 | 2004/03/06 | 2003/06/01 | 12.50 | 1997/06/28 | 1997/04/21 |
| 4.00 | A ce jour | 2004/03/01 | 12.00 | 1997/11/17 | 1997/06/29 |

المصدر، بنك الجزائر .

ثانيا: الاحتياطي الإجباري¹:

تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون

¹ رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011 مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، ص ص 199-200.



10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعد 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.

ونلاحظ من الجدول أدناه إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وخاصة ابتداء من سنة 2004 و 2009 وتواصله في سنتي 2010 و 2011، يعتبران تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2003 إلى نمو هذه الاحتياطيات



الجدول رقم (10): معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر 2001-2014.

الوحدة %

| السنوات | المعدل | معدل المكافئة | السنوات | المعدل | معدل المكافئة |
|---------|--------|---------------|---------|--------|---------------|
| 2001 | 3 | - | 2008 | 8 | 1.75 |
| 2002 | 4.25 | 2.5 | 2009 | 8 | 0.5 |
| 2003 | 6.25 | 2.5 | 2010 | 9 | 0.5 |
| 2004 | 6.5 | 1.75 | 2011 | 9 | 0.5 |
| 2005 | 6.5 | 1 | 2012 | 11 | 0.5 |
| 2006 | 6.5 | 1 | 2013 | 11 | 0.5 |
| 2007 | 6.5 | 1 | 2014 | 12 | 0.5 |

المصدر، بنك الجزائر .

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة.

تم تطبيق هذه الأداة من قبل بنك الجزائر في ديسمبر 1996 و في سنة 2002 لم يتمكن من استعمالها بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية¹.

رابعا: أدوات السوق النقدية.

وهي ممثلة في أخذ نظام الأمانات و مزادات القروض عن طريق المناقصات، تم إدخال نظام المزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من سنة 1995، و هذا كشكل رئيسي لتدخل البنك المركزي في السوق النقدية ، كما تم إدخال أداة استرجاع السيولة في افريل 2002 و التي سمحت بامتصاص جزء كبير من فائض السيولة تراوح بين 100 و 160 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2002، بعد إن وصلت إلى 145.7 مليار دينار في

¹ مختار بوضياف، مرجع سابق، ص 89.



نهاية مارس 2002، وفي أوت 2005 تم إدخال تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة بهدف امتصاص فائض السيولة، فقدرت الحصيلة النسبية لهذه الأداة في امتصاص السيولة بنسبة 24.14% في ديسمبر 2007، لتصل إلى 49.21% في ديسمبر 2008 مقابل 41.76% في ديسمبر 2009، إذا أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة لعبت في 2008 و 2009 دورا في امتصاص الفعلي لفائض السيولة¹.

المبحث الثالث: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

لتقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 يتطلب تحليل مدى تحقيقها للأهداف المحددة من قبل السلطة النقدية، فحسب المادة 55 من قانون النقد والقرض فإن أهداف السياسة النقدية تتمثل في تحقيق معدل النمو الاقتصادي منتظم، ثم تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، كما حددت المادة 35 من الأمر 11/03 هدف النمو الاقتصادي في المقام الأول، وجعل هدف تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد في المقام الثاني، و إما المادة 35 من الأمر 04/10 فقد حدد هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية و في مايلي نحاول معرفة مدى تحقيق هذه الأهداف من قبل السلطة النقدية.

المطلب الأول: هدف النمو الاقتصادي².

إذا اعتبرنا أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية فإننا نلاحظ من خلال الجدول أدناه إن هناك تذبذبا لهذه المعدلات خاصة وان الجزائر عرفت في هذه

¹ مختار بوضياف مرجع سابق، ص 99 .

² طيبة عبد العزيز و بالعزوز بن علي، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر (1990-2006)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 44.



الفترة تحولاً نحو اقتصاد السوق و انفتاحاً نحو الاقتصاد العالمي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، مما خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي.

إذ توجد عدة مبررات تؤكد على عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منظمة في الاقتصاد خلال هذه الفترة وبالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، كما أن منطوق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية، لكن بلوغ معدل التضخم إلى حدوده القصوى سنتي 1994 - 1995 استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلاً من تنشيطه، كما أن جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بنفس الوتيرة لزيادة الطلب الكلي مما نتج عنه تضخم في الاقتصاد.

إذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الجزائري حيث أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 38.8% سنة 1994 إلا أنه تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، مما يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظراً لعجز الجهاز الإنتاجي من تحسين إنتاجيته.

ونلاحظ من الجدول خلال الفترة 2001-2003 عرفت نمو منتظم للاقتصاد الذي ارتفع بأكثر من أربعة نقاط، إلا إن هذه النتائج لا تبرر أن يكون هدف النمو هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإذا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجده محصوراً في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8% سنة 2003 مقابل 3.7% سنة 2002، كما نجد أن قطاع الفلاحة عرف تذبذباً في النمو حيث حقق نمواً سالباً سنة 2002 قدره 1.3 - %مقابل معدل نمو 13.2% و 17.0% سنتي 2001 و 2003 على الترتيب، وبعد سنة



2003 عرف معدل النمو انخفاضا تراوح بين 2% و 4% و يعود هذا الانخفاض الى تراجع إنتاج المحروقات و معدلات النمو السابقة للقطاع الصناعي.

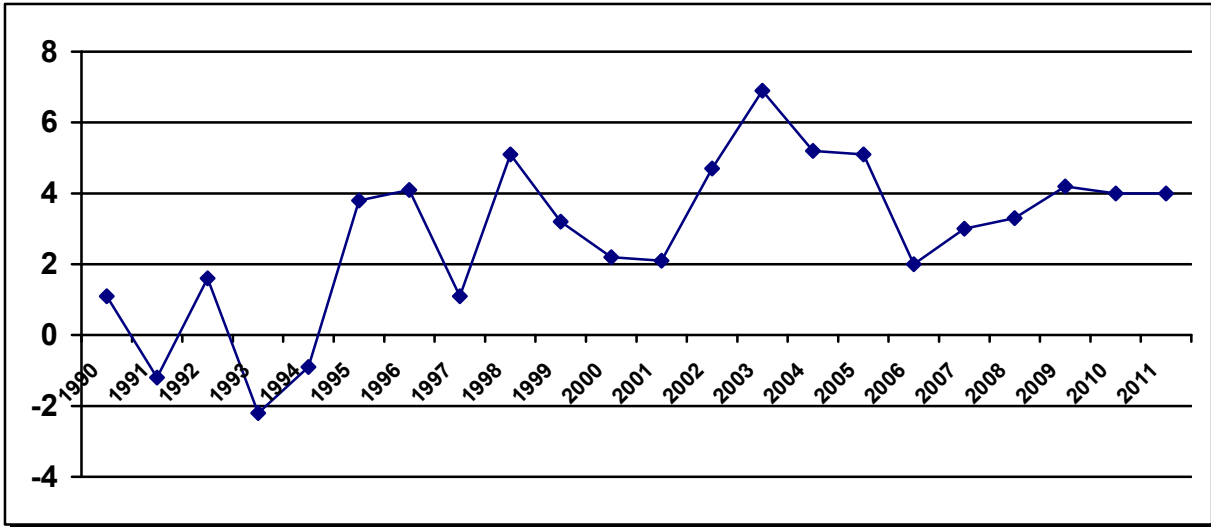
الجدول رقم (11): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2011)

الوحدة%

| السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل |
|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| 1990 | -2. 2 | 1996 | 3. 4 | 2002 | 9. 4 | 2008 | 3. 3 |
| 1991 | -3. 0 | 1997 | 1. 1 | 2003 | 9. 6 | 2009 | 4. 2 |
| 1992 | 2 | 1998 | 1. 5 | 2004 | 4. 5 | 2010 | 4 |
| 1993 | -5. 2 | 1999 | 2. 3 | 2005 | 4. 5 | 2011 | 4 |
| 1994 | 3. 0 | 2000 | 2. 2 | 2006 | 2 | 2012 | |
| 1995 | 9. 3 | 2001 | 1. 2 | 2007 | 3 | 2013 | |

المصدر، بنك الجزائر.

الشكل رقم (20) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011



المصدر، من إعداد الطالبة، بناء على معطيات من تقارير صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: هدف استقرار الأسعار¹.

يعتبر هدف استقرار الأسعار إحدى أهداف السياسة النقدية في الجزائر، فقد تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد سوق تحرير الأسعار الذي كان سنة 1989 ليعرف تحريرا واسعا خلال الفترة 1994-1998، لذا نجد أن معدل التضخم ارتفع من % 9.3 سنة 1989 إلى % 29.78 سنة 1995، كما ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10% .

على الرغم من تعدد أسباب التضخم في الجزائر من أسباب مؤسسية، هيكلية ونقدية لكن باستطاعة السياسة النقدية معالجة الأسباب الأخيرة مباشرة والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، إذ نلاحظ انخفاض معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار و رفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي، تمت هذه الإجراءات

¹ طيبة عبد العزيز و بالعزوز بن علي، مرجع سابق،ص46.



في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين.

و حقق هذا البرنامج نتائج إيجابية حيث قلص معدل التضخم إلى 5% سنة 1998 ليستمر انخفاضه إلى 0.34 % سنة 2000، كما أدى انخفاض معدل التضخم خلال سنة 1997 إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة مما يسمح بتعبئة المدخرات المالية لتمويل الاستثمار و بالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة، و قد سجل ارتفاعا سنة 2009 بمعدل 5.74%، كما هو موضح في الجدول أدناه، وكان ذلك نتيجة لارتفاع الأجور ابتداء من جانفي 2008 و المخلفات المالية الناتجة عن ذلك.

ولا يعد التحكم في الأسباب النقدية المنشأة للتضخم كافيا لتحقيق استقرار دائم في الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى التي تبقى تمثل تهديدا على الاستقرار، لذا يتطلب إحداث إصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي مما يسمح بتبرير أي توسع نقدي مادام أنه يؤدي إلى خلق سلع و خدمات.

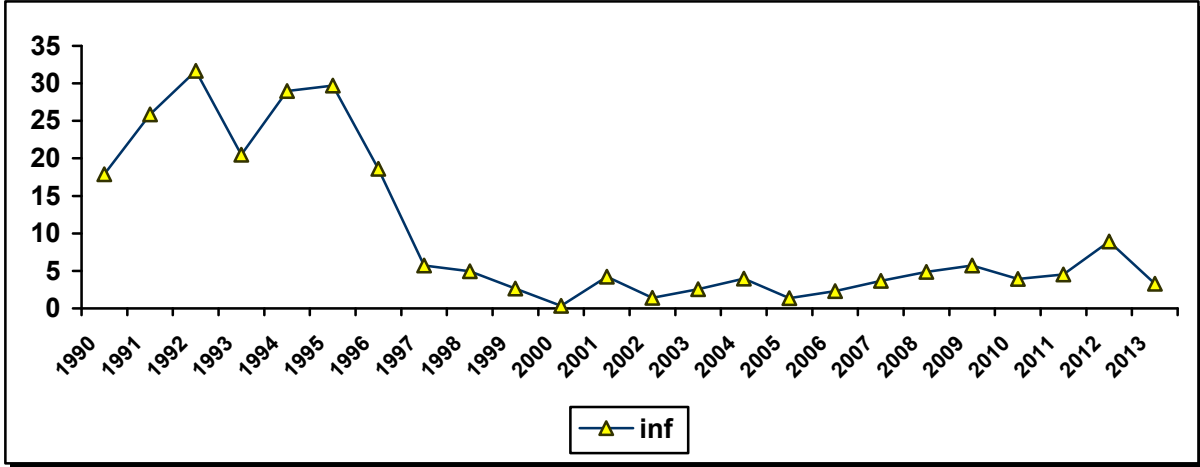
الجدول رقم(12): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013.

الوحدة%

| السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل |
|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| 1990 | 17.87 | 1996 | 18.6 | 2002 | 1.42 | 2008 | 4.86 |
| 1991 | 25.88 | 1997 | 5.7 | 2003 | 2.58 | 2009 | 5.74 |
| 1992 | 31.68 | 1998 | 4.95 | 2004 | 3.97 | 2010 | 3.91 |
| 1993 | 20.5 | 1999 | 2.64 | 2005 | 1.38 | 2011 | 4.52 |
| 1994 | 29 | 2000 | 0.34 | 2006 | 2.31 | 2012 | 8.90 |
| 1995 | 29.7 | 2001 | 4.23 | 2007 | 3.68 | 2013 | 3.30 |

المصدر، بنك الجزائر.

الشكل رقم (21): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2013.



المصدر، من إعداد الطالبة، بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر

المطلب الثالث: هدف التشغيل.

يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي، لذا فان عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة التي وصلت إلى 24.8% سنة 1994 لترتفع إلى 28% سنة 1995 لتبلغ ذروتها سنة 2000 بمعدل 29.5% مما ينعكس سلبا على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة إلى جانب وجود تفاوت بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب، لقد بدأت معدلات البطالة في التراجع ابتداء من سنة 2001 والتي تزامنت مع بدا تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، التي ترمي إلى استحداث مناصب شغل ووضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل كجهاز عقود ما قبل التشغيل حيث تمثل النظرية الكينزية المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة¹، إلا أن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم انخفاضها إلى مستويات اقل من 20% ابتداء من 2004 في الفترة 2001 -

¹ صالح مفتاح، مجلة العلوم الإنسانية، أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003، ص 238.



2010 كما هو موضح في الشكل أدناه مما يعني أن السياسة النقدية لم تستطيع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات وطول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار الخاص.

الجدول رقم(13): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2014 .

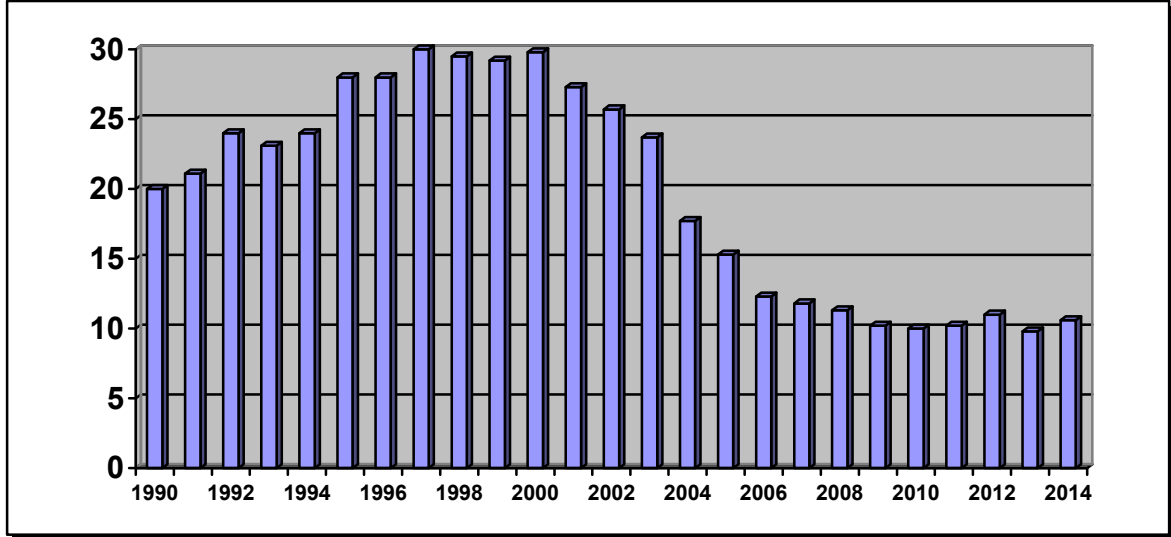
الوحدة %

| السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل |
|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| 1990 | 20 | 1996 | 28 | 2002 | 25.7 | 2008 | 11.3 |
| 1991 | 21.1 | 1997 | 30 | 2003 | 23.7 | 2009 | 10.2 |
| 1992 | 24 | 1998 | 29.5 | 2004 | 17.7 | 2010 | 10 |
| 1993 | 23.1 | 1999 | 29.2 | 2005 | 15.3 | 2011 | 10.2 |
| 1994 | 24 | 2000 | 29.8 | 2006 | 12.3 | 2012 | 11 |
| 1995 | 28 | 2001 | 27.3 | 2007 | 11.8 | 2013 | 9.8 |
| | | | | | | 2014 | 10.6 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (22):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة %



المصدر، من إعداد الطالبة، بناء على معطيات من تقارير بنك الجزائر .

المطلب الرابع: هدف توازن ميزان المدفوعات.

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 90 - 10، إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف.

وضع برنامج التعديل الهيكلي هدف استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهذا لتخفيف الضغوط الخارجية نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين إلى 82.2% سنة 1993، إذ سمح هذا الوضع بارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلية سنة 1994 إلى جانب الدعم الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي مما نتج عنه انخفاض خدمات الدين إلى 47.2% هذه السنة، كان من المفروض أن يعرف الحساب الجاري تحسن



ملحوظ خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح إلا انه حدث العكس حيث حقق هذا الحساب عجزا ب 5% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1995 بعدما كان قد حقق فائضا في 1993 بنسبة 1.9% من إجمالي الناتج المحلي¹، يرجع هذا العجز إلى ميزان انخفاض أسعار البترول هذه السنوات وارتفاع تكاليف الاستيراد بعد تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات سنة 1995.

عرف ميزان المدفوعات فائضا سنة 1997 قدره 0.67 مليار دولار ليشهد عجزا سنتي 1998-1999 بسبب تدهور أسعار البترول في الأسواق الدولية، سجل وضع ميزان المدفوعات فائضا قدر 8.12% مليار دولار سنة 2000 ليستقر سنة 2003 عند 7.47%، يعود سبب هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 2003 إلى 29 دولار أمريكي للبرميل ليصل في 2008 إلى 99.97 دولار أمريكي للبرميل.

كما عرفت تراجعا سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر، وبقي تذبذب نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، لذا فالسياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي.

يعرف الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري بحوالي 50% في مارس وافريل 1994 ليصل 36 دينار لكل دولار أمريكي ثم يرتفع في نهاية السنة إلى 42.9 دينار لكل دولار، استقر سعر الصرف ابتداء من سنة 2000 ليعرف تحسن سنة 2003، كما سجل في سنة 2009 تراجعا في رصيد ميزان المدفوعات قدر ب 3.86 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، و نتوقع في سنة 2014 حسب النشرة الإحصائية

¹كريم النشاشبي، مرجع سابق ، ص13.



للبنك الجزائري أن رصيد ميزان المدفوعات سيكون سالبا وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول، نستنتج أن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق هدف استقرار العملة خارجيا لذا ينبغي إلا نعملها تحقيق هذا الهدف في المرحلة الانتقالية.

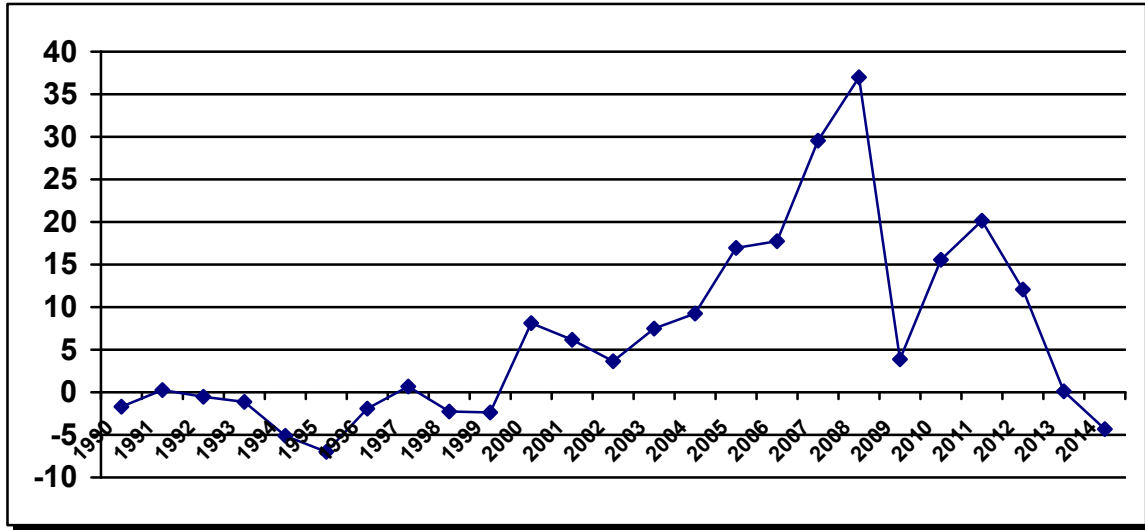
الجدول رقم(14): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2014

الوحدة%

| السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل | السنوات | المعدل |
|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| 1990 | -1.71 | 1996 | -1.93 | 2002 | 3.66 | 2008 | 36.99 |
| 1991 | 0.26 | 1997 | 0.67 | 2003 | 7.47 | 2009 | 3.86 |
| 1992 | -0.54 | 1998 | -2.26 | 2004 | 9.25 | 2010 | 15.58 |
| 1993 | -1.14 | 1999 | -2.38 | 2005 | 16.94 | 2011 | 20.14 |
| 1994 | -5.13 | 2000 | 8.12 | 2006 | 17.73 | 2012 | 12.06 |
| 1995 | -7 | 2001 | 18.6 | 2007 | 29.55 | 2013 | 0.13 |
| | | | | | 36.99 | 2014 | -4.35 |

المصدر، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2014، ص15.

الشكل رقم (22): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)



المصدر، من إعداد الطالبة بناء على معطيات من تقارير بنك الجزائر.

وفي الأخير لا يمكن أن نقول أن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها، فإن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد في فعاليتها و هو هدف استقرار الأسعار، و بالتالي نستنتج أن فعالية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية. إن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية أكبر لهذه السياسة، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي و الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية.



خلاصة الفصل:

تطلب تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي إحداث عدة إصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية حتى يتم اعطاء دور للنقد و السياسة النقدية التي همشت لمدة ثلاثة عقود من خلال صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي دعم هذا التحول و العمل وفق مبادئه، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية و إعطاءه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية .

و من خلال دراستنا للاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية للفترة 1990-2013 الجزائر بدأت تعرف على الصعيد النقدي نوعا من التحسن، نظرا للنتائج التي تم تسجيلها إذ أن الأهداف المرجوة (استقرار الأسعار) قد تم تحقيقها، وهذا من خلال التوجه الى استعمال الأدوات الغير المباشرة و إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية، تمثلت في استرداد السيولة و التسهيلات الخاصة بالوديعة غير أن الأهداف المحققة غير كافية للتوازن الاقتصادي، فمن غير المعقول أن نحكم على معدل التضخم في حدود 0.3 % كنتيجة إيجابية في حين نسبة البطالة مرتفعة.

ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يرجع إلى التحسن في أسعار المحروقات، الشيء الذي أدى إلى زيادة الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر، و هذا هو حال الاقتصاد الجزائري و باقي الاقتصاديات الربعية إذ أنه بارتفاع أسعار المحروقات ينتعش الاقتصاد بانخفاضها فإنه يتخبط في أزمات و مصاعب.



اختتمت

الملخص:

لقد تبنت معظم اقتصاديات العالم سياسة الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين بهدف تحقيق نمو في اقتصادياتها، فاتجهت إلى خفض و إزالة القيود المفروضة على مختلف قطاعاتها المالية و التجارية، إلا أن هذا الاتجاه كان له آثار على تطور الكتلة النقدية و معدلات الفائدة و بالتالي على التضخم و النمو و النشاط الاقتصادي ككل، مما اثر بدوره على السياسة النقدية.

وشهدت معظم الدول النامية عدة إصلاحات اقتصادية، والتي تسعى من خلالها للاندماج في الاقتصاد العالمي، و الجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بتخفيف القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي من خلال إصدار مجموعة من القوانين، كان من أهمها قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية و أعطى أهمية واضحة لتدفقات رؤوس الأموال من خلال فتح المجال للاستيراد و للاستثمارات الأجنبية، كما قامت باستعمال الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، مع اللجوء إلى أدوات مساعدة كأداة استرجاع السيولة و أداة تسهيله الوديعة المغلة للفائدة، و بالرغم من ذلك فان قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها مازالت ضعيفة، لضعف القطاع المصرفي و السوق المالي، و سيطرة السياسة المالية على مجريات النشاط الاقتصادي.

نتائج البحث:

على ضوء هذا العمل وصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- إن اختلاف وجهات النظر حول الانفتاح الاقتصادي يجعله ظاهرة متعددة المظاهر مما يزيد من صعوبة وضع تعريف شامل له لهذا يبقى مفهوم الانفتاح الاقتصادي متغير و نسبي؛

- للانفتاح الاقتصادي آثار سلبية أكثر منها ايجابية على الدول النامية و هذا ما ظهر من خلال زيادة مديونيتها و ارتفاع معدلات تضخمها؛

- السياسة النقدية تتطلب اقتصاد قوي و متين يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، مما دفع الكثير من الدول النامية و التي في حالة انتقال إلى اقتصاد السوق إلى إعطاء السياسة المالية أكثر أهمية باعتبارها أسهل للتطبيق من السياسة النقدية؛

- توفر البنك المركزي على استقلالية واسعة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية؛

- سمحت الإصلاحات النقدية و المالية المتبناة في الجزائر بإعطاء دور للسياسة النقدية و استعادة بنك الجزائر لدوره من خلال صدور النقد و القرض 90-10، و التعديلات التي ألحقت به؛

- عدم فعالية السياسة النقدية الجزائرية راجعة إلى طبيعة و مميزات الاقتصاد الجزائري التي تتمثل في

1- سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي

2- ضعف الجهاز الإنتاجي

3- ضعف السوق المالي.

- الانفتاح الاقتصادي يندرج ضمن سياق الإصلاحات، وذلك بإلغاء مختلف القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي، من خلال تحرير التجارة و تحرير القطاع المالي؛

- انطلاقا مما تم من إصلاحات اقتصادية في الجزائر لم تتمكن الحكومة من معالجة مشاكلها الاقتصادية وإنما عالجت بعض مشاكلها دون المشاكل الأخرى، الشيء الذي يحتم عليها مواصلة مسيرة إصلاحاتها الاقتصادية لأنها مرهونة بعاملين أساسيين هما: العامل الاقتصادي و العامل الاجتماعي.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها ارتأينا إن نقدم التوصيات و التدابير التي من شأنها تحسين أداء السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي و هي كمايلي:

- ضرورة إتباع النهج التدريجي في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، بهدف تطوير القطاع المالي و الإنتاجي بالشكل الذي يحقق معدلات مرتفعة من النمو؛



- لزيادة الاستفادة من الآثار الايجابية للانفتاح الاقتصادي و التقليل من مخاطره، يجب التأكيد على أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و تطوير النظام المالي و الإنتاجي، وكذا العمل على تطوير الأدوات النقدية و المالية قبل تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي
- إعطاء استقلالية اكبر لبنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، و مراعاة عدم التضارب بين أهدافها عند تحديدها.

أفاق البحث:

- كما هو معلوم لدى الجميع، فانه لا يمكن أن يخلو أي بحث أو دراسة من بعض النقائص والقصور، ذلك من كلا الجانبين: المنهجي والمعلوماتي، وعلى هذا الأساس فإنني أدرك أن هناك بعض الأمور بقي يشوبها الغموض، كما توجد هناك بعض النقاط التي لم أتطرق إليها بالتفصيل، يمكن أن تكون انطلاقة لدراسات وبحوث مستقبلية أخرى منها:
- 1- اثر الانفتاح المالي على المنظومة المصرفية في الجزائر؛
 - 2- سبل ومشاكل وآفاق جلب الاستثمار الأجنبي وأثره على السياسة النقدية في الجزائر؛
 - 3- فعالية السياسة النقدية وأثرها على الاستراتيجيات الصناعية المتبناة في الجزائر؛
 - 4- اثر التغيرات الدولية على الوضع النقدي و المالي في الجزائر؛
 - 5- فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- احمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1993.
- أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.
- السيد محمد احمد السريتي و علي عبد الوهاب النجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، 2008.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014.
- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الكلية (تحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي)، جامعة الإسراء الأردنية، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفتح للنشر، الإسكندرية، 2008.
- بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2006.
- حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
- خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق)، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة التاسعة، 2008.
- زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر، 1993.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.
- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- عاطف وليم انداوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطویرها، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، كلية التجارة عين شمس، 2001.

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014.
- عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2006.
- عبد المنعم السيد علي، سعد الدين الدعي بدار حامد للنشر، عمان، 2004.
- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، 1996.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
- عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
- عوض إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة، الموصل، 1990.
- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006 .
- محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، المنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

- محمود يونس، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، 2013.
- مروان عطوان، مقاييس النظرية النقدية، دار العبث، الجزائر، 1989.
- مصطفى رشدي الشيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الطبعة الخامسة، 1985.
- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995.
- نبي هاني حسين، اقتصاديات البنوك، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
- هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

2- أطروحات دكتوراه و رسالات ماجستير

- اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011.
- العيادي خليفة، تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، الجزائر، 2006 .
- بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997.
- بوزعرور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 - 2000 - دراسة تحليلية - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- سعودي عبد الصمد، السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المالية في الجزائر في الفترة (2000 . 2009)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2012.
- سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع مالية و نقود، جامعة الجزائر، 2007.
- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلي حالة الجزائر في الفترة 1990 - 2003، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

- طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح الاقتصادي علي النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، 2012.

- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- فريد بن طالبي، السياسة النقدية و السياسة المالية و عوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

- ليلى لكحل، "السياسة النقدية ومساها - دراسة حالة الجزائر -"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

- محلوس زكية، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة ورقلة، 2009.

- محمد اليفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة و استقرار النظام المصرفي -حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005.

- مختار بوضياف، اثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بجامعة يحي فارس، المدينة، 2012.

- ناشدة شهرزاد، الانتقال إلي الأدوات الغير المباشرة لسياسة النقدية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، 2006.

3- ملتقيات و ندوات و مجلات

- بربري محمد أمين، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، 11-12 مارس 2008، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات.
- ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011 مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62.
- صالح مفتاح، مجلة العلوم الإنسانية، أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003.
- طيبة عبد العزيز و بالعزوز بن علي، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر (1990-2006)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41، شتاء 2008.
- عبد الغني حريبي، دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- عبد الله المنصوري، انعكاسات موجة التحرير المالي على العمل المصرفي في الدول النامية، إشارة إلى سياق التحرير المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، 09-10 نوفمبر 2010.
- علي بطاهر، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004، العدد 1.

- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

- محمود درويش، الانفتاح الاقتصادي إستراتيجية للتنمية، مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، مقال من إصدارات الأهرام المسائي، بدون عدد.

- منى يونس حسين، اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح و التحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، سنة 2011.

4- القوانين و التشريعات التنظيمية

- الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001.

- الأمر 04-10 المؤرخ في 26 اوت 2010.

- قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986.

- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990.

5- تقارير

- بنك الجزائر إحصائيات وتقارير.

- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

- البنك العالمي قاعدة البيانات للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الكتب بالفرنسية .

Ahmed Ben Bitour، L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités، Alger، Edition marinoor، 1998.

dawid begy، Macro economy، Editional، Paris.

Jeam – Gausc، Econome Monétaire et Financiere، theorie.
institutions politiques، paris1998

مواقع الكترونية:

لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر ww://jefpedia.com، يوم : 2015/02/23 .